

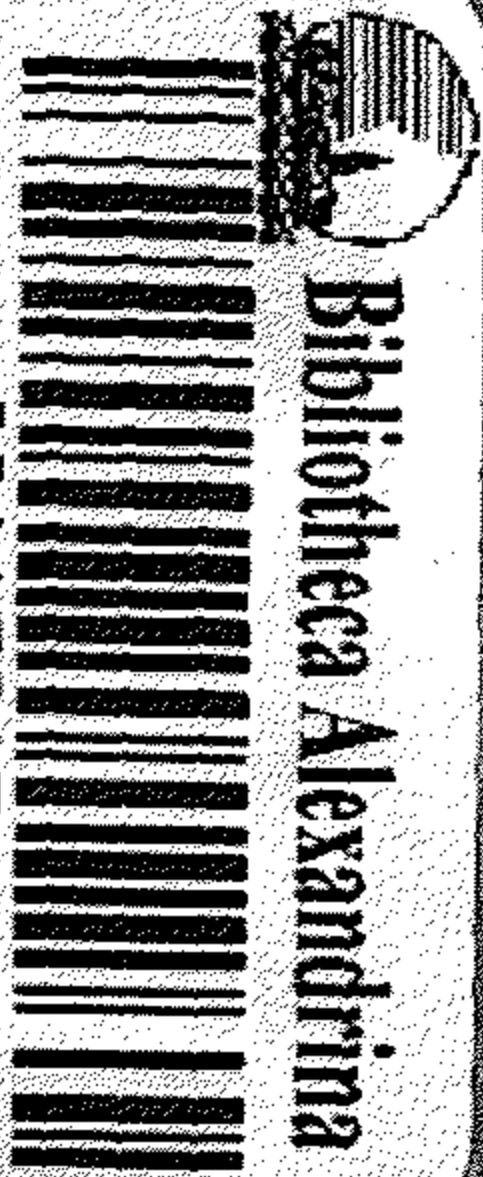
مخابرات منظمة الهجناه

أجهزة

المخابرات

الإسرائيلية

النشأة... التطور والممارسات



(هشـايـ)

مخابرات منظمة الهجناه

أجهزة المخابرات الإسرائيلية

– النشأة... التطورات والممارسات –

رقم التصنيف: ٣٢٧,١٢
المؤلف ومن هو حكمه: إعداد دار الجليل
عنوان الكتاب: كل شيء عن "هشاي" أجهزة المخابرات الإسرائيلية،
النشأة، التطور والممارسات
الموضوع الرئيسي: ١- العلوم الاجتماعية
٢- المخابرات
رقم الإيداع: ١٩٩٩/٤/٤٧٨
بيانات النشر: عمان: دار الجليل
* - تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل ١٩٩٩/٣/٣٢٧

رقم الإيداع لدى
مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
١٩٩٩/٣/٤٧٨

جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى

١٩٩٩

دار الجليل للنشر
والدراسات والأبحاث الفلسطينية-عمان
هاتف: ٥١٥٧٦٢٧-فاكس: ٥١٥٣٦٦٨
ص.ب ٨٩٧٢-رمز بريدي ١١١٢١
E-Mail : Darjalil@go.com.jo
Site-<http://www.darjalil.com.jo>

(هشـايـ)
مخابرات منظمة الهجناه
أجهزة المخابرات الإسرائيلية
– النشأة ... التطور والممارسات –

إعداد : دار الجليل



إصدار
دار الجليل للنشر

والحراسات والبحاث الفلسطينية

عمان - ص.ب ٨٩٧٢

تلفون ٥١٥٧٦٢٧ - فاكسميلي ٥١٥٣٦٦٨

الفهرس

٤	تقديم
٦	مدخل
٩	الفصل الأول / النظرية الاستخبارية في الاستيطان اليهودي منذ عام ١٩١٨ وحتى أحداث ٣٦-١٩٣٩
٣١	الفصل الثاني / القصور الاستخباري من أحداث ٣٦-١٩٣٩ وحتى إقامة الجهاز عام ١٩٤٠
٥١	الفصل الثالث / المخابرات الموحدة-ومكافحة التجسس ١٩٤٠-١٩٤٢
٧٧	الفصل الرابع / هشاي-المخابرات العامة القطرية ١٩٤٢-١٩٤٥
١٠٧	الفصل الخامس / إنشاء شبكات التجسس والشعبة الفنية ١٩٤٥
١١٧	الفصل السادس / حركة التمرد العبري تشرين الأول ١٩٤٥ حتى آذار ١٩٤٦
١٣٣	الفصل السابع / حركة التمرد العبري من آذار حتى أيلول ١٩٤٦
١٥٥	الفصل الثامن / النضال السياسي تشرين الأول ١٩٤٦-تشرين الثاني ١٩٤٧
١٦٧	الفصل التاسع / شبكة هشاي في القدس وحيفا عشية حرب ١٩٤٨
١٧٧	الفصل العاشر / الإخلاء البريطاني نهاية ١٩٤٧ وحتى أيار ١٩٤٨
١٩٣	الفصل الحادي عشر / هشاي في حرب ١٩٤٨ نهاية ١٩٤٧ وحتى بداية ١٩٤٨
٢٠٧	الفصل الثاني عشر / بناء جهاز المخابرات الإسرائيلي وحل هشاي شباط حتى آب ١٩٤٨

تقديم:

يعتبر (أسا لفن) مؤلف الكتاب- والذي توفي قبل أن يرى كتابه النور- أحد الشخصيات الضليعة في شئون المخابرات الإسرائيلية، وقد عمل زمناً طويلاً جداً في العديد من أجهزة المخابرات الإسرائيلية، بل لقد تطوع قبل حرب ١٩٤٨- عندما كان معلماً للغة الإنجليزية في مدرسة (هريالي)- للعمل في مجال التنصت الاستخباري، والترجمة، وحل الرموز الشيفرية في شعبة التنصت التابعة لمخابرات منظمة الهجناه في فرع حيفا.

وبوصفه ضابطاً برتبة مقدم في سلاح الاستخبارات، عين كأول مدير لكلية العلوم السياسية- وهو الاسم الذي أطلق على كلية الاستخبارات العليا التي أقيمت في معسكر "النبى" بالقدس- بقصد التمويه. وكانت هذه المدرسة تقدم لطلبتها العديد من الدورات والتي قد يستغرق بعضها عاماً كاملاً، مثل دورة الاستخبارات الرسمية. لقد كانت تلك المرحلة، هي المرحلة التي بلور خلالها رجال الاستخبارات الإسرائيليون نظرية العمل الاستخباري، كما بلورت كلية (العلوم السياسية) تحت قيادة لفن أساليب التوجيه وأساليب تلقين هذه النظرية لطلبتها، من ممثلي أجهزة المخابرات التنفيذية الأربعة وهي: سلاح الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي المسمى (أمان). ومؤسسة العمليات الخاصة (الموساد) وجهاز الأمن العام- الشاباك- والشعبة الخاصة التابعة للشرطة الإسرائيلية.

وفي عام ١٩٦٢ استقال لفن من إدارة المدرسة، وانضم إلى الموساد واحتل فيه مناصب مختلفة ورفيعة المستوى، حتى وفاته عام ١٩٨٧. وحال تفكيره في إعداد هذا الكتاب الذي يمكن اعتباره بمثابة بحث، تسليح لفن بمعطين شديدي الأهمية:

- معرفة جذرية وواسعة النطاق، للمواد والموضوع المطروح.
- المعرفة والاطلاع عن كثب، والقدرة على البحث والتحليل لبعض المناحي المركزية.
- ومن الجدير بالذكر، أن غياب الجانب الثاني آنف الذكر، لم يعف الكثير من الباحثين والمهتمين بهذه الفترة من مراحل تبلور جهاز المخابرات الإسرائيلي، من إعداد أبحاث قيمة حولها، بيد أن توفر ذلك الجانب، وتوفر معرفة موسوعية كاملة للمؤلف، عن غالبية الوثائق والمعلومات التي بحوزته، يضيف على هذا الكتاب المعيار الإنساني للبحث، ويرفع من قيمته.
- إن كون (لفن) أحد أوائل العاملين في جهاز المخابرات، لم يحوله إلى مؤيد متحمس أعمى للجهاز، ولم يفقده القدرة على تمييز الصواب والخطأ، أو يفقده قدرته الانتقادية، لذا نراه يشير مباشرة ودون أي مواربة، إلى مكامن الفشل والضعف والقصور في عمل الجهاز. بيد أن انتقاداته هي انتقادات محب، تتسم بالكثير من التوضيحات، مهما كان مكن الخطأ.

(يهودا تيجر)

مدخل:

يفيد المعجم العبري في شرحه لكلمة (مخابرات) أنها تعني: مصطلحا عاما للإشارة إلى المعلومات التي تم جمعها بغية تنفيذ مهمة. وتطلق هذه الكلمة، بصورة عامة، على المنظمة أو المؤسسة التي يدخل ضمن أهدافها الحصول على معلومات ومعطيات حول الدول الأجنبية وحول النشاطات التي تقوم بها فيما يتعلق بسياساتها وأمنها القومي. والحصيلة التي تتوصل إليها هذه المؤسسة، والمتمثلة في المعلومات المدروسة والتقديرات.

إن المخابرات تتشكل على الصعيد العملي من المخابرات الإيجابية، والمخابرات الوقائية، والمخابرات التنفيذية. أما على الصعيد التنظيمي فتتكون من شعبة جمع المعلومات وشعبة الأبحاث، وشعبة المهاجر.

وعندما يسأل الإسرائيلي، اليوم، عن رأيه في المخابرات الإسرائيلية، فإنه في الغالب، يعرب عن تقديره المصحوب بالفخر والارتياح جراء الشهرة العالمية، التي اكتسبتها المخابرات الإسرائيلية في أدائها للمهام التي توكل إليها.

ومن الجدير بالذكر، أن الأمر لم يكن على هذا النحو قبل ٧٠-٧٥ سنة، فتعامل الاستيطان اليهودي، بصورة عامة، في تلك الأونة، كان يتسم بالتحفظ ويبلغ أحيانا حد العداء.

ولا شك أن خلفية هذا العداء لدى الاستيطان تجاه المخابرات الإسرائيلية في ذلك الحين، يرجع إلى ما عاناه اليهود في الشتات من أجهزة المخابرات المختلفة، بوصفهم اقلييات، في الدول التي كانوا يعيشون فيها، بدءا من الجاسوس الذي أعلم فرعون بقيام النبي موسى بقتل مصري جراء ضربه ليهودي، ومرورا بمحققى أوروبا المسيحية، في نهاية العصور الوسطى، ومباحث أوكرانيا البيضاء، والمخابرات السوفياتية، وانتهاء بمحققى الجستابو الألماني، في عهد ألمانيا النازية.

لقد جمع شعب إسرائيل في صلاة الأدعية الثمانية عشرة، والتي يصلحها ثلاث مرات يوميا، بين الزناديق والواشين والمجرمين، ودعا عليهم بالموت والاجتثاث من الجذور، وعندما بدأت جماهير المهاجرين

التدفق إلى فلسطين، من أجل إقامة دولة اليهود المستقلة، بقي الخوف رابضاً في أعماقها من الجواسيس والوشاة.

لقد تم تشكيل مخابرات الهجناه (هشاي) على الصعيد التنظيمي الداخلي، بصورة مماثلة لباقي الأجهزة والمؤسسات، التي تم تشكيلها في إطار الهجناه، بيد أن هذا الجهاز انشئ نهاية عام ١٩٣٥، وفي أعقاب إعادة تنظيم الهجناه، وليس كباقي المؤسسات الأخرى التي أقيمت توطئة لخوض حرب ١٩٤٨.

وتمثلت مهمة (هشاي) بادئ ذي بدء في الدفاع عن الاستيطان اليهودي عبر الحيلولة دون تسليم أسرار منظمة الهجناه من قبل الوشاة والجواسيس - أي على غرار المهمة الملقاة على عاتق الأمن الميداني، في أيامنا هذه - بيد أنه سرعان ما توسعت مهام هذه الجهات، في غضون السنوات الأولى لإقامته، كما توسع طابعه. فقد أخذت على نفسها إضافة إلى المهمة المركزية، أنفة الذكر، جمع المعلومات المتعلقة بالقيادة. وقد بقي الجهاز يعمل تحت هذا الشعار حتى عام ١٩٤٨ وحتى أعاد ديفيد بن جوريون تنظيم المخابرات والأجهزة الاستخبارية للدولة الوليدة.

لقد ارتبط اسم (هشاي) في ذهن الاستيطان اليهودي، منذ بداية إقامته، بالعمليات التجسسية وجمع المعلومات، هذا رغم أن هناك جهات إسرائيلية أخرى، مارست أعمال التجسس وجمع المعلومات مثل الشعبة السياسية للوكالة اليهودية، ومنظمة هشومير - الحارس - في العشرينات، ومنظمات البلماح، والاتسل وليحي وغيرهما. فقد كانت الجماهير تطلق على جميع هذه العمليات اسم: نشاطات (هشاي).

الفصل الأول

النظرية الاستخبارية في الاستيطان اليهودي

منذ عام ١٩١٨ وحتى أحداث ٣٦-١٩٣٩

احتلت المخابرات الإسرائيلية حتى أحداث ٣٦-١٩٣٩، مكانة متدنية في ترتيب جدول الأوليات الصهيوني. ويرجع ذلك إلى الموقف الذي اتخذته الاستيطان اليهودي في فلسطين آنذاك، والقاتل، أن مهمة حماية الاستيطان تقع على عاتق الانتداب البريطاني، والذي من واجبه اتخاذ جميع الإجراءات والاحتياطات العسكرية والشرطية اللازمة- بما فيها استخدام جهاز مخابرات- لتنفيذ هذه المهمة.

أضف إلى ذلك، أن المحاولات المنظمة التي جرت لتشكيل جهاز مخابرات مستقل بين الحربين العالميتين، لم تكن جادة، حتى بمفهوم تلك الأيام. وقد أسفر تعيين (شاؤول ابيجور) عام ١٩٣٣ مسئولاً عن جمع المعلومات في المدن والمناطق القروية في (أرض إسرائيل) عن نتائج جيدة، على الصعيد الداخلي- أو حسب المصطلحات الحالية، جاء تعيينه للعمل كأمن ميداني أو أمن داخلي، ضد النشاطات التي كان المنشقون والشيوعيون يقومون بها في الاستيطان اليهودي. ورغم ذلك، كان مسئولو الخلايا الاستخبارية يتخذون الاستعدادات اللازمة، لتلقي المعلومات الاستخبارية من الوسط العربي، وأيضاً حول البريطانيين.

وفي أعقاب اندلاع أحداث ٣٦-١٩٣٩ كان الاستيطان اليهودي في حاجة لهامش زمني مدته سنة ونصف السنة، حتى يلزمه الواقع العملي بتشكيل شبكة المخابرات الأولى برئاسة عيزرا دنين، والتي يمكن وصفها إلى حد ما، بالشبكة التي تقوم على أسس الاحتراف.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لم تؤد المحاولات المرة، التي شهدها الاستيطان اليهودي-الأحداث في الجليل والقدس خلال الفترة الواقعة بين ١٩-١٩٢٠، والمظاهرات خلال ١٩٢١، والشغب عام ١٩٢٩، وأحداث ١٩٣٣- إلى أحداث تغيير جذري في توجهات الاستيطان اليهودي؟؟ فالأحداث آنفة الذكر، أثبتت بصورة قاطعة، استحالة الوثوق أو الركون إلى الانتداب البريطاني، وضرورة تعزيز قدرة الدفاع الذاتية.

ونجد أن من الملائم أن نشير بهذا الخصوص، إلى عدة معطيات ديموغرافية: لقد تضاعف عدد اليهود في (أرض إسرائيل) خلال سني الحرب العالمية الأولى جراء الطرد، والنزوح إلى دول أخرى، والمجاعة والأوبئة. ولم يبق في أعقاب انتهاء الحرب، في "أرض إسرائيل" سوى ستة وخمسين ألف يهودي، بدلا من خمسة وثمانين ألف يهودي، عندما نشبت الحرب.

لقد أسهمت الهجرتان الثالثة والرابعة، حقا، في زيادة عدد اليهود في (أرض إسرائيل)، بيد أن الأزمة الاقتصادية التي وقعت في نهاية العشرينات، أدت إلى نزوح جماعي. ولم يغير التوازن في (أرض إسرائيل) بصورة جدية، سوى الهجرة اليهودية الكبيرة من أوروبا، والتي جرت خلال الفترة الواقعة بين الأعوام ١٩٣٣-١٩٣٦، في أعقاب استيلاء النازيين على السلطة في ألمانيا، وقد أسفرت تلك الهجرة، عن وصول مائة وأربعة وستين ألف نسمة من اليهود. وقد وصلت نسبة اليهود وسط سكان (أرض إسرائيل) في ربيع ١٩٣٦، إلى ٣١%. ولا شك أن هذا الارتفاع الكبير، قد أثار ثائرة الجهات الوطنية العربية، وحدا بها لإثارة أحداث عام ١٩٣٦، أضف إلى ذلك، أن هذه الزيادة، عززت ثقة اليهود بأنفسهم، وجعلتهم يعتقدون بقدرتهم، على العمل بصورة أكثر إصرارا.

لقد وصف عيزرا دينين فشل اليهود آنذاك، في اكتشاف وتوقع أحداث عام ١٩٢٩، وأحداث ٣٦-١٩٣٩ بالفشل الاستخباري حتى عام ١٩٣٩.

ومن الجدير بالذكر، أن دنين هو الشخص الذي أنشأ شبكة المخابرات الأولى في المنطقة العربية، عام ١٩٣٦ وعمل رئيساً للشعبة العربية في (هشاي) بدءاً من عام ١٩٤٠، وأحد مستشاري بن جوريون للشئون العربية، خلال حرب ١٩٤٨. وقد ضايقه الفشل الاستخباري في اكتشاف إمكانية وقوع الأحداث، أنفة الذكر، إلى حد كبير، وحتى في أعقاب انتهاء تلك الأحداث.

وفي عام ١٩٧٢ عقد في بيته اجتماعاً لبعض زملائه الذين عملوا معه في الماضي في مجال المخابرات العربية، لمناقشة ذلك القصور.

وفي تعقيبه، قال يهوشع قلمون - أحد مؤسسي (هشاي) ومساعد دنين عام ١٩٣٩ - خلال الاجتماع. "أن الهجمات العربية على اليهود حتى عام ١٩٢١، لم تحمل بصورة عامة طابعاً وطنياً معادياً لليهود. وأن الأسباب التي كانت تحدد بهم لمهاجمة اليهود، تتمثل في السرقة والنهب!!" وقد عمل العديد من الأشخاص اليهود ضد هؤلاء اللصوص - أمثال ابراهيم شبيرا، والذين كانوا يجوبون البلاد طولا وعرضا، لاستعادة ما يسرق إلى أصحابه، وكذلك الأمر بالنسبة لإراقة الدماء، وذلك كي لا تصبح الدماء اليهودية مشاعاً.

ويضيف "قلمون": عندما قتل يهود في يافا في أحداث ١٩٢١، اعتقد الكثيرون في الاستيطان اليهودي، أن الأمر لا يعدو كونه هجمة سرقات واسعة النطاق، لا علاقة لها بأي خلفيات وطنية. ونظراً لأن غالبية الهجمات وقعت ضد منازل المهاجرين الروس، في حي العجمي بيافا، فقد حاول البعض تفسير ذلك على أرضية عداة العرب للسوفييت القادمين من موسكو.

لذا أثار الهجوم العربي على الاستيطان القديم في الخليل وصفد، وقتل اليهود هناك، صدمة شديدة في أوساط الاستيطان اليهودي.

وفي تعقيب شمشون مشبيتس - وهو أيضا أحد مساعدي دنين - آنذاك، قال خلال الاجتماع أنف الذكر: "إن سبب الفشل يرجع إلى أن الاستيطان اليهودي لم يعتبر هجمات العرب سياسية بل عن نزاعات شخصية".

ويقول دنين: "عندما توصلت الوكالة اليهودية خلال الفترة ٣٣-١٩٣٤ إلى قناعة بضرورة تشكيل جهاز مخابرات، فقد كلفت بجمع المعلومات في أوساط العرب أناسا، كانوا حتى ذلك الحين، يعملون بصورة جزئية ودون احتراف في مجال المخابرات، أمثال روبن شيلوح والياهو ساسون، وأهارون حاييم كوهن.

ونظرا لأن ميزانية الدفاع لم تكن تكفي للاحتفاظ بموظفين للشئون الاستخبارية، فقد اضطر شيلوح لتكريس غالبية وقته، للعمل في المجال العربي في اللجنة التنفيذية للهستدروت، وشغل الوقت القليل الباقي للعمل في إطار منظمة (الهجناء) بل إن باقي المبادرات الاستخبارية الأخرى، قد نفذت كصورة من صور الانتداب، ودون تخصيص أي ميزانيات، وفي الكثير من الأحيان، على حساب أولئك الذين عملوا فيها.

وبناء على ذلك، باتت مفهومة الجملة التي قالها فلمون خلال الاجتماع أنف الذكر عام ١٩٧٢ والتي جاء فيها: أن التحول الحقيقي بشأن المخابرات حدث، فقط، في أعقاب تشكيل (الدورية المتجولة) عام ١٩٣٦، وما تلا ذلك من خطوات، مثل قيام أعضاء من الاستيطان، بحراسة المحاجر في (مجدال هعيمق، والقيام بدوريات حول القرى العربية، وذلك بهدف الحيلولة دون قيام العرب بعمليات ضد الاستيطان وذلك بأخذ جانب المبادرة، والقيام بعمليات وقائية ضدهم. كانت تلك العمليات، هي بشائر عمليات (الخروج من حدود الاستيطان اليهودي)، والتي أسفرت فيما بعد، عن تشكيل سرايا الميدان عام ١٩٣٧ بمبادرة اسحق سديه، والياهو كوهن.

ويقول فلمون: أن الأعمال الاستخبارية نصف المنظمة، ولدت بصورة طبيعية في أعقاب تشكيل سرايا الميدان، نظرا لأن أساليب الحرب أو الدفاع، هي التي تحدد نوع الاستخبارات التي يجب استخدامها.

وتعتبر كلمة (عدو) أحد المصطلحين المتكررين في جميع الأوصاف التي تم إضافوها على المخابرات، أما المصطلح الثاني فهو: "ساحة العمليات" ونحن نجد أن من الأهمية بمكان، الإشارة إلى أنه وحتى منتصف الثلاثينيات كان العرب هم العدو الذي يسلط الإسرائيليون استخباراتهم نحوه، وعلى وجه التحديد عرب فلسطين ٤٨ (أرض إسرائيل).

ورغم أن قسما كبيرا من البريطانيين أبدى تحفظا، بل وفي بعض الأحيان عداء تجاه التحركات والنشاطات الصهيونية، إلا أن غالبية المستوطنين اليهود - على الأقل حتى عام ١٩٢٩ - كانوا يعتبرونهم حكاما يمكن الركون إليهم إلى حد كبير، ولم يكونوا يتعاملون معهم كأعداء.

ويمكن القول أيضا، أن البريطانيين قاموا خلال السنوات الأولى من الانتداب بتغطية الجانب الأمني بصورة معقولة. فقد نجحت (الجندرية) - التي كان غالبية جنودها من أيرلندا الشمالية - وحتى حلها عام ١٩٢٦، في منع جميع المحاولات العربية الرامية إلى اقتحام المستوطنات اليهودية، وتمكنت من تصفية بقايا "العصابات" العربية العاملة في إطار السلب والنهب منذ العهد التركي. ورغم أن حالات السرقة والقتل والاغتصاب وقعت هنا وهناك، إلا أن الأمن الذي ساد آنذاك، كان معقولا.

وفي أحداث ومظاهرات ١٩٢٩ دافعت وحدات الجيش وسلاح الجو البريطانية عن المستوطنات والضواحي العبرية. وفي أحداث تشرين الأول ١٩٣٣ قمعت سلطات الانتداب، بيد من حديد، المظاهرات والصدامات التي أثارها العرب.

ورغم ذلك، كشفت أحداث عام ١٩٢٩ النقاب، عن الضعف الكامن في الانتداب والفشل المطلق والتام لجهازه الرادع واستخباراته، ولعل أكثر ما أثار ثائرة الاستيطان اليهودي آنذاك، هو محاولات السلطات الانتدابية إخفاء، وتمييع أخطائها، والقاء كامل التبعة على اليهود، وترجيح الكفة لصالح العرب.

وفي أعقاب أحداث ١٩٢٩ اتخذت سلطات الانتداب عدة خطوات لتعزيز الأمن، فعززت وحدات الجيش البريطاني في فلسطين، وبعثت إلى فلسطين (هربرت داود بيغين) قائد شرطة تسيلون السابق، وأحد الخبراء في مجال النزاعات بين الطوائف، للإشراف على إعادة تنظيم قوات الشرطة.

ورغم نوايا هربرت الطيبة، ورغم قدرته، فقد اتسمت الخطة التي وصفها بالنقص. ففي التقرير الذي قدمه - وكما يبدو، تحت وطأة ضغط مساعديه المحليين - أوكل مهمة أمن المستوطنات اليهودية لقوات الانتداب قائلا: أن الاستيطان اليهودي غير قادر على الدفاع عن نفسه، وبالتالي فإنه بحاجة دائمة إلى تواجد قوات بريطانية.

لقد أدى هذا الوضع إلى إثارة الشعور لدى الاستيطان اليهودي بضرورة تشكيل نوع من أنواع الحكم الذاتي على الصعيد الأمني، وأن يشكل قوة دفاع عسكرية ذاتية لا تستند إلى السلطة الانتدابية. وعلى عكس التنظيمات المدنية التي شكلها الاستيطان في مجال التعليم والصحة، والمساعدات الاجتماعية والتي كانت تعمل بصورة علنية، كان على هذه القوة أن تعمل بصورة سرية. ومن الجدير بالذكر، أن أي جهة إسرائيلية لم تكن تعتقد، في ذلك الحين أن القوة العسكرية السرية التي بدأ الاستيطان تطويرها وبناءها منذ العشرينات، ستوجه ضد السلطات الانتدابية، ولم يخطر ببال أي جهة، أن تتكرر بريطانيا رسمياً، وبصورة مطلقة للنشاطات الصهيونية لأن تنفيذ الصهيونية لنشاطاتها كان أحد شروط الانتداب.

وفي المراحل الأولى للانتداب، كانت استخبارات الانتداب تعمل في الاستيطان اليهودي، وتنقل إليه المعلومات التي تحصل عليها.

وابرز النماذج على ذلك، منظمة (نيلى) - إسرائيل لا تكذب للابد- والتي شكلها اهارون اهاروتشون، وابشلوم بنبيرج ومساعدوهما من أبناء الاستيطان اليهودي عام ١٩١٦ والتي كانت بمثابة منظمة تجسس موالية للبريطانيين.

لقد كان الهدف، خلق تعاطف تجاه الحركة الصهيونية، في أوساط كادر الضباط البريطانيين، والذي كانت غالبية تميل لصالح العرب. وهكذا وإزاء النظرية التي طرحها توماس ادوارد لورنس الشهير، ومؤيدوه، تمكنت الحركة الصهيونية من كسب عدة مؤيدين متحمسين للصهيونية، والذين أخذوا ينادون بتسريع تحرير البلاد من أيدي الأتراك. وكانت المعلومات التي يتم تجميعها في (أرض إسرائيل) تجمع في محطة التجارب الزراعية في عتليت، وتنقل من هناك إلى القيادة البريطانية في القاهرة.

بيد أن تسرع أعضاء الشبكة، وعدم توخيهم الحذر، أفضيا في نهاية المطاف، إلى سقوطهم في قبضة الأتراك في تشرين الأول ١٩١٧، وقد قام الأتراك بإعدام قسم منهم، وعمد قسم آخر إلى الانتحار للتخلص من التعذيب، أثناء الاستجواب، وتمكن قسم آخر من الفرار والاختباء.

أدى إلقاء القبض على الشبكة والاعترافات التي أدلى بها أعضاؤها، إلى جعل الاستيطان اليهودي برمته مطاردا، ويواجه وضعاً خطيراً جداً، على وجوده. ولا شك أن هذه الحادثة قد خلقت أزمة حادة لدى الكيبوتس، وجعلته يحجم عن القيام بأي عمليات على صعيد الاستخبارات.

بيد أن ضرورات واحتياجات الحياة تغلبت على التردد والأحجام، على الأقل في أوساط بعض نشطاء الاستيطان.

ويمكننا الإشارة، بهذا الصدد، إلى المجموعة (اليافاوية)، وهي جماعة انتظمت وعملت في يافا، خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى، وشكلت فيما بعد نواة الدفاع في يافا وتل أبيب. وقد عمل أعضاء هذه المجموعة في شراء الأسلحة وأعمال الحراسة، وفي نفس الوقت، شكلت نوعاً من أنواع العمل الاستخباري لمتابعة التحركات العربية في يافا. وقد عمل في إطار هذه المجموعة بحماس بالغ، ديفيد تدهر والذي عمل سابقاً ضابطاً في شرطة الانتداب كرجل مباحث معروف. وقد حاولت منظمتا (نيلي وهشومير) ضم هذه الجماعة إلى صفوفها، بيد أن الجماعة اعتبرت نفسها خاضعة للجنة تل أبيب، والمكتب الإسرائيلي العام. وفي غضون العام الأخير من الحرب العالمية الأولى، تم تشكيل المكتب اليهودي في يافا، والذي عمل إلى جانب القيادة البريطانية. وفي أعقاب استكمال البريطانيين احتلال جنوب البلاد، عاد من مصر عدد من رجال منظمة (نيلي) الذين ظلوا يواصلون عملهم الاستخباري لصالح البريطانيين، وذلك توطئة لمواصلة احتلال شمالي البلاد وسورية. وقد كرس رجال المنظمة التي شكلها أهارونسون عملهم، في متابعة المزاج السائد في أوساط الجماهير العربية في "أرض إسرائيل". وإضافة إلى عملهم لصالح البريطانيين، كان بمقدورهم متابعة ما يجري في العالم العربي، وعلى وجه الخصوص تجاه الاستيطان اليهودي. فقد كان رجال المكتب اليهودي، أول من لفت النظر إلى النشاطات التي يقوم بها أعضاء الرابطة المسيحية الإسلامية في يافا ضد النشاطات الصهيونية. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى، جرى إغلاق المكتب اليهودي. وفي مطلع عام ١٩١٨ وصلت إلى البلاد لجنة النواب برئاسة الدكتور حاييم وايزمن، والذي قبل العمل كممثل للهستدروت الصهيوني العالمي، لدى سلطات الانتداب، بغية تقديم النصائح لها، في كل ما يتعلق بتنفيذ وعد بلفور، وإقامة الوطن القومي

اليهودي. وبمبادرة من الدكتور (مونتجيو ديفيد ايدر) وهو عالم نفسي إنجليزي، وعضو في (لجنة النواب)، وأحد ممثلي الإدارة الصهيونية في البلاد في العشرينات، وزئيف جيبوتسكي، تم تشكيل (مكتب المعلومات) للعمل إلى جانب لجنة النواب، وتمثلت مهمته في جمع المعلومات حول ما يدور في أوساط العرب.

وكلف المكتب أيضا، بمتابعة ما يجري في أوساط الروابط العربية الوطنية، التي بدأت العمل آنذاك، والمنظمات الإرهابية المنبثقة عنها، وحماية الشخصيات والزعماء اليهود. وقد ترأس هذا المكتب، اسحق شنيآرسون - أحد رجال منظمة (نيلي) والذي تعلم العمل الاستخباري على أيدي البريطانيين خلال الحرب.

ومن الجدير بالذكر أن المعلومات التي كان المكتب يجمعها، كانت تنقل إلى البريطانيين نظرا لعدم تشكيل جهة تنفيذية في الاستيطان اليهودي، قادرة على استخدام تلك المعلومات. هذا ولم يحظ عمل هذا المكتب بالرضى من قبل جميع الجهات، فقد وجهت بعض الجهات الاستيطانية انتقادات إليه - بدعوى أنه يضيف على المعلومات التي يجمعها طابعا سياسيا. ولم يتم إغلاق هذا المكتب الا في أعقاب انتهاء الحكم العسكري في البلاد في تموز ١٩٢٠ وقدم المندوب السامي البريطاني هربت صموئيل اليهودي إليها.

وتجدر الإشارة، إلى أن هناك أوجه شبه كبيرة بين منظمة (نيلي) ومكتب المعلومات، فالاثنتان عملا في مجال الاستخبارات السياسية والاثنتان نقلتا المعلومات إلى البريطانيين، وأثارا معارضة شديدة، رغم أن المعارضة ضد نيلي كانت أشد وأكثر عداء .

ولربما كان هذا العداء، هو الذي حدا بالقائمين على تشكيل (هشاي) للحفاظ على سريتها التامة عندما تم إنشاؤها ليس تجاه البريطانيين فقط، بل أيضا تجاه الجماهير اليهودية. ولم تتورع الجماهير الإسرائيلية أيضا عن إبداء تحفظاتها تجاه

منظمة (هشومير)، التي تزعم أنها أول من أقام مجموعة استخبارية في أرض إسرائيل.

إن المبدأ العسكري الذي تمت صياغته آنذاك، والقائل: "اعرف، واضرب العدو" كان مبدأ مقبولا لدى جميع الجهات الاستخبارية آنذاك.

كان أعضاء منظمة (هشومير) في تلك الأونة أكثر الأشخاص الذين يعرفون العرب، بيد أن المنظمة كانت تواجه الكثير من الانتقادات والاتهامات القائلة أنها تميل إلى انتهاج أسلوب خطابي، بعيد كل البعد عن الواقع، إضافة إلى عدم خضوعها للرقابة اليهودية العامة، ونشاطاتها المتطرفة التي تجري في الكثير من الأحيان وفقا لآراء أعضائها فقط. وقد أفضت هذه الانتقادات، إلى بروز تحفظات ما، في أوساط قسم من الزعامة اليهودية اليسارية. إن هذه الحقيقة مهمة نظرا لأن العداء بين هشومير ونيلي منذ ذلك الحين، يعكس النضال والنزاع حول السيطرة على منظمات الدفاع والمخابرات في إطار توسع هيمنة هذه المنظمات في أوساط الاستيطان اليهودي.

وبناء على ذلك، يمكننا الافتراض أن اليسار بكامل جماعاته سيأثف في دعمه لمنظمة هشومير، بيد أن الأمور لم تجر على هذا النحو، فالتحفظات التي أبداه بعض زعماء اليسار تجاه هشومير ناجمة عن رفض المنظمة للخضوع للمؤسسات الوطنية.

وفي نهاية ١٩٢٠، وفي أعقاب حل هشومير، تم إنشاء منظمة (الهجناء) والتي شكلت فيما بعد، نواة قوة الدفاع العبرية في "أرض إسرائيل". ونظرا لانعدام التجربة والخبرة، لم تنشئ الهجناء جهازا استخباريا لجمع المعلومات، بل ولم تكن لدى قائنتها فكرة، عن ضرورة تشكيل مثل هذا الجهاز، أو عن جدوى جمع المعلومات.

بيد أن الظروف والضرورة حدث ببعض الأشخاص، لان يبدوا اهتماما بما يدور في أوساط جيرانهم العرب، لكن هذا الاهتمام، لم يأخذ طابعا منظما.

لقد شكل أعضاء هشومير السابقون نوعا من أنواع الحركات السرية، داخل منظمة الهجناء، وحافظوا على الصلة بينهم، وواصلوا متابعة ما يجري داخل الوسط العربي. وقد تم الاستناد إلى معرفتهم، وتجربتهم وصلاتهم مع جهات في الوسط العربي في القرى في جميع أنحاء البلاد، كأساس وقدوة لإنشاء (هشاي). هذا وقد عمل العديد من الأشخاص بصورة منفردة، وعلى مسئوليتهم الشخصية في مجال التجسس على العرب ومتابعة ما يجري في أوساطهم.

وهكذا، ولدت إمكانية العمل الاستخباري المساند، وتواجد الأشخاص القادرون على تطوير ووضع أسس المبادرة في العمل الاستخباري، بيد أن الجهود لم تبذل، على صعيد تركيز جهود هذه الجهات والاستفادة من كفاءاتها.

ولم يستق الاستيطان اليهودي عبرا وعظات حقيقية من أحداث الشغب التي وقعت عام ١٩٢١، ورغم تنفيذ بعض العمليات الانتقامية العفوية، هنا وهناك على أساس المعلومات التي تم جمعها - مثل العملية التي نفذت ضد "توفيق بك" عام ١٩٢٣ جراء تحريضه المتظاهرين في يافا، ضد الاستيطان اليهودي، الا أنه كان لدى الاستيطان العبري آنذاك شعورا بالعجز.

ويحاول (دنين) في المقابلة التي جرت في منزله عام ١٩٧٢ توضيح ماهية ذلك الشعور، ويقول: "لقد تداخل الافتقار إلى المبادرة مع المجال الاستخباري، بالعجز العام من قبل الاستيطان اليهودي تجاه الإمكانيات الهائلة التي فتحها وعد بلفور أمامه".

ويضيف: الشعب اليهودي لم يدرك الزخم الهائل الكامن في الوعد، لذا لم يتم تكريس تفكير ودراسة منهجية كافية لاقامة المنظمات الاستخبارية التي يتطلب الوعد

إنشاءها، وبذلك فقط، يمكنني أن أوضح عدم اتخاذ الاستيطان اليهودي أي خطوة لمواجهة المحرضين العرب ضد الاستيطان، رغم علمه بهم وبأسمائهم.

المحاولات التي بذلتها الحركة الصهيونية عشية نشوب الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها، باءت جميعا بالفشل. وكانت المدن والقرى العربية قد بدأت تشهد منذ عام ١٩١٨ تكون روابط إسلامية مسيحية، ترمي إلى توحيد العرب في نضالهم ومواجهتهم للآثار المترتبة على وعد بلفور. كما تشكلت مجموعات فدائية سرية، حصلت على أسلحة وتدريبات.

لقد أفضت هذه التحركات والتحريضات إلى نشوب أحداث الأعوام ١٩٢٣، ٢١، ٢٠ إلى نشوب أحداث والتي اتخذت طابعا سياسيا، وقادتها قوى جديدة.

بيد أن قيادة الاستيطان اليهودي، لم تكن تعلم بكل هذه التمخضات ومسبباتها، واعتبرتها مجرد أحداث محلية عابرة. ولم تكن قيادة الاستيطان من الكفاءة بحيث تتمكن من ملاحظة ظواهر التبلور الوطني الفلسطيني، وضعف القيادة العربية التقليدية، وظاهرة بدء بروز الزعامة الشابة والمتطرفة.

أما على الصعيد الميداني، فقد بدأت تظهر في أوساط الاستيطان اليهودي مبادرات محلية شخصية ومستقلة في مجال المخابرات، سواء أكان ذلك تواملا واستمرارا للأطر التي أشرنا إليها سابقا، أو مبادرات جديدة، وقد برزت على هذا الصعيد جهتان هما: شرطة "أرض إسرائيل" وشعبة المخابرات في المدن تل أبيب وحيفا والقدس.

لقد كانت سياسة استيعاب الأبناء في الشرطة المحلية نتاجا للتقليد البريطاني الانتدابي الاستعماري بعيد المدى، وقد تبذرت في أحلى صورها، في نهاية الحكم العسكري البريطاني على "أرض إسرائيل". فحال تأسيس الحكم المدني البريطاني الانتدابي برئاسة المندوب السامي، تم تجنيد عرب ويهود للشرطة. وقد التحق اليهود

بالشرطة، بادئ ذي بدء، بمبادرات شخصية، ثم بدأت (الهجناء) تنظم هذه العملية، وترسل الأشخاص الذين تريد لهم لسلك الشرطة، بهدف تدريبهم على السلاح.

وفي عام ١٩٢٣، التحق بالشرطة افرام ديكل، ونظرا لأنه كان ذا حس مبادرة وتنظيما متميزا، فقد بدأ تنظيم رجال الشرطة اليهود في العديد من الأماكن. وقد ركز اهتمامه، في البداية، على شرطة تل أبيب - يافا، الذين كانوا يعملون في إطار منظمة الهجناء، ويرسلون المعلومات التي يحصلون عليها إلى (دوف هوز والياهو جولومب) عضوي مركز الهجناء، والعاملين في اللجنة المركزية للمستدروت كصورة من صور التمويه.

وفي عام ١٩٢٦، بادرت منظمة الدفاع إلى عرض إمكانية تجنيد عدة عشرات من الشبان اليهود في الشرطة، بغية خلق حالة توازن مع العرب الذين كانوا يعملون في سلك الشرطة تحت إدارة ضباط بريطانيين، وبالتالي، الحصول على ترخيص رسمي بحمل السلاح، وتعزيز ثقة المستوطنات اليهودية، واليهود الذين يقطنون في أحياء مختلطة. وتجدر الإشارة إلى أن العديدين منهم لم يصمدوا طويلا، نظرا لشروط العمل الصعبة، ونظرا لان البريطانيين كانوا يتعاملون معهم كأولاد.

ومن بين هؤلاء المتجندين، كان يهودا أرزي، والذي نفذ فيما بعد، مهام صعبة للغاية، في إطار العمليات الأمنية الإسرائيلية في أوروبا وإسرائيل، عشية حرب ١٩٤٨، وخلالها. وقد تدرج في سلم الترقيات في الشرطة، حتى وصل إلى رتبة ضابط، وعمل في البداية في تل أبيب، ثم عمل في مباحث القدس.

كان أرزي شجاعا ولا يخيفه شيء وقد اعتاد الاطلاع على الملفات الموجودة في الشرطة، ونقل المعلومات اللازمة إلى قيادته، وهكذا، زود هذه القيادة بمعلومات ذات قيمة كبيرة جدا، حول العرب، وحول الوشاة اليهود، وحول الأسلحة التي بدأت تصل إلى الهجناء، ونشاطات الشيوعيين اليهود المناوئين للصهيونية، والذين تم اعتبارهم شركاء للمفتي في القدس.

وخاطر أرزي بنفسه، عندما شارك في عمليات تهريب الأسلحة من الخارج إلى الهجناء، وإنزالها من السفن التي تصل إلى الموانئ. ولا شك أن كونه ضابطاً، قد ساعده مساعدة كبيرة، بيد أن هذا الوضع تطلب منه أيضاً جرأة هائلة.

لقد أدت عملية مقتل أرلزوروف عام ١٩٣٣، والخلافات التي أثارها هذه العملية في أوائل الاستيطان اليهودي، إلى دفعه للاستقالة من الشرطة، بعد أن توصل إلى استنتاج مفاده، أن أرلزوروف لم يقتل بأيدي اليهودي.

ورغم ذلك، بقي بمثابة ركيزة أساسية من ركائز العمل الأمني والاستخباري والتنفيذي لمنظمة الهجناء، وتميز بصورة خاصة، في مجال شراء وتهريب الأسلحة إلى إسرائيل من الخارج.

ورغم أن العديد من رجال الشرطة اليهود عملوا كأرزي، إلا أن عددا لا يستهان به منهم لم يعملوا مع الهجناء، خوفاً من المخاطرة، أو إخلاصاً لعملهم وللبريطانيين.

ويمكننا القول، أن شرطة الانتداب بجميع فروعها التي عمل فيها اليهود، تحولت منذ نهاية العشرينات، إلى مصدر من المصادر الخصبة والمفيدة جداً، على صعيد الحصول على معلومات تتعلق بالعرب في (أرض إسرائيل) والذين كانوا، آنذاك، الهدف الاستخباري الذي يحتل المكانة الأولى بالنسبة للهجناء، والزعامة الصهيونية في "أرض إسرائيل"، وذلك دون أن تضطر تلك الزعامة لتخصيص موارد، للحصول على هذه المعلومات.

ويقول ديكل في الكتاب الذي ألفه بعد ذلك، أنه يعتبر تأطير رجال الشرطة اليهود، بمثابة بداية تكوين جهاز مخابرات الهجناء، وقد حرص في إطار هذا التأطير، على نشر رجال الشرطة في جميع الأماكن الحيوية: في السجون ومحطات وقيادات الشرطة، وفي قلب المدن وخارجها. وقد تلقى رجال الشرطة أوامر تنص

على ضرورة الإصغاء، وتقديم التقارير، حول جميع المسائل ذات القيمة للاستيطان اليهودي، والحفاظ على كرامته.

وفي أعقاب عملية التجنيد المركزة التي قام بها الكيبوتس الموحد في الثلاثينيات عمد ديكل إلى تكوين نوع من أنواع الوسط الوطني في شرطة تل أبيب، ثم في باقي محطات الشرطة في يافا والرملة وبئر السبع وغزة.

واتضح من خلال المعلومات التي نقلها رجال الشرطة إلى الهجناه، أن أرقام ملفات التحقيق متسلسلة بيد أن كل شعبة تبدأ ملفاتها برقم معين. وتبدو هذه المعلومة إدارية بحتة، بيد أن أهميتها كانت كبيرة جداً، نظراً لأن الهجناه كانت تعرف مسبقاً وبناءً على رقم الملف، طبيعة التهمة التي ستوجه لأي يهودي، يتم استدعاؤه إلى الشرطة أو المحكمة، أو أي مكتب حكومي آخر.

ونورد فيمايلي تقريرين وصلا إلى الهجناه من رجال الشرطة، إبان أحداث عام ١٩٣٣:

٢٦-١١-٣٣: تلقينا معلومات موثوقة تفيد بأن شرطة بيتح تكفا تلقت أمراً يقضي بإجراء تفتيش بدءاً من يوم غد ٢٧-١١-٣٣: لسيارات الحليب القادمة إلى تل أبيب من العفولة وبنيامينه، ونقطة أخرى في الغور. ولدى الشرطة معلومات تفيد بأنه يتم نقل أسلحة في هذه السيارات. وقد وقع التقرير شخص باسم العاد بيتح تكفا- الساعة ١٧،٣٠.

وفي تقرير آخر وردت أسماء ثمانية أشخاص من اليهود مطلوبين للشرطة، بتهمة أنهم شيوعيون. وقد وقع التقرير بتاريخ ٢٨-١١-١٩٣٣.

ولم يقتصر عمل ديكل على الشرطة فقط، بل عمل على تجنيد أشخاص وموظفين وأدخلهم إلى المؤسسات والوزارات الحكومية الأحداث في تل أبيب.

ويعتبر (الحنان بن يهوداه) أحد الذين جندهم ديكل في بريد تل أبيب، وكان الحنان يعمل منذ عام ١٩٢٣، في صفوف الهجناه، وقد استدعاه ديكل عام ١٩٣٥،

وطلب منه أن ينظم شبكة (هشاي) في البريد وشعبة البرقيات، وأن ينقل إليه جميع المواد الهامة والمشبوهة كالرسائل الموجهة إلى السكرتير البريطاني الأول في القدس، أو الشرطة البريطانية والمباحث. وكانت هذه الرسائل تعاد إلى البريد، بعد أن يتم الاطلاع على فحواها.

وقام ديكل أيضا بتجنيد أرييه تيتبويم موظف السنترال المركزي للهواتف في شارع الملك جورج في يافا، لجمع المعلومات عن طريق الإصغاء والتتصت على المحادثات الهاتفية، قبل اندلاع أحداث عام ١٩٣٦.

لقد بدأت عمليات الاستخبارات البلدية التي ظهرت نهاية العشرينات، تكتسب صورة رسمية، عام ١٩٣٣، حيث تمت خلال هذا العام، وبمبادرة من الهجناء والوكالة اليهودية، إقامة شعبة استخبارات في المدن الكبرى، وتم تعيين شاؤول أبيجور رئيسا لهذه الشعبة.

وإزاء الوضع الذي ساد آنذاك تطورت نظريتان استخباريتان في تل أبيب وحيفا، اعتبرت النظرية الأولى أن أسس العمل الاستخباري تقوم على البحث عن المعلومات، مع التأكيد على توسيع مجالها ومصادرها وتنويعها بغية استخدامها في إطار الزمان والمكان المناسبين، في حين اعتبرت النظرية الثانية، أن أسس العمل الاستخباري تقوم على التفكير ومحاولة فهم الأوضاع والمسارات من خلال الأبحاث، والتعامل مع المعلومات بصورة منهجية ومنطقية، فقد نجح مثلا مواطن سويسري إيان الحرب العالمية الثانية، في بناء تصور لاماكن الوحدات الألمانية، بناء على إعلانات ألعاب كرة القدم، التي كانت تجري بين الوحدات المختلفة ويتم الإعلان عنها في الصحف.

ومن الجدير بالذكر، أن هاتين النظريتين لا تتعارض إحداهما مع الأحداث، بل ربما كان الأمر على العكس تماما، فالدمج بينهما بنجاح يتضمن إحراز أفضل النتائج.

أما إذا ما نشب صراع بين هاتين النظريتين، وأخذت كل واحدة تقلل من شأن الأحداث، وبدأ النشطاء الميدانيون يسخرون من موظفي المكاتب، فإن ذلك سيكون دلالة أكيدة، على وجود خطأ ما في الفهم، يجب العمل على إصلاحه.

لقد كان الفهم الاستخباري، الذي تطور في تل أبيب، من النوع الأول، في حين كانت نظرية حيفا من النوع الثاني، وكما يبدو فإن الاختلاف في تبني النظريات، يرجع إلى طبيعة الأشخاص الذين ترأسوا العمل الاستخباري: ديكل في تل أبيب، وعمانوئيل يلن في حيفا. وفي الوقت الذي كان فيه ديكل رجل عمل ميدانيا خاض تجارب عملية كثيرة، كان عمانوئيل يلن عالم آثار، وأكاديميا، وقد تحولت منهجيته في العمل، فيما بعد، إلى دخر كبير. ومن الجائز أيضا أن يكون الاختلاف قد نجم عن طابع الجهة التي يخدمها كل واحد منهما. فقد عمل ديكل بأمر من قيادة الهجناه، ونقل معلوماته فقط إلى قادتها الذين كانوا يتخذون مقرهم في الفرقة رقم (١٧)، في مبنى اللجنة التنفيذية للهستدروت في شارع النبي، في حين كان يلن مرتبطا بالوكالة اليهودية.

ويقول يلن: "يعتبر العمل في الآثار بمثابة تاهيل جيد جدا للعمل في إطار المخابرات، نظرا لان العمل في الآثار يقوم أساسا، على ضرورة تمتع العالم بخيال واسع جدا، حيث يتوجب على العالم، وأيضا على رجل المخابرات بناء صورة واقع بعيدة كل البعد عنه، بناء على معلومات والملاحظات متفرقة يقوم بالتقاطها وتجميعها بصبر وأناة، وبعد أن يصنفها يحاول استخلاص شيء ما منها. والحقيقة، هي أن الكثيرين ممن عملوا في مجال الآثار في الشرق الأوسط، كانوا نشطاء في المخابرات البريطانية والأميركية".

وقبل أن يفتح يلن مكتب الآثار عام ١٩٣٣، تمكن بعض العرب من التسلل إلى مستوطنة (نهلال) وألقوا قنبلة داخل منزل أحد مستوطنينها مما أسفر عن مقتله هو وابنه. وبعد عدة أسابيع، دعي يلن للغداء في حيفا مع شاؤول ابيجور وحايم

شطورمان، وكانت الهجناه قد طلبت من ابيجور البحث عن العرب الذين قتلوا المستوطن وابنه، وكان شطورمان يساعده.

وخلال الغداء، سأل ابيجور يلن فيما إذا كان يوافق على تركيز العمل الاستخباري في حيفا والشمال، فوافق يلن على ذلك واخذ يعد العدة لذلك، في مكتبه القائم في شارع القدس-١٢، بحيفا.

ورغم أن يلن ركز عمله بصورة أساسية حول العرب، إلا أنه لم يهمل القطاعين البريطاني واليهودي أيضا، حيث شغله الشيوعيون والاصلاحيون إلى حد كبير، وفي البداية، كان يقدم تقاريره إلى مركز الهجناه في تل أبيب، بيد أنه سرعان ما تأكد أن من الأجدي إقامة الاتصال مع قيادة الهجناه في حيفا، فعندما كان الامر يتعلق بالمعلومات، كانت هذه القيادة تعتبر (زبونا) شديد الأهمية، يجب تزويده بمعلومات عاجلة. وهكذا أقام علاقة قوية مع قائد المدينة يعقوب دوري، والعديد من الشخصيات الرئيسية العاملة في الهجناه.

ومن الجدير بالذكر، أن البريطانيين عملوا آنذاك على بناء ميناء حديث في حيفا، وذلك لاستخدامه قاعدة للأسطول الملكي، في حوض البحر المتوسط، وهو الامر الذي حول حيفا إلى مدينة مركزية وهامة.

وكان الكابتن (ري سترينج)- ممثل المخابرات السرية البريطانية في حيفا أحد معارف (يلن)، وكان سترينج يرسل التقارير حول ما يدور بين العرب واليهود مباشرة، إلى وزارة الخارجية البريطانية.

لقد لعب (سترينج) مع يلن، لعبة مزدوجة، فقد اعتاد إعلامه بمعلومات عن العرب بل وتحذير الهجناه من التفتيشات التي تعترض المخابرات والجيش البريطاني إجراءها في أماكن السكن اليهودية، وذلك مقابل الحصول على معلومات تهم مرؤوسيه. ومثلما هو معمول به في مثل هذا الوضع من التقاء مصالح عملاء الاستخبارات، حاول كل منهما تقديم أقل القليل، والحصول على أقصى ما يستطيع.

و ذات يوم قدم سترينج إلى يلن الكابتن (أورد وينجيت)، ذلك الضابط الذي أسهم، فيما بعد، في إحداث انقلاب واسع جداً، في تفكير الاستيطان اليهودي الأمني. وعلى غرار عدد كبير من السياسيين والشخصيات البريطانية، التي عاشت في نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، آمن سترينج بأن مصير الإمبراطورية البريطانية رهـن بنجاح النشاطات الصهيونية، واعتقد، مثل الكابتن (وينجيت)، بضرورة اتخاذ خطوات أكثر شدة ضد العرب. وقد أيد خلال أحداث ٣٦-١٩٣٩ العمليات المضادة للعرب التي قامت بها منظمة الاتسل، ومن الجدير بالذكر أن عشرات البريطانيين من أمثاله، قدموا المساعدات إلى (هشاي) دون مقابل لنفس المفهوم آنف الذكر.

وكان يلن يستعين في عمله بالحراس اليهود العاملين في أراضي الصندوق القومي اليهودي، ورجال الشرطة اليهود في حيفا. ومن الجدير بالذكر، أن (هشاي) لم تكن تقيم في تلك الأوليات فرعا لها في القدس، وقد أوكلت قضيته معالجة الوضع هناك، إلى الشعبة السياسية التابعة للوكالة اليهودية، والتي عمدت إلى تفعيل رجالها هناك.

وإزاء الاستعراض السريع لتطور (هشاي) في المدن الكبرى، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا بادر الاستيطان اليهودي وخلال عام ١٩٣٣ بالذات، بتقديم طلب رسمي للاشتغال في المجال الاستخباري بصورة منظمة؟ لقد تضاعفت العديد من العوامل لتجعل من عام ١٩٣٣ عاما ذا طابع خاص، فقد بدأت الجماهير اليهودية تكتشف رويدا رويدا، إلى أي حد تبلورت النظرة القومية لدى الجماهير الفلسطينية، كما أدركت أن قيادة جديدة للفلسطينيين أخذت تتبلور في صورة حزبيين، الأول برئاسة الحاج أمين الحسيني مفتي القدس، والذي صار في أعقاب أحداث حائط البراق عام ١٩٢٩ إلى زعيم أعلى للفلسطينيين، وحزب الاستقلال المتطرف.

لقد فاجأت المظاهرات وأعمال العنف التي قام بها العرب، آنذاك، ضد سلطات الانتداب البريطاني، الاستيطان اليهودي، تماما مثلما فاجأته أحداث عام ١٩٢٩. ورغم أن تلك المظاهرات لم توجه ضد اليهود، ولم تطالب بدمهم، إلا أنه بات من الواضح أن هذه المظاهرات ما هي سوى بداية أعمال منظمة، تختلف في نطاقها وجوهرها عن الأشخاص السابقين، بصورة قد تؤثر على وجود وتطوير الاستيطان اليهودي. وظهرت هذه المخاوف بصورة أكبر، على أرضية مطالبة الزعامة الفلسطينية الجديدة، بوقف الهجرة اليهودية.

لقد أدت المطالبة المتشددة وأعمال العنف التي صاحبته إلى إحداث إحراج وإحباط كبيرين في أوائل الاستيطان اليهودي، الذي أدرك أنه لم يكن يعلم سوى القليل عن طبيعة العرب، وأن جهاز المخابرات القائم خيب الآمال التي علقته عليه. أضف إلى ذلك، أن عام ١٩٣٣ كان نفس العام الذي تسلم النازيون فيه السلطة في ألمانيا، وقد أدى بزوغ نجم النازية إلى إحداث أمرين هامين: الأول هو تحويل الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية من حركة طلائعيين إلى حركة جماعية واسعة. أما من الجانب الآخر، فقد طرحت أمام الحركة الوطنية العربية، نموذجين لزعيمين أوروبيين هما: بنيتو موسوليني، وأدولف هتلر، اللذان تنافسا فيما بينهما بنجاح، ضد بريطانيا، وانتهاجا سياسة قريبة من السياسة الأوتوقراطية التي تنتهجها شعوب الشرق الأوسط وقد أبدى الزعيمان اهتماما بالتقارب مع العرب.

أضف إلى ذلك، أن عام ١٩٣٣ شهد أزمات داخلية هددت بانقسام الاستيطان اليهودي. فقد واصل الحزب الشيوعي القطري دعمه للنضال العربي ضد الانتداب البريطاني والاستيطان اليهودي، وفقا لأوامر منظمة (الكومينترن) - وهي منظمة الشيوعية الدولية التي اعتبرت النضال العربي بمثابة تمرد ضد الإمبراطورية البريطانية.

وكي نؤكد على مدى وطابع هذا التطور، نورد التقرير الذي وصل إلى قيادة (هشاي) في حيفا، في الثامن من تشرين الأول ١٩٣٣.

"قال لي أحد اليهود أن" شيوعيا يهوديا يدعى الدكتور (أ.أ) قد قدم إلى البلاد كسائح قبل ستة أسابيع، وقد ساعده (ب.ب) في الحصول على تأشيرة سياحية، تحت غطاء أنه سكرتيره الشخصي، حيث أجرى (أ.أ) مفاوضات مع بعض ضباط شرطة (هلويد ترياستينو) الملاحية الإيطالية، العاملة في خط إيطاليا- أرض إسرائيل- بشأن تهريب أسلحة، والتي سبق أن أرسلت إلى ألمانيا عبر النمسا، وبقيت في (ترياست)- بغية بيعها للعرب. ويقال أن (أ.أ) يجري اتصالات مع الشيوعيين.

"وفي إطار توخي الحذر، أود أن أقول أنني لا أعرف مدى صحة النبأ، نظرا لأن هناك أمورا لا تصدق في هذه القضية، وعلى أية حال أنا أعلمتك بالنبأ، لأنني لا أرغب في إخفاء شيء.

ومن الجدير بالذكر، أن انقسامًا كان قد وقع في أوائل منظمة الهجناه عام ١٩٣١، وأسفر عن تشكيل منظمة (الإتسل) - المنظمة العسكرية الوطنية.

وخلال أعياد الفصح عام ١٩٣٣، وقعت صدامات شوارع عنيفة في تل أبيب بين أعضاء منظمة (بيتار) بملابسهم ذات اللون البني، وبين أعضاء نقابة العمال. وبعد حوالي شهرين. وفي حزيران ١٩٣٣، قتل الدكتور حاييم ارلوزوروف، رئيس الشعبة السياسية في الوكالة اليهودية، وقد أشارت أصابع الاتهام، بادئ ذي بدء، إلى ثلاثة يهود من منظمة "تحالف الزعران" وهي منظمة سرية مؤيدة للفاشية.

ولست هنا بصدد الخوض في حجم الكراهية الداخلية التي أثارته عمليات الانشقاق بجميع صورها، فالاستيطان اليهودي المنظم بقيادة الزعامة المنتخبة من شخصيات المعسكر اليساري والمعسكر اليميني، والمعسكر الديني الوطني- لم يكن

قادرا على تحمل ظاهرة التشكل التنظيمي خارج الأطر العاملة، وبناءً على ذلك باتت مسألة تحول المنشقين إلى هدف استخباري مسألة وقت ليس الا.

ويمكننا القول، أن شاؤول ابيجور يعتبر بمثابة الأب الروحي للمخابرات الإسرائيلية هذا رغم أن (دنين) كان على حق، حينما قال: أن المخابرات كانت آنذاك، بعيدة عن القيام بالمهام الموكلة إليها، وخصوصا على أرضية النقص الكبير في المعدات، والافتقار إلى المعرفة بهذا الصدد، وكانت هناك ضرورة لبذل جهود حثيثة من أجل توفير الميزانيات اللازمة والطاقة البشرية الكفوءة، وقد جاءت أحداث ٣٦-١٩٣٩ كدافع مفاجئ للعمل على هذا الصعيد. ورغم ذلك لم تكن لدى (هشاي) نظرية عمل استخبارية ثابتة ومبلورة تم تشذيبها واختبارها في العمل الاستخباري لدى هذه الدولة أو تلك.

لقد كانت هذه النقطة ذات مزايا وعيوب، فهي، من ناحية، وصفت العديد من العراقيين في وجه العمل الإداري والإجرائي، ومن الناحية الأخرى، جعلت القائمين على الأمور يدرسون القضايا التي توضع أمامهم دون الرجوع إلى نظريات، وبالتالي أخذ جميع ملبساتها بعين الاعتبار وهذا الاتجاه، هو الذي أحرز الإنجازات التي حققتها (هشاي) والمنظمات الاستخبارية التي نشأت بعدها.

الفصل الثاني

القصور الاستخباري

من أحداث ٣٦-١٩٣٩ - وحتى إقامة الجهاز عام ١٩٤٠

يرتبط التوجه الاستيطاني اليهودي، نحو إقامة أجهزة مخابرات، بالتطورات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الواقعة بين ٣٦-١٩٣٩. تلك الفترة التي أسماها الإسرائيليون فترة الأحداث، واسماها العرب فترة الثورة الكبرى، والتي شهدت مواجهات بين السلطات البريطانية والاستيطان اليهودي من جانب، والقومية العربية الآخذة في البروز والتبلور من الناحية الأخرى.

وفي خضم هذه الأحداث، بدأت تتدفق على أرض إسرائيل موجات الهجرة الخامسة القادمة من أوروبا- وعلى وجه الخصوص من ألمانيا- جراء المخاوف التي انتابت اليهود من تولي هتلر السلطة، وقد بلغ عدد هؤلاء المهاجرين مائة وخمسين ألف نسمة، الأمر الذي حولها إلى هدف لعداء الزعامة العربية الفلسطينية التي تبلورت في تلك الأونة.

لقد ساورت الزعامة الفلسطينية مخاوف شديدة جراء تطور الاستيطان اليهودي والذي لم يكن عدده عام ١٩٣٦ يربو على أربعمئة ألف نسمة، وأخذوا ينظرون إلى المهاجرين الذين وصلوا على متن السفن إلى ميناء حيفا الجديد، كتهديد للطابع العربي (الأرض إسرائيل) وبدأت معالم اليقظة القومية العربية تبدو جلية واضحة في القرى، بصورة خاصة. وتحولت نابلس- التي حرصت على الحفاظ على طابعها الديني الوطني- إلى مركز وطني فلسطيني. وأصبح أكرم زعيتر- قائد الشبيبة الوطنية في نابلس- أحد رموز التشدد الوطني الفلسطيني.

وفي الوقت الذي كانت فيه العسرة والسلب والنهب هي أحد الحوافز التي جذبت الجماهير الفلسطينية للعمل في أحداث ٢٠-١٩٢١، وإلى حد ما أيضا، خلال أحداث ١٩١٩ إلى جانب الدوافع الوطنية، فإن الحافز الأساسي للعمل، خلال أحداث ١٩٣٦، كان الدافع الوطني. ويمكننا أن نعزو إلى هذا الدافع مقتل ابراهيم جلوتمان مستوطن (نهال) في ضواحي قلقيلية.

لقد استحققت عملية قتله التي وقعت في آذار ١٩٣٦ الأحداث الدموية التي وقعت آنذاك.

وفي الخامس عشر من نيسان، قتل يهوديان بينما كانا، في طريقهما إلى قرية عنبتا.

وفي صبيحة اليوم الثاني، ردت منظمة الاتسل على هذه العملية، بقتل عربي وإصابة آخر بجراح بليغة، وبعد ثلاثة أيام، ثارت ثائرة الجماهير العربية في يافا ضد اليهود هناك. ورغم أن الاستيطان اليهودي حافظ على ضبط أعصابه إلى أبعد حد ممكن إلا أن الأحداث بدأت تنتشر في جميع أنحاء البلاد.

وينبغي التأكيد، على أن الجانب العربي، أخذ الخسائر في الممتلكات والأرواح الفلسطينية خلال هذه الأحداث، في إطار المفهوم القومي، الأخذ في التبلور، كذلك، فقد أخذت العمليات طابعا منظما، وبدأت تتكون في العديد من المدن الفلسطينية لجان وطنية.

ففي الخامس والعشرين من نيسان ١٩٣٦ أي بعد حوالي أسبوع من الأحداث التي وقعت في يافا، تم تأسيس اللجنة العربية العليا من الأحزاب العربية الخمسة العاملة في فلسطين.

وبدا بوضوح، خلال الجلسة الأولى التي عقدتها اللجنة، أنها تتحو نحو التطرف وقد تم اختيار الحاج أمين الحسيني رئيسا لها.

وعين عوني عبد الهادي مؤسس حزب الاستقلال سكرتيرا.

وصادقت اللجنة العليا على المبادرات التي أكدت أنها تلقته من الجماهير، وأشارت إلى أنها ستقود النضال القومي الآن، وعادت اللجنة إلى مطالبة حكومة الانتداب، بالمطالب العربية المعروفة:

• حظر الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

• حظر تسليم الأراضي إلى اليهود.

• تشكيل حكومة مسئولة أمام مجلس شعبي منتخب.

وأفاد البيان، أنه إذا لم تقبل حكومة الانتداب المطالب أنفة الذكر حتى الخامس عشر من أيار ١٩٣٦، فإن اللجنة، ستعلن الإضراب العام، والعصيان المدني، وستبدأ عمليات تخريب وعنف ضد حكومة الانتداب، وضد اليهود في آن واحد.

لقد تواصل الإضراب عدة أشهر، حتى الثاني عشر من تشرين الأول. وقد أصبحت الإنجازات الجزئية التي أحرزها الإضراب رمزا للسنوات الثلاث العاصفة جدا التي تلتها، ومارس خلالها العرب حرب عصابات ضد الاستيطان اليهودي، بصورة خاصة والأوبئة ضد جيش وشرطة الانتداب البريطاني، وقد أوقعت هذه الموجة أضرارا بجميع النقاط الاستيطانية اليهودية تقريبا، فدمرت الممتلكات، وقطعت الأشجار، واجتثت أشجار الحقول، وأصيبت حركة السير المنظمة بين المستوطنات بأضرار جسيمة، بهدف شلها وبالتالي عزل الاستيطان اليهودي. وقد قتل خلال الموجة عدد من اليهود، وهوجمت المستوطنات في وضح النهار، وتحولت المؤسسات والمواقع البريطانية، أيضا، إلى هدف للعمليات. وتم تخريب خط النفط الحيوي الممتد من العراق إلى ميناء حيفا، وخربت السكك الحديدية، وخطوط الهاتف والتلجراف.

بلغت الثورة العربية ذروتها في تشرين الأول ١٩٣٨، فزعما الثورة لم ينجحوا في تحقيق أهدافهم، وقامت بريطانيا في نفس الوقت، بدفع تعزيزات كبيرة سيطرت على المدن الرئيسية.

وفي ظل هذا الوضع، بدأ العرب نوعا جديدا من النضال. حيث أخذت تتوافد على "أرض إسرائيل" عصابات مسلحة ونصف عسكرية، انضمت إليه أيضا عناصر جنائية. وقد اعتادت هذه العصابات أن تقيم لها مقرات في قرى التماس، وأن تفرض نفسها على الجماهير، وتحويل تلك القرى والمناطق المجاورة لها إلى قواعد للانطلاق ضد البريطانيين. وقد تحولت منطقة نابلس بصورة خاصة، إلى معقل لأشد العصابات.

وفي إطار مواجهته لهذه العصابات طور الجيش البريطاني أساليب عمل ومخابرات جديدة في المنطقة، وعمد إلى انتهاج أسلوب الشدة والمعالجة الجذرية، خلال الأحداث، مما أدى، في نهاية المطاف، إلى سيطرته على المنطقة والقضاء على تلك العصابات.

لم يبد الفلسطينيون، خلال هذه المرحلة وحدة كاملة على غرار ما هو متبع في جميع حركات المقاومة المعروفة في التاريخ، كما ثارت تعارضات جذرية فيما بين المعتدلين والمتطرفين. وتم اللجوء إلى العنف ضد أولئك الذين عارضوا التطرف. وكثرت أعمال القتل والتصفيات المتبادلة.

واستشرى الفساد بصورة هائلة جدا، وبرز، بشكل خاص، في أوساط الجماعات التي عملت مع الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، والذي لم يكن يتورع عن اللجوء لاستخدام أي وسيلة من أجل توطيد سيطرته على القرى العربية. إلى الحد الذي كان يفاجئ بتطرفه أبناء عائلة النشاشيبي، التي كانت تعيش حالة خصومة سياسية وعدائية مع عائلة الحسيني، منذ أجيال.

كان هناك توجهان في أوساط السلطات البريطانية، وكان التوجه الأول يؤيد ويتعاطف مع النشاطات الصهيونية وحق الاستيطان في التوسع، وخصوصاً في أعقاب زيادة النشاطات اللامسامية ومطاردة اليهود في ألمانيا وأماكن أوروبية أخرى. وقد حظي هذا التوجه بتأييد وتعاطف قسم كبير من البرلمان البريطاني، والرأي العام البريطاني. كما حظي بتأييد غير متوقع، لدى مسئولين في وزارة الدفاع البريطانية في لندن. ويرجع تأييد أولئك المسئولين، إلى خشيتهم من إلحاق الأذى والضرر بسمعة الجيش البريطاني، إذا ما نجحت ثورة العرب في (أرض إسرائيل)، وأيدوا اللجوء لاستخدام القبضة الحديدية في قمعها.

لقد أعربت جميع الجهات المتحفظة في العالم من التصالح مع هتلر والنازية، عن تحفظها أيضاً من سياسة المصالحة البريطانية تجاه العرب في الشرق الأوسط. هذا من جانب، في حين عارضهم من الجانب الآخر، موظفو وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الهندية، وقطاع كبير من وزارة المستعمرات، وقد أكدت هذه الجهات أن المصالحة البريطانية في الشرق الأوسط ستعزز، إذا ما أيدت بريطانيا الطرف العربي، وقد أيد وجهة النظر انفة الذكر، غالبية الموظفين البريطانيين العاملين في (أرض إسرائيل) في سلطات الانتداب، ومن ضمنهم كبير القضاة، وعدد من حكام المقاطعات، وقضاة الجهاز العسكري وعماله، ورؤساء الكنيسة الانجليكانية في البلاد.

ومن الجدير بالذكر، أن الوضع لم يكن متنازعا بين الرفض أو القبول لهذه السياسة أو تلك، بل كان هناك طرف ثالث، يقف في الوسط، يشتمل على عدد كبير من الإداريين البريطانيين في البلاد، وأبرزهم المندوب السامي السير ارثر وكوب. وكان هذا الطرف يعمل لمصلحة الطرفين اليهودي والعربي، ولهذا السبب، امتنع عن اتخاذ موقف واضح، بغية كسب الوقت، على أمل أن تتحسن الأوضاع.

عملت المجموعة المؤيدة للموقف العربي على إحباط الجهود التي كان يقوم بها المندوب السامي والجيش والشرطة، للسيطرة على الوضع بالأساليب الإدارية. وقد أدت المساعدات البريطانية العلنية والسرية المقدمة للعرب، إلى أحداث تحول في فهم الاستيطان العبري تجاه البريطانيين. وبدأت صورتهم تبدو كخصوم، رغم أنهم لم يرتفعوا في تلك الآونة، إلى مرحلة العداء.

وفي مطلع عام ١٩٧٣، أعلنت لجنة (بيل) عن نتائج تحقيقها في الوضع الساري في البلاد، وأوصت بتقسيم البلاد إلى دولتين يهودية وعربية على أن تضم الدولة العربية إلى مملكة شرق الأردن.

وقال معدو التقرير أنهم يعتقدون أن الانتداب البريطاني، ووفقا لمبادئه الأصلية، لم يعد قابلا للتطبيق، وأن هناك ضرورة لتحديد حجم الهجرة اليهودية ونطاقها، ليس فقط بناء على أسس اقتصادية - مثلما هو متبع حتى الآن - بل أيضا وفقا للتقديرات السياسية والنفسية.

لقد حظيت الملاحظات الأخيرة، باهتمام أكثر من التوصية الأساسية. (فأرض إسرائيل) لم تقسم إلى دولتين، بيد أن الملاحظات الأخيرة استخدمت كأساس للكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات مالكولم ماكدونالد، والذي نشر في أيار ١٩٣٩، في أعقاب فشل لجنة سانت جيمس.

وقد تنكر البريطانيون في هذا الكتاب للالتزامات الواردة في كتاب الانتداب حيث تم فرض قيود خطيرة جدا على الهجرة اليهودية وعلى شراء الأراضي من قبل اليهود. وخلال الحوارات الخاصة التي أجراها البريطانيون أكدوا أنهم أوفوا بالالتزام الذي أخذوه على عاتقهم، وأن الاستيطان اليهودي بوضعه الحالي يعتبر بمثابة وطن قومي لليهود.

بيد أن الأمور لم تبد على هذا النحو بالنسبة لزعماء الاستيطان اليهودي، الذين اعتبروا الكتاب الأبيض، بمثابة إعلان الحرب على الاستيطان.

وتأسيسا على هذا الوضع، بدأت الأمور تأخذ مساراً مختلفاً عما كانت عليه. فقد عمدت منظمة الهجناه إلى بناء نفسها بصورة مختلفة عما كانت عليه، وبرزت تنظيمات جديدة لم يكن من المتوقع قيامها، فقط قبل ثلاث سنوات. لقد جاء الكتاب الأبيض كي يضع الفصل الختامي في التعاون بين الحركة الصهيونية والبريطانيين، وانتصر المتطرفون العرب.

وفي نفس الوقت تعمقت الخلافات في أوساط الاستيطان اليهودي. ورغم أن نصف أعضاء منظمة الاتسل، الذين انفصلوا عام ١٩٣١ عن الهجناه، عادوا إليه عام ١٩٣٧ إلا أن النصف الآخر، بقي على وضعه تحت سيطرة الحركة الإصلاحية، والتي كانت تختلف مع قيادة الاستيطان اليهودي، فيما يتعلق بسياسة ضبط النفس، وتنادي بحققها في الرد على الاستفزازات العربية بالأسلوب الذي تراه مناسباً.

وبدأت الأمور تتحو نحو التدهور منذ منتصف عام ١٩٣٨، عندما تم شنق شلومو بن يوسف - أحد أعضاء الاتسل وبيتار - بعد إدانته بقتل مسافرين عرب في حافلة بالقرب من صفد، وبدأ رجال الاتسل القيام بموجة من أعمال العنف ضد العرب، تلك العمليات التي أطلقت عليها قيادة الهجناه اسم "أعمال إرهابية بدون تمييز" ضد العرب. وقد قام رجال الاتسل في إطار هذه العمليات بإلقاء قنابل يدوية في الأسواق، مما أفضى إلى مقتل الأبرياء، وهو الأسلوب الذي كان يتعارض مع سياسة الهجناه التي حرصت على أن توجه عمليات الانتقام والعقاب فقط، ضد من ثبتت إدانتهم. وقد تم تشكيل وحدات خاصة لهذا الغرض برئاسة اسحق سديه والياهو كوهن. ثم عمد (أورد وينجيط البريطاني، إلى تشكيل الوحدات الليلية الخاصة بقيادة اسحق سديه.

ورغم التطورات السريعة، أنفة الذكر، والتي تميز فترة أحداث ١٩٣٦-١٩٣٩ في تاريخ الاستيطان اليهودي، بيد أنه كان لتلك التطورات جانب أمني

إيجابي. فقبل صدور الكتاب الأبيض، قام تعاون بين الجيش البريطاني والاستيطان اليهودي، أنشأ خلالها البريطانيون عدة أطر، شكلت فيما بعد، قاعدة هامة للتكوين العسكري لمنظمة الهجناه. وأحد تلك الأطر هو سلاح النواطير، والذي كان له أثر كبير على الاستيطان.

كان سلاح النواطير بمثابة نوع من أنواع الشرطة المحلية، التي تعمل في مجال الحفاظ على القانون والنظام في منطقة محددة. وبحكم عملهم، كانوا يرتدون ملابس موحدة، وسمح لهم بحمل سلاح، والتدرب على استخدامه، وكانوا في الغالب يحملون بنادق صيد.

وفي حزيران ١٩٣٦، أي بعد شهر من نشوب الأحداث كان هناك ألف وثلاثمائة ناطور يهودي، يعملون في أنحاء مختلفة من البلاد، وفي نهاية الأحداث، وصل عددهم إلى ستة آلاف ناطور، جميعهم من أعضاء الهجناه.

كما تم تجنيد ألف ومائتي شخص آخر من أوائل الهجناه للشرطة الخاصة، وقد عملت هذه القوة، فيما بعد، كإطار لتدريب الجيش العبري. وكانت (هشاي) تقيم علاقات وطيدة مع سلاح النواطير بطرق مختلفة.

كانت تلك التطورات، بمثابة الخلفية للتغييرات - على الصعيد الفكري والعمل - في النشاطات الاستخبارية للاستيطان اليهودي خلال الفترة الواقعة بين ٣٦-١٩٣٩.

لقد أدى نشوب الأحداث في ربيع ١٩٣٦ إلى إحداث حالة ذعر ومفاجأة في أوساط الزعامة اليهودية، التي لم تكن تتوقع مثل هذا التطور. وقد أوضح عيزرا دنين بهذا الصدد، أن "(هشاي) في ظل وضعها الضعيف، آنذاك، لم تستطع اجتياز الاختبار، نظرا لأن الشعبية السياسية، لم تكن تجمع معلومات، بل تنمي علاقات".

واعترف شاؤول أبيجور أيضا بالفشل، وهو يقول بهذا الصدد: "توجهت قبل شهر من نشوب الأحداث إلى دولة أوروبية ولم يكن أي منا يتخيل، أننا نقف على حافة الانفجار".

وإزاء هذه الأحداث الجسيمة، كان التنظيم اليهودي ضعيفا في البداية. وكانت سيطرة مركز الهجناء على المناطق ضعيفة، والأسوأ من ذلك، كانت علاقة المناطق بعضها ببعض. ففي مذكراته، يقول دنين: "أنه كان يعتبر منطقة قلقيلية مثلا خارج إطار عمله، نظرا لأن أفرايم ديكل كان يعمل فيها، أي أن كل قائد أو زعيم، كان يعمل داخل مقاطعته أو منطقته فقط، وحسب مفاهيمه، ولم تكن هناك مراكز مخابرات قطرية تنسق بين المراكز الفرعية.

لقد بدأ عمل دنين - الذي يعتقد الكثيرون أنه الشخص الذي أنشأ أول جهاز مخابرات يعمل وفقا للمبادئ الحديثة - مصادفة. فقد كان اليهودي الذي قتل في نهال في آذار ١٩٣٦ أحد أقربائه، لذا قرر القيام بالتحقيق بصورة شخصية في الحادث للوصول إلى الفاعلين، واستعان بالعديد من معارفه العرب وتمكن فعلا من الوصول إلى الفاعل، وقام بتسليم المعلومات (لإسحق تشيزيك) وهو ضابط لواء يهودي، يعمل في السلطة الانتدابية في طولكرم.

وعندما قتل يهود آخرون فيما بعد، توجه إلى تشيزيك وطلب منه أن يحاول العثور على الفاعلين وفي إطار محاولاته تلك، حدث اتصال بينه وبين الياهو جولومب وروبن شيلوح.

وبعد فترة قصيرة، زاره (أشر بيلد) قائد منطقة شمال الضفة في الهجناء، وطلب منه مساعدته بالاجتماع بعربي يأمل أن يتمكن من استخلاص معلومات منه. وكان دنين يعرف ذلك العربي معرفة جيدة. وهكذا بدأ عمله في (هشاي).

كانت الميزة التي يتمتع بها دنين، هي إقامته علاقة مباشرة ووطيدة مع العرب، وكان يبين يرسل المعلومات التي يحصل عليها منهم، إلى قيادة الهجناء في

طولكرم، وإلى شيلوم الذي كان آنذاك قد انتقل إلى الشعبة السياسية في الوكالة اليهودية. وقد قامت الوكالة بتخصيص مبلغ ستة جنيهاً لدنيسن للدفع لعملائه.

وبمرور الأيام تم توسيع هذه الشبكة، وضم حراس حقول إسرائيليين، وتجار بقر وأسمدة عضوية، وتجار خضراوات، وعمالا في البيارات، ويهودا ممن لهم علاقة بمهربين عرب، ممن كانوا يهربون البضائع من وإلى الأردن، وفلاحين يهود ممن كانوا يفلحون الأرض بالشراكة مع العرب وموظفين حكوميين ورجال شرطة يهود.

وكان جميع هؤلاء الأشخاص يقيمون اتصالات مع العرب دون أن يثيروا أي شبهات. ثم عمل دنيسن على تعيين شخص في كل قرية من القرى الواقعة في مجال صلاحياته، لتركيز وتجميع المعلومات.

كان جميع الأشخاص العاملين مع دنيسن من العرب، على علم بماهية العمل الذي يقومون به. وكانوا، بغالبيتهم العظمى، من الأشخاص المطاردين في قراهم، جراء إقامتهم علاقات مع اليهود، وتورطهم في عمليات بيع أراض أو لأسباب أخرى. ولم يكن المال هو الحافز الأساسي لأولئك، العرب، بل كانوا يأملون في أن يجدوا المأوى لدى اليهود لدى نشوب الأزمة والخطر. لقد كان البحث والعثور على هذا النوع من العرب، هو إحدى وسائل الحصول على معلومات.

وفي عام ١٩٣٩، توسعت اتصالات دنيسن، وازدادت ميزانيته فأصبحت ٤٥ جنيه فلسطيني شهريا، وأخذ عمله طابعا إقليميا، ورغم أن الاتصالات بين الأقاليم لم تكن كاملة، ويشوبها الكثير من العيوب، إلا أن عمل دنيسن غطى منطقة تمتد من قلقيلية وحتى وادي عارة وعتليت.

ويقول دنيسن: "لقد تربيت في يافا، وتصاحبت مع العديد من العرب، ولم أر فيهم أبدا أعداء، بل خصوما". لقد تحول دنيسن إلى أحد أكبر الخبراء الإسرائيليين، على صعيد التجسس على العرب قبل قيام الدولة، وأيضا بعد قيامها.

ورغم الجهود التي بذلها دنين، فإنه لم ينجح في تجنيد العديد من الشخصيات اليهودية، ذات العلاقة الوطيدة والقديمة مع العرب، ويبرر دنين ذلك بالقول أن علاقات هؤلاء الأشخاص اقتصررت على الجانب التجاري، والذي بقي متواصلا حتى أثناء الأحداث- ولم يكونوا على علم بما يدور داخل الوسط العربي.

لقد بقي دنين مستقلا دائما، واعتاد المفارقة بذلك بالقول: أنا لم أحسب على (هشاي) ولا على الوكالة اليهودية وقد بقي على هذا النحو، طيلة حياته، رغم أنه كان معروفا باسم رئيس الشعبة العربية في (هشاي) ٠٠ ومن الجدير بالذكر، أن دنين عمل في أعقاب قيام الدولة، كسفير خاص في وزارة الخارجية، دون أجر، تحت اسم "يعمل بأجر مقابل ليرة سنويا".

وفي نهاية عام ١٩٣٦، كان دنين أحد عرابي التعاون الاستخباري مع البريطانيين. فقد قام يهوئع جوردون، ضابط اتصالات الوكالة اليهودية، مع الشرطة البريطانية، بتقديم دنين إلى ضابط المخابرات الكابتن ويندزور من شعبة استخبارات سلاح الجو البريطاني في نابلس. وقد تم تحديد إجراءات دائمة لتبادل المعلومات بشأن العصابات العربية وكان سلاح الجو البريطاني يبذل جهودا واسعة، آنذاك، لاكتشاف أماكن تلك العصابات، وقدم إسنادا بالقصف وإطلاق النار للقوات البرية البريطانية، في مواجهتها لتلك العصابات.

وفي عام ١٩٣٨، عقد ويندزور لقاء بين دنين (وبيتش باتريك) ضابط مخابرات لواء مدافع الهاوزر الملكية التاسعة، والذي دفعت به بريطانيا مع وحدات بريطانية إلى البلاد، لتعزيز القوات البريطانية العاملة على إخماد الثورة الناشئة هناك.

وسرعان ما أدرك قادة هذا اللواء، أن دنين هو خبير في الشئون العربية، كما أدرك مسئولو جهاز مخابراته، أن من غير الممكن الاعتماد على المعلومات التي يزودهم بها العرب، أو ضباط الانتداب، في الوقت الذي أثبتت فيه معلومات دنين

ورجاله صحتها ودقتها. وقد نجح قائد اللواء تأسيسا على المعلومات التي تلقاها من
دنين من إلقاء القبض على الشيخ فرحان- أحد قادة أخطر الجماعات العربية،
وإعدامه شنقا بعد محاكمة سريعة، مما حدا بقيادته لمنحه وساما رفيعا.

وبعد فترة تم استبدال ويندزور وحل محله العقيد (لاش) والذي ترأس فيما
بعد قيادة فرقة في الجيش العربي الأردني، ثم استبدال لاش بالكابتن (هكت بيبين)
والذي بقي في إسرائيل حتى عام ١٩٤٨، وقدم إلى (هشاي) معلومات مقابل حصوله
منها على معلومات كان يرغب في الحصول عليها. وقد أسمته (هشاي) في
تقاريرها (خميس).

وهناك نموذج آخر على التعاون بين البريطانيين وهشاي، فقد تمكنت القوات
البريطانية من ضبط العديد من الوثائق والأوراق إبان مهاجمتها للجماعات العربية،
وفي أعقاب ترجمتها للغة الإنجليزية، تم تسليمها إلى دنين للتأكد من صحة ما ورد
فيها. ومن الجدير بالذكر أن دنين نشر في نيسان ١٩٤٤، كتابه الأول، تحت عنوان
"شهادات وشخصيات" والذي يعتبر أول ما ينشر، وأكثرها موثوقية حول الجماعات
العربية، وقد استند الكتاب بغالبية إلى الوثائق أنفة الذكر.

لقد قدم دنين ورجالہ المساعدات للبريطانيين أيضا في مجال تصفية جماعة
فوزي القاوقجي، والذي كان أكثر زعماء العصابات العربية خبرة وشهرة.
والقاوقجي من مواليد لبنان وكان ضابطا في الجيش العراقي، وقد حصل على إجازة
خاصة من الجيش بغية قيادة الثورة الفلسطينية، وقد وصل في آب ١٩٣٦ على رأس
متطوعين مزودين بالسلاح إلى منطقة نابلس، وشرع في مهاجمة القوافل البريطانية،
وأحرز نجاحا إلى حد ما.

ويقول دنين بهذا الصدد: حال ظهور جماعة القاوقجي، عملنا على إيجاد
صلة دائمة مع معسكره القائم بالقرب من نابلس، وذلك باستخدام بائع متجول عربي
كنا نرسله يوميا إلى المعسكر، ومعه صندوقا خضراوات وبعد ٦-٨ ساعات من

مراقبته لما يحدث، أصبحنا على علم بما يحدث والاستعدادات التي قد يقوم بها القاوقجي للقيام بعمليات ما، لان القاوقجي لم يكن يتوخى سرية كبيرة في استعداداته. وقد حصلنا على معلومات شاملة من المصدر آنف الذكر توطئة للإعداد للمعركة الحاسمة مع القاوقجي.

ومن الجدير بالذكر، أننا لم ندفع لذلك المصدر أكثر من ثمن صناديق خضرواته.

وفي نهاية أيلول، قامت قوة بريطانية بتطويق مجموعة القاوقجي، وأسفرت المعارك التي تواصلت ثلاثة أيام عن مقتل حوالي مائة شخص من أعضائها. وسمح للقاوقجي بالخروج من البلاد مع متطوعيه كي يعود عام ١٩٤٨ كقائد لجيش الإنقاذ. وتجدر الإشارة هنا أيضا، إلى العلاقات الجريئة التي قامت في نهاية الأحداث، بين شبكة دنيين و"عصابات السلام"، وتلك العصابات هي مجموعات عربية مسلحة، من معارضي المفتي الحسيني، وقد تعاون رؤساؤها مع الجيش البريطاني. وكان (يهوشع فلمون) هو ممثل دنيين لهذا الغرض.

وفي عام ١٩٣٧، تم إعفاء أفرايم ديكل من جميع مهامه، كي يتفرغ لتركيز نشاطات (هشاي) في تل أبيب وضواحيها، وتم تخصيص غرفة خاصة له في بلدية تل أبيب، ومن ضمن الوسائل التي اتخذها ديكل لتحسين وتوسيع إمكانية الحصول على معلومات التنصت على الاتصالات الهاتفية.

وازدادت المبالغ المالية التي تم استثمارها في عمليات التنصت على الهواتف كلما أثبتت هذه الوسيلة جدواها في العمل الاستخباري. ومن الجدير بالذكر أن اسم محطات المراقبة والتنصت التابعة إلى هشاي، ظهر في الرسم البياني الذي يمثل جهاز المعلومات العام، والذي تم إعداده للفترة الواقعة بين ٣٢-١٩٤١.

يذكر، أنه ومنذ بدء سلطات الانتداب البريطانية باستخدام التليكس كوسيلة اتصال بين مراكز الشرطة والمركز الرئيسي، نقلت معلومات مهمة إلى منظمة

الهجناه، وذلك لأن قسما من موظفي الاتصال الذين تم تأهيلهم للعمل على أجهزة التليكس، كان من رجال الشرطة اليهود، هذا رغم أن التنصت على هذا النوع من الاتصالات كان يصطدم بصعوبة كبيرة، نظرا لان إدارة الشرطة، كانت تعتمد إلى استخدام الشيفرة في إرسال المعلومات الهامة، وتقوم بتغيير هذه الشيفرة أسبوعيا.

وعندما تم تركيب شبكة هاتف اتوماتيكية في تل أبيب في ربيع ١٩٣٨، حرص العمال اليهود على ترتيب إمكانية التنصت على المحادثات الهاتفية للشرطة والجيش البريطاني، والمحادثات الدولية. وقاموا بسحب خطوط فرعية من خط الهاتف الرئيسي إلى غرفة في (بيت هدار) الواقعة على طريق يافا-بيتح تكفا، بالقرب من محطة القطار، وكانت طواقم التنصت التابعة لمنظمة (هشاي) تعمل في هذه الغرفة، طيلة الأربع والعشرين ساعة لمدة ثماني سنوات. وبهذه الطريقة، تمكنت (هشاي) من اصطياد محادثات هاتفية قيمة وثمينة، خاصة بالمباحث وقائد الجيش الأعلى، وموظفين آخرين رفيعي المستوى، وقد تم توثيق جميع المعلومات وحفظها، وعندما اكتشف الجيش البريطاني الغرفة المذكورة، تم نقل جميع المعلومات إلى شقة ديكل الخاصة في نفس الشارع.

وفي شباط ١٩٣٩، تم تشكيل أول وحدة تنصت لاسلكية، واطلق عليها اسم الوحدة (١٨١) وترأسها مردخاي الموج، وكانت تعمل في مجال التنصت لشبكات اللاسلكي البريطانية طيلة الأربع وعشرين ساعة وعلى وجه الخصوص في فترات التوتر، وتوقع وصول سفن المهاجرين اليهود، ولم يكن طاقم الوحدة يجد صعوبة في تسجيل نص الرسائل المرسل، لكن المشكلة كانت تكمن في الرسائل الشيفرية، والتي كانت تحل في بعض الأحيان، بوقوع المفتاح الشيفري بأيدي أعضاء الوحدة.

وهكذا، وجدت الوحدة، نفسها، بحاجة إلى تشكيل جهاز قادر على حل الرموز الشيفرية. وبناء على ذلك، قام ديكل بتشكيل طاقم من الرجال والنساء ممن يجيدون الإنجليزية، ويتميزون بالقدرة على حل الألغاز الرياضية في محاولة لحل

لغز الشيفرات المرسلة. وكان هذا الطاقم بحاجة، إلى رسائل شيفرية، وصورة محولة لاحداها كي يصبح بالإمكان حل الرسائل الباقية، وهذا ما حدث، حيث قام رجال الشرطة اليهود العاملون في المجال الهاتفي بتزويد الطاقم بين الفينة والأخرى برسائل شيفرية محولة.

ورغم ذلك، بقي عمل الطاقم صعبا للغاية، وحتى حينما كان ينجح في فك رموز شيفرة، فإن الأمر كان يستغرق زمنا طويلا، إلى الدرجة التي تصبح المعلومة قديمة، أو أن استخدامها ليس عمليا. ولم تحل هذه المشكلة إلا في الأربعينيات، عندما نجح(هشاي) في الحصول على مفاتيح الشيفرة بصورة دائمة من جهات بريطانية.

ومتلما أقام دنين جهازا استخباريا في منطقة قليلية، وديكل في منطقة تل أبيب، قام (يلن) أيضا بتشكيل شبكة تجسس على العرب، في منطقة حيفا. وكانت الكثير من الخلافات والمشاكل تنشب بينه وبين دنين وديكل، على وجه الخصوص بشأن طبيعة تقديم التقارير. وكان (يلن) بوصفه عالم أثار، يرسل المعلومات بصورة جافة وسرية للغاية إلى شيلوح في الوكالة اليهودية، وشاؤول ابيجور في الهجناء، كما كان يعلم قيادة الهجناء في منطقة حيفا، عندما يتعلق الأمر بالمنطقة. وكان يحمل نظرية تقول: أن على ضباط الاستخبارات الميدانيين أن يجمعوا المعلومات بصورة جافة ودقيقة، وأن يضعوا كل المعلومات على بطاقة منفردة، وتصبح مهمة الفرز والتصنيف واستخلاص النتائج، إحدى مهام المركز الرئيسي.

ومن الجدير بالذكر، أن هذا الأسلوب من التقارير كان أحد الأساليب التي اتبعتها (هشاي) بعد سبع أو ثماني سنوات، بيد أنه لم يكن مفهوما آنذاك، فقد بعث شيلوح رسالة إلى (يلن) قال له فيها: "متى ستدرك أن أسلوب البطاقات الجافة الذي تنتهجه لا يفي بالمطلوب أنظر إلى عيزرا دنين، أنه يرسل رسائل تفصيلية إلى موشيه شريت تمتلئ بالروايات والقصص العملية، والتي تعطي انطبعا كبيرا".

ومن الجدير بالذكر، أنه لم يكن هناك، في تلك الآونة، في الهجناه طاقم أو جهاز يعمل في مجال تصنيف المعلومات واعدادها واستخلاص النتائج منها وحفظها. وفي أفضل الحالات كانت تلك المعلومات توثق وفقا للمنطقة التي وردت منها.

لقد كان دينين أكثر حرية على صعيد معرفة قاداته، ولهذا السبب، أفضت الخلافات التي قامت بين شيلوح ويلن إلى استقالة يلن من رئاسة هشاي في حيفا. لقد قدم رجال الشرطة والنوابير اليهود خدمة كبيرة إلى (هشاي). فرجال الشرطة الذين كانوا يعملون في مستعمرة (روش بينا) والجليل، كانوا يسافرون في نهايات الأسبوع إلى دمشق، للترويج عن النفس، ويؤمنون المطاعم والملاهي الليلية، وكثيرا ما يصادفون هناك رجال عصابات عربا، والذين كانوا يفاخرون بالأعمال التي يقومون بها في البلاد. وكان رجال الشرطة ينقلون هذه المعلومات إلى هشاي حال عودتهم.

قامت الوكالة اليهودية بتشكيل ما أسمته "شعبة الأمن" برئاسة يهوشع جوروون ونائبه نعمن ستوي. وتمثلت مهمة هذه الشعبة في معالجة جميع المشاكل ذات العلاقة باليهود العاملين في الشرطة في المدن أو القرى. أو العاملين في الجيش وسلاح الجو البريطاني.

وفي أعقاب أحداث ٣٦-١٩٣٨ وإثر الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد رجال الشرطة والنوابير، لم يعد بالإمكان ضمهم جميعا إلى الهجناه، ويقول (ستوي): لقد خضعوا جميعا- باستثناء قلة قليلة جدا- لسلطة المؤسسات الوطنية.

ولا شك أن هذه المعلومة، شديدة الأهمية، نظرا لأن مهمة الشعبة كانت تتمثل في تشغيلهم، وتكليفهم بمهام خاصة، بما فيها إمكانية سرقة هذه الوثيقة أو تلك، والحصول على المعلومات. وقد حصلوا جميعا على أوامر صريحة، بتوطيد علاقاتهم مع البريطانيين في أماكن عملهم.

وكان رجال الشرطة والنوابير يرسلون المعلومات التي يحصلون عليها أولاً بأول، إلى ضباط اتصالهم، وقد توصل بعضهم مع أمناء مخازن أسلحة بريطانيين، إلى شراء بنادق ومسدسات منهم.

أضيفت إلى مهام الهجناه في تلك الأونة ثلاث مهام واهداف جديدة، وهي: المنشقون والبريطانيون والشيوعيون. وبدأت قضية المنشقين- والتي تعتبر نقطة - شديدة الحرارة في تاريخ هشاي- تحتل، رويدا رويدا، مكانة اكبر في نشاطات هشاي الاستخبارية. ففي أعقاب العمليات الانتقامية التي قامت بها منظمة الاتسل ضد العرب، في أعقاب أحداث ١٩٣٦-١٩٣٨، بدا وكان أعضاء هذه المنظمة يعرضون سياسة ضبط النفس الرسمية للانهييار. وبناء على ذلك، صدرت الأوامر إلى (هشاي)، لجمع المعلومات عن قادة المنظمة وزعمائها، ومخازن أسلحتها واعلام القيادة بالعمليات التي تعتزم المنظمات القيام بتنفيذها.

وكذلك وضعت (هشاي) الشيوعيين هدفا استخباريا لها. ومن الجدير بالذكر، أن الشيوعيين والاتسل أيضا، كانوا يسعون دائما، لزرع مؤيديهم في أوساط "هشاي"، بهدف جمع المعلومات.

كان تسفي زوهر عضو الهجناه، أحد الشخصيات الذين تم الاستتجاد بهم لتعزيز قدرة (هشاي) في تل أبيب. ويقول: لقد أوكلت إلي مهمة معالجة قضية المنشقين إلى (زئيف شيرف)- سواء كان هؤلاء المنشقون من اليسار أم من اليمين، وبالمشبوهرين من جميع الأنواع وقد قام زوهر ببناء ملف للاتسل والشيوعيين. وشارك في العديد من العمليات التي أدت إحداها إلى اكتشاف أرشيف الشيوعيين مخبأ في حائط منزل إحدى النساء في تل أبيب.

ويتضح من أقواله، ومن ملفات الهجناه، أن الكثير من المعلومات حول المنشقين وصلت إلى (هشاي) من الوثائق البريطانية التي تم ضبطها أو الحصول عليها.

ولا شك أن بالإمكان الإشارة، بوضوح، إلى الدمج والترابط القائم بين جمع المعلومات والجانب التنفيذي في عمل (هشاي) في تلك الآونة، وهو الأمر غير المعمول به في أجهزة المخابرات الأخرى، والتي تفصل بين جمع المعلومات والعمل التنفيذي.

لقد أدى الإعلان عن الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، والتطورات التي تلت ذلك، إلى تعزيز فكرة ضرورة الاعتماد على الذات في أوساط الاستيطان اليهودي، بعد عقدين من التعاون مع البريطانيين. وهكذا بدأ في تهريب الأسلحة والذخائر ومعدات لصناعة الأسلحة إلى البلاد، وتهريب مهاجرين غير مشروعين بأعداد كبيرة.

وفي هذه الآونة، بدأ يهودا أرزي في إرسال الأسلحة من بولندا، وقطع غيار خاصة بصناعة الأسلحة والذخائر.

وشرع أبيجور في بناء قاعدة موجة الهجرة الثانية في أوروبا، وجلب المهاجرين غير المشروعين. وعين إسرائيل عمير مديرا للصناعات العسكرية المستقلة، وفي عام ١٩٣٩ عين يعقوب دوري رئيسا للهيئة العامة للهجناه، وعين ديفيد شلتنيل رئيسا لشعبة مكافحة التجسس.

ويتضح من الوصف القادم في هذا الفصل، أن هناك صورة ذات بعدين لـ (هشاي) أولهما سلبي والآخر إيجابي. أما على صعيد البعد السلبي، فقد نبغ ضعف الاستيطان اليهودي من ضعف الهجناه في نفس تلك الفترة، والافتقار إلى وجود قيادة قطرية قوية وذات صلاحيات، وعدم سيطرة المركزية على الألوية والكتل الاستخبارية، والتعاون الذي تشوبه الكثير من الشوائب، على صعيد القطاعات والأفضية، وعدم وجود نظريات عمل شاملة وقطرية ملزمة، وقلة الموارد، وعلى وجه الخصوص المصادر المالية، ووجود العديد من المنظمات الاستخبارية دون

وجود تنسيق بينها إضافة إلى النزاعات حول الصلاحيات والافتقار إلى الخبرة والحرفية في العمل، وعدم التحديد الواضح لأهداف العمل.

أما على صعيد البعد الإيجابي، فقد تعززت الجهات الاستخبارية المختلفة خصوصاً في حيفا وتل أبيب، وتم الاعتراف بها، وطراً تحسن كبير جداً على وسائل جمع المعلومات في الوسط العربي، ازدادت عمليات الاختراق للجيش والشرطة البريطانيين وبرزت أهداف عمل جديدة، التعاون مع القوات البريطانية خلال أحداث ٣٦-١٩٣٩ مما اكسب (هشاي) معلومات وخبرة كبيرة.

الفصل الثالث

المخابرات الموحدة- ومكافحة التجسس

١٩٤٠-١٩٤٢

مثلما أسلفنا سابقا، يعتبر عام ١٩٣٩ سنة التحول في العلاقات البريطانية مع الاستيطان اليهودي، لذا نرى أن هناك أهمية لفهم الأحداث التي وقعت خلالها. إن عام ١٩٣٩ هو البداية للمرحلة التي استغرقت عامين، واشتملت على نشر الكتاب الأبيض، ودخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا، والهزائم الأولى التي لحقت بالبريطانيين عام ١٩٤١. وقد ترجم الاستيطان اليهودي الصدمة الشديدة التي أصيب بها، والغضب إلى تنظيم عملي جديد. وقد احتلت منظمة الهجناه رأس عملية إعادة ترميم الأوضاع التنظيمية اليهودية.

لقد أسفرت عملية إعادة النظر في مسلكية الهجناه، خلال أحداث ٣٦-١٩٣٩ إلى عرض صورة في أمس الحاجة إلى تغييرات راديكالية، وبدا من الواضح أن نقطة الضعف الأساسية تتمثل في عدم وجود قيادة مركزية فلم تكن هناك قوة مركزية عليا ذات صلاحيات تخولها إصدار أوامر بنقل قوات حسب الحاجة من مكان إلى آخر.

أضف إلى ذلك، أن التقديرات السياسية كانت تؤثر على تعيين واستبدال القادة واختيار المرشحين للدورات، كما أن لها تأثيرا أيضا على القرارات ذات الطابع العسكري البحت. فقد عملت الوحدات الميدانية مثلا بصورة مستقلة تماما. وكما يبدو، فإن جميع هذه المشاكل كانت الأساس الذي جعل رئيس القيادة القطرية يوحنا ريطنر، يعرب عن تدمره وشكواه من التنظيم الجامد، ومطالبته بإعادة تنظيم الهجناه من جديد.

وفي أعقاب النقاشات والمشاورات السرية التي جرت طيلة عدة أشهر تم توزيع الخارطة القطرية للهجناء على سبعة ألوية، وقطاعين مستقلين. كما تم تشكيل هيئة الأركان العامة للهجناء التي تضمنت خمس شعب. ولم يتم إلغاء منصب رئيس القيادة القطرية، بيد أنه تحول إلى منصب ذي طابع إداري، وقد عمل رئيس الأركان تحت إدارة رئيس القيادة القطرية كمدير عام يعمل باسمه على إخراج العمل إلى حيز التنفيذ الفعلي، وإبعاده عن التأثيرات الاجتماعية والسياسية القائمة داخل القيادة القطرية.

ومن الجدير بالذكر، أن الأوامر المنظمة لاقامة هيئة الأركان العامة لم تتطرق ولو بكلمة واحدة إلى قضية المخابرات. وبعد سنة ونصف السنة تقريبا، أي في التاسع من نيسان ١٩٤١ وزعت القيادة القطرية الأمر الأول بهذا الصدد. وكي نستطيع تفهم الأحداث، يجب علينا أن نتفحص خلفية تلك الفترة. فقد جاء مؤتمر سانت جيمس- والذي عقد في شباط ١٩٣٩- كتحول إيجابي في السياسة البريطانية تجاه العرب. وحال عودته من لندن كان بن جوريون مصرا على التأكيد للبريطانيين بأن سياستهم لن تتجح في تهدئة الأوضاع، أوفي إحلال السلام البريطاني المأمول. وقد أدى الكدر الذي أصابه في أعقاب هذا المؤتمر، إلى جعله يتخذ قرارا ينص على ضرورة جعل البريطانيين والعرب والعالم بأسره، يدرك أن اليهود في "أرض إسرائيل" ليسوا قطاعا سلبيا، أو بمعنى أصح التأكيد على أنه ليس العرب وحدهم هم القادرين على إثارة المشاكل.

وبهذه الروحانية، قاد الأمور إلى تشكيل هيئة أركان الهجناء، وتشكيل الوحدات الخاصة، كقوة ضاربة سرية. وقد شكلت هذه الوحدات من خلايا صغيرة سرية، عملت في تلك الآونة، في منطقة حيفا والشمال، وقامت بتنفيذ عمليات انتقامية ضد العرب الذين قتلوا يهودا وتم التأكد من ثبات التهمة عليهم.

وأمر بن جوريون بتحويل هذه الوحدات، إلى جهة منظمة، وألقيت على عاتقها مهمة التخطيط لتصفية عرب، ووشاة من اليهود، وموظفي الحكومة الانتدابية المناوئين لليهود. كما تم التخطيط لعمليات ضد المنشآت البريطانية، مثل خط النفط (العراق-حيفا)، وضد زوارق الشرطة البريطانية التي كانت تعمل ضد سفن المهاجرين الإسرائيليين غير المشروعة.

ومن الجدير بالذكر، أن بن جوريون، كان يعارض فكرة الإرهاب الشخصي ولهذا السبب، أمر بوقف المبادرات الخاصة بالاغتيالات تجاه الأشخاص الذي وضعوا على قوائم اغتيال الوحدة الخاصة.

لم تتح الأحداث السريعة في أوروبا، ونشوب معارك الحرب العالمية الثانية الفرصة أمام سياسة بن جوريون الحربية للنضوج، فأمر بتجميد نشاطات الوحدات الخاصة، ثم تم توقيفها نهائياً. وفي تشرين الثاني ١٩٣٩، تم حل الوحدات، رغم أن قسماً من أعضائها بقي منظماً حتى عام ١٩٤١ تحت قيادة اسحق سديه.

إن دراسة دور القوات الخاصة في تطوير قوات الدفاع السرية التابعة للاستيطان اليهودي، تشير إلى أن تلك الوحدات، كانت بمثابة الحلقة التي أدت إلى بروز منظمة (البلماح) - سرايا العاصفة - فقد انتقل إلى البلماح أفضل قادة الوحدات المذكورة. وشغلوا أرفع المناصب فيها، كما انتقل بعض قادة الوحدات الخاصة إلى (هشاي) وجلبوا معهم التوجهات النشطة التي ميزت تلك الوحدات، والتي أصبحت إحدى مزايا المخابرات الإسرائيلية، حتى الآن.

علاقات الاستيطان بالبريطانيين ٣٩-١٩٤١.

طراً تحول كبير على علاقات الاستيطان اليهودي بالبريطانيين في أعقاب إعلان الكتاب الأبيض، وعلى وجه الخصوص على الصعيد العاطفي، وقد وصف الكثيرون الأحاسيس التي سادت آنذاك، في أوساط الاستيطان، بأنها تشبه مشاعر الخيانة. فقد اعتبر الاستيطان بريطانيا طيلة عشرين سنة، بمثابة رافعة إيجابية

لتحقيق فكرة الوطن القومي لليهود. وقد اتسمت العلاقات بين الطرفين خلال فترة مواجهة العصابات الفلسطينية، ٣٦-١٩٣٩، بالكثير من التفاهم، فقد تعاونت الهجناه مع الجيش البريطاني، وسلطات الانتداب، وفي نفس الوقت غضت السلطات البريطانية البصر عن الأطر نصف العسكرية، التي شكلتها الهجناه، والتي مكنت قسما كبيرا من اليهود من التدريب على السلاح وتعلم أساليب الحرب النظامية.

وفي أعقاب إفاقة الاستيطان من الصدمة الأولى للكتاب الأبيض، اتجه بكامل طاقته للعمل ضد السياسة البريطانية الجديدة. كما تم التركيز على القضايا ذات الأهمية، على صعيد التطوير الداخلي للاستيطان.

وإزاء إجراءات الرقابة الضئيلة التي اتخذتها الحكومة البريطانية على الهجرة اليهودية ازداد عدد سفن المهاجرين غير المشروعة، التي وصلت سرا إلى الموانئ في "أرض إسرائيل"، وخلال الفترة الواقعة بين أيلول وكانون الأول، احضر الموساد تسع سفن محملة بالمهاجرين، إضافة إلى عدة سفن قدمت بمبادرة من حركة (بيتار) ومنظمة الاتصال ومبادرات خاصة. وخلال عام ١٩٣٩، بدأ يتشكل سلاح الميدان، وتم شراء كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر في أوروبا، وأرسلت إلى البلاد، سرا، بعد تمويهها. كما توسعت نشاطات الصناعات العسكرية التابعة للهجناه بسرعة كبيرة، وأخذت تطور الراجمات والقنابل اليدوية والمواد المتفجرة.

لقد تحولت الهجناه التي كانت حليفا للبريطانيين، عدوا لقوات الأمن البريطانية، التي نفذت السياسة أنفة الذكر.

لقد منحت قوانين وأنظمة الطوارئ التي أصدرتها بريطانيا، حال نشوب الحرب العالمية الثانية، للسلطات الانتدابية صلاحيات قضائية، وتنفيذية هائلة جدا، ولم تتردد هذه السلطات في استخدامها لإلحاق الأضرار بالهجناه، واصفين إياها بالجهة التي تشكل خطرا على الجهد الحربي البريطاني.

وفي أعقاب نشوب الحرب العالمية الثانية، تم تجميد الكفاح المسلح للاستيطان اليهودي ضد الكتاب الأبيض، بيد أن عملية الهجرة والاستيطان بقيت متواصلة وتم التركيز على ضرورة تشكيل وحدات عبرية في إطار الجيش البريطاني، وذلك على أمل أن يؤدي التعاون اليهودي في هذا المجال، إلى دفع الحكومة البريطانية إلى إلغاء الكتاب الأبيض والسياسة الناجمة عنه.

وكان بن جوريون يعتقد في بداية نشوب الحرب، أنه يتوجب على الاستيطان اليهودي أن يثبت للبريطانيين أنه ليس العرب وحدهم فقط القادرين على إثارة المشاكل، بيد أن الأحداث في أوروبا، والتأييد الضئيل الذي حظي به في أوساط الهجناه لهذا التوجه، أرغمه على الخروج بصيغة أخرى تنص على: "سنحارب النازيين وكأنه لا وجود للكتاب الأبيض، وسنحارب الكتاب الأبيض وكأنه لا وجود للحرب العالمية الثانية".

وفي غضون العام الأول من الحرب، وعندما كان الألمان مشغولين بالقارة الأوروبية، والانتصارات البريطانية بارزة في المواجهات التي خاضها الجيش البريطاني مع الإيطاليين في ليبيا والصومال وأثيوبيا، بذلت السلطات البريطانية الموجودة في (أرض إسرائيل) جهودا كبيرة لإلحاق الأذى بالهجناه، وبالثقة الذاتية للاستيطان اليهودي.

وفي نهاية شباط ١٩٤٠ اصدر المندوب السامي البريطاني "أنظمة نقل ملكية الأراضي" والذي حظر فيه على العرب بيع الأرض في غالبية أنحاء البلاد، مما حول الوطن القومي اليهودي إلى (جيتو) لا يتضمن سوى ٥% فقط من الأراضي الواقعة غربي نهر الأردن، مما أثار الكثير من المظاهرات وأحداث الشغب.

كان البريطانيون، في تلك الآونة، يعتبرون الاستيطان اليهودي بمثابة عائق أمام السياسة الإمبريالية الموالية للعرب والتي كانت تطرح أهدافا واضحة تماما،

ونتمثل في ضرورة جذب المسلمين الذي يسكنون بين البحر المتوسط والملايو إلى جانب بريطانيا في الحرب الناشئة.

وفي أيار ١٩٤٠ بدأ الألمان بالسيطرة على غرب أوروبا، وسقطت حكومة تشمبرلين، وأمسك تشرشل بمقاليد الحكم في بريطانيا، وفي حزيران، سقطت فرنسا، ودخل الإيطاليون الحرب، وبدأت الجبهة تنتقل بالقرب من مصر وأصبحت كل من سورية ولبنان - الواقعتين تحت سيطرة حكومة فيشي - تعتبران أراضي معادية. ومنى البريطانيون في اليونان وجزيرة كريت بالهزيمة، بل وطردوا من أوروبا باستثناء جبل طارق.

ونشبت أزمة جديدة، خلال صيف ١٩٤١، جراء الانتصارات التي أحرزها ثعلب الصحراء الألماني (رومل) في الصحراء الغربية فمنذ كانون الثاني وحتى تموز ١٩٤٢، دفع رومل بالبريطانيين باتجاه مصر، حتى وصل إلى بعد مائة كيلومتر من الإسكندرية. مما حدا بالقيادة البريطانية العليا لل شروع بالتفكير بضرورة الانسحاب حتى العراق، بل وحتى الهند. وقد ثبت أن الجهود البريطانية الرامية للاستعانة بالعرب أو تحييدهم خلال الحرب، قد باءت بالفشل. لقد تمرد الجيش العراقي الذي قام البريطانيون بتشكيله، عليهم في اصعب اللحظات، في ربيع عام ١٩٤١، برئاسة رشيد عالي الكيلاني، المؤيد للفاشية.

كان الكيلاني نصير وشريك الحاج أمين الحسيني، وقد ربط الاثنان مصيرهما بهتلر حقا لقد تم إرسال وحدة من الجيش العربي الأردني لمساعدة الجيش العراقي في العراق، بيد أن عدة وحدات من الجيش العربي الأردني رفضت مغادرة حدود الأردن، وتم نزع سلاحها.

وفي تلك الآونة بدأ العرب يتخذون الاستعدادات اللازمة لاستئناف نشاطات العصابات المسلحة في فلسطين، ووزعت منشورات تحمل الصليب المعقوف، ويمكننا القول، أن الجماهير العربية كانت بانتظار قدوم الألمان. وقد وصلت الأمور

إلى حد اضطر الجيش البريطاني لتطويق قصر الملك فاروق في القاهرة، من أجل إرغامه على تغيير رئيس الحكومة الموالي للنازية. لقد اتصل ضباط مصريون- ومن بينهم الرئيس المصري السابق، أنور السادات مع الألمان، وعرضوا عليهم تقديم خدماتهم. وكذلك شاه إيران، أقام علاقات وطيدة مع النازيين.

رغم أن الاستيطان اليهودي كان خلال الحرب العالمية، الحليف الوحيد للبريطانيين خلال الحرب، إلا أن البريطانيين لم يجمدوا الكتاب الأبيض، أو قرار عدم بيع الأرض، مما أدى إلى تقليص الهجرة اليهودية إلى حد كبير.

وكان الاستيطان، اليهودي، آنذاك، يبذل قصارى جهده من أجل توسيع الاستيطان، وإقامة مستوطنات جديدة في جميع أنحاء البلاد بالطرق القانونية أو غير القانونية، ورغم ذلك، تعاون الاستيطان اليهودي مع المخابرات البريطانية والتي كانت على استعداد من أجل تنفيذ أهدافها، لتجنيد وتدريب وتفعيل وتمويل المحاربين اليهود.

تطور الهجناه:

في أعقاب تحمل هيئة الأركان الجديدة مسئولية الدفاع عن الاستيطان اليهودي، شرع رجال مكتب التخطيط التابعون لها، وعلى رأسهم إيتان ابشر- ببذل قصارى جهودهم من أجل إعداد خطة دفاع قطرية شاملة، واسماها الخطة (أ) وقد تمت صياغتها وبلورتها في نيسان ١٩٤٠، وعلى أسس الدفاع الثابت للمستوطنات التي تجري مهاجمتها حتى قدوم تعزيزات من المناطق المحيطة والأماكن البعيدة. والجديد في الخطة هو تشكيل دوريات مقاتلة إقليمية، تتمثل مهمتها في شن الهجمات السريعة، في حالة تمكن العدو من اختراق خط المواقع. وكانت خطة (أ) ترمي لتحويل كل مستوطنة من المستوطنات إلى حصن، وقد أثبتت هذه الخطة جدواها خلال حرب عام ١٩٤٨.

وتبدو أفضل النقاط التي قامت عليها الخطة، هي تلك النقطة التي تنص على عدم ترك أي شيء للصدفة، وأن كل وضع أو عمل عسكري يتوجب وضع مخططات مسبقة له وبصورة منهجية.

وكان شموئيل ديبون، أحد الأشخاص الذين عملوا مع ابيشار واسحق سديه، في إنشاء هيئة أركان الهجناه، في أيلول ١٩٣٩، وقد أوكلت إليه مهمة، إعداد الجهاز الاستخباري للخطة(أ) والتي تهدف للدفاع عن حدود الدولة العبرية داخل الحدود التي تم اقتراحها في حينه على أيدي لجنة بيل، وهو يقول بهذا الصدد:

"لقد اتضح لنا خلال عملية التخطيط، استحالة التخطيط بصورة جدية، طالما لم تتوفر لدينا معلومات مفصلة حول القسم العربي. لان عدم المعرفة سيجعل من الصعب التخطيط لعمليات ليلية أو نهائية، وبالتالي هناك ضرورة لجمع معلومات دقيقة بهذا الصدد. وبناء على ذلك، ينبغي تكريس المرحلة الأولى للبناء النظري حول ما الذي تحتاج لمعرفته؟

ونظرا لعدم وجود جهة قطرية، في الهجناه، قادرة على الحصول على المعلومات المطلوبة، فقد أقيمت هذه المهمة على عاتق الشعبة العربية التي يديرها عيزرا دينين والفروع البلدية.

وعندما تم إنشاء منظمة (البلماح) بعد سنة من ذلك التاريخ، كرست هذه المنظمة، اهتماما كبيرا لقضية الدوريات، وبدأت عملية توثيق القرى العربية وتواصلت حتى حرب عام ١٩٤٨.

وسرعان ما ثار السؤال القائل: ما نوع المخابرات التي يجب أن نطالب بها الجهات العاملة في هذا المجال؟ وقد تطرق ديبون إلى المشاكل المرتبطة بالحصول على المعلومات الاستخبارية على النحو التالي:-

"اتضح أن المعلومات العسكرية المجردة بالمفهوم الفني للكلمة لا تتيح فرصة التقدير الصحيح لقوة العدو-العربي- وكفاءته، وذلك نظرا لأننا لم نكن في البلاد

نتعامل مع عدو منظم في وحدات عسكرية، بل مع مجموعات نصف مدنية، والتي ترتبط كفاءتها وقيمة نشاطاتها ارتباطاً جدياً لا انفصام فيه، مع الواقع السياسي والاقتصادي للعرب، ومع قوة مستوى ومعنويات والاتجاهات السياسية العربية.

ويتضح من أقوال ديبون أن التجارب التي تم استقاؤها من أحداث ٣٦-١٩٣٧ تؤكد ضرورة فهم الصورة الكاملة، نظراً لعدم إمكانية الفصل بين الاستخبارات العسكرية أو المدنية والاقتصادية. بيد أن المجالات السياسية والاقتصادية، كانت حتى ذلك الحين، في إطار المعالجة، موكلة للشعبة السياسية للوكالة اليهودية، وليس للهجناء، ولهذا السبب تخلت هيئة الأركان بصورة مؤقتة عن نشاطاتها المستقلة في مجال المخابرات الإيجابية- أي جمع المعلومات عن العدو. وقد اتخذ قرار بدمج شعبة المخابرات التابعة لهيئة الأركان العامة مع مخابرات (هشاي) التابع للوكالة، لتشكيل الشعبة العربية التابعة إلى (هشاي).

ويقول ديبون: أن هذا الوضع ضمن تزويد الهجناء باحتياجاتها العسكرية، ومنحها إمكانية لتوجيه هشاي نحو احتياجاتها ومطالبها في المنطقة العربية.

لقد حدد ديبون مهام المخابرات الإيجابية في تلك الأيام بقوله: "قامت السياسة الاستخبارية على الافتراض القائل، أن المهمة الأولى والأساسية لجهاز المخابرات تتمثل في الإدراك الصحيح للمسارات واتجاهات التطور، وأهداف العدو (العربي) الميدانية، ومخططاته الخاصة بالصدام السياسي والعسكري معنا. ومن خلال الافتراض أنف الذكر، ولدت جهود منهجية ومنظمة ترمي إلى إتاحة الفرصة لنا، كي نفهم ونحلل العناصر الأساسية للقوة العربية مثل: منظماتها العسكرية، أو نصف العسكرية، مشاكل الأسلحة، حشودها، مخازنها، ظاهرة تنظيم مجموعات إرهابية وعصابات، سطو، معنويات، استعداد للتضحية، وفوق كل ذلك، مدى جدية وكفاءة عمل منظمات القوى العربية.

ولهذا السبب لم يعتمد جهاز المخابرات على المعلومات العارضة، وحرص على تغطية أهدافه بتيارات ثابتة من المعلومات، وقام بدراسة المعلومات العارضة في محاولة لملائمتها مع المسارات العامة أو اعتبارها دلائل، تشير إلى وجود تغييرات في الاتجاه.

إن الوصف الذي أورده ديبون هو في حقيقة الأمر وصف للمجال المسمى (الأبحاث الاستخبارية). ومن الجدير بالذكر، أن عدة خطوات اتخذت في الأربعينات داخل الشعبة العربية في (هشاي) للقيام بأبحاث برئاسة يعقوب شمعوني. بيد أن هذه الأبحاث لم تتطور، واتسمت أعمال ونشاطات الشعبة بتخزين معلومات قليلة، والتحقيق في قضايا محددة.

كان واضحا لهيئة الأركان، أن غياب جهاز استخبارات رفيع المستوى، هو أحد نقاط ضعف الهجناه، وليس أدل على ذلك من المحاولة التي جرت عام ١٩٣٩، لتدريب ضباط في هذا المجال، وقد جاء كتاب التوجيه، الذي تم توزيعه، تحت غطاء "الحسابات السنوية لشركات التنقيب عن النفط في الجليل الأعلى" إن الأحداث التي وقعت مؤخرا، أكدت على ضرورة وجود شعبة مخابرات، وجعلتنا ندرك مدى الأضرار التي ستلحق بنا جراء عدم وجود مثل هذه الشعبة.

وتجدر الإشارة، إلى أن الكتيب تحدث عن الأحداث الأخيرة، دون الإشارة إلى البريطانيين، مما يشير إلى أن مكتب التخطيط التابع لهيئة الأركان، عام ١٩٣٩، كان يعتبر العرب في "أرض إسرائيل" بمثابة العدو، ولم يتطرق الكتيب إلى الجيوش العربية، أو البريطانيين.

وفي غضون عام ١٩٣٩، تحول البريطانيون إلى عدو حقيقي، ورغم ذلك، تعاون معهم بعض اليهود لأسباب مختلفة، ولا شك، في أن الوشائيات، هي المصدر الذي اعتمد البريطانيون عليه.

وفي الخامس من تشرين الأول ١٩٣٩، تم اعتقال ثلاثة وأربعين من قادة الهجناه، جراء قيامهم بأعمال التدريب، وصدر بحقهم أحكام مختلفة.

وفي الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٣٩، تم اعتقال ثمانية وثلاثين عضوا من منظمة الاتسل، قرب (مشممار هيروديت) وصدرت بحقهم أحكام لفترات مختلفة، هذا رغم أن الاتسل - وبناء على توجيهات من زئيف جابوتتسكي - تعاون مع المخابرات البريطانية، حتى ضد جهات في الاستيطان اليهودي، من أوساط اليساريين، الذين كان البريطانيون يطلقون عليهم لقب "الطابور الخامس" ورغم وجود عدد في أوساطهم من عملاء الاتحاد السوفيتي، إلا أن غالبيتهم كانوا من رجال الوكالة اليهودية والهجناه، والهستدروت.

وفي الرابع والعشرين، من تشرين الأول ١٩٣٩، تم اعتقال عشرة نوابير، كانوا قد هبوا للدفاع عن أراضي جينوسار من اعتداءات العصابات العربية، وحكم عليهم بفترات سجن طويلة.

وفي السادس من كانون الثاني ١٩٤٠ جرى تفتيش قرية (مشممار هشلوشاه) والعثور على مخزن أسلحة سري في أراضيها. وفي (سجرة) قام الجنود البريطانيون مصحوبين بشخصين ملثمين، بالتجوال في القرية.

وفي ليلة الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٠، أحاط رجال الشرطة والمباحث بقرية الشبيبة (بن شيمون) والمحاطة بالقرى العربية، وخلال التفتيش الذي أجرته القوة، تم العثور على ثلاثة مخازن أسلحة من المخازن الخمسة الموجودة في القرية، والقي القبض على المعلمين والمدير، وحكموا بالسجن لفترات طويلة.

وقد صادق قائد الجيش البريطاني في البلاد الجنرال (بركر)، ثم الجنرال جفرد الذي تلاه على الأحكام الشديدة التي تم اتخاذها، بدعوى أن الأمر كان يتعلق بمحاولة للتمرد على البريطانيين. وقد أبرزت الصحف البريطانية الاعتقالات على هذه الأرضية أيضا.

وطالبت الحكومة البريطانية الحركة الصهيونية علنا بحل الهجناه، وتسليم أسلحتها إلى السلطات البريطانية.

وبدا واضحا أن جميع تلك الاعتقالات تركز إلى الوشاة اليهود، وعلم، فيما بعد، أنه وإضافة إلى المعلومات التي كانت المخابرات البريطانية تتلقاها من الإصحيين، فقد قامت بتشكيل شبكة وشاه مستقلة، وقد تم تجنيدهم من أوساط العالم الثالث في الاستيطان اليهودي.

وفي مطلع عام ١٩٤٠، قررت القيادة القطرية إنشاء وحدة قطرية تحت اسم "شعبة مكافحة التجسس" من أجل إحباط محاولات السلطات البريطانية تصفية الهجناه بالاستعانة بالوشاة، وكلف شاول أيجور بتشكيلها.

لقد لجأت القيادة الإسرائيلية، إلى أيجور، في كل مرة كانت تجد نفسها في حاجة لاتخاذ خطوة على صعيد المخابرات.

ففي عام ١٩٣٣، قام أيجور بالإشراف على إقامة شعبة المخابرات البلدية واللوائية.

وفي عام ١٩٣٩، شكل ترسا دفاعيا ضد محاولات السلطات البريطانية لتصفية الهجناه باستخدام الوشاة. وفي عام ١٩٤٠ تمكن أيجور من إقناع الهجناه وقيادة الوكالة اليهودية، بتوحيد شعبتيها الاستخباريتين للقيام بالعمل المشترك.

وبوصفه عضوا في مركز الهجناه، في العشرينات وقائدا قطريا في الثلاثينات، تولى أيجور ملف الاستخبارات في الهستدروت والهجناه، والوكالة اليهودية. وقد اعتبره مسئولو جهاز مخابرات الهجناه، ونشطاء الأمن الآخرون بمثابة الشخص المناسب جدا للعمل على هذا الصعيد.

وقد استعان أيجور بيهودا أرزي، وديفي شلتيل. وقد ولد شلتيل في ألمانيا عام ١٩٠٣، لعائلة برجوازية ثرية، وقد فر من بيته، وفي عام ١٩٢٦، تطوع في جيش الأجانب الفرنسي وعمل فيه كجندي ورقيب طيلة خمس سنوات، وحال عودته

إلى أوروبا بدأ يعمل في التجارة، ثم انضم إلى النشاطات الصهيونية، فهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٣٣، ولعب دورا مهما على صعيد شراء الأسلحة. وفي إحدى جولاته الشرائية اعتقل عام ١٩٣٦، على أيدي الجستابو الألماني، وعندما أطلق سراحه عاد إلى إسرائيل وشغل مناصب قيادية في الهجناه. وفي عام ١٩٣٩ عينه ابيجور رئيسا لقسم التحقيقات الخاصة في شعبة مكافحة التجسس. وأقام قيادته في شارع لينبلوم ٢٩، في تل أبيب، تحت غطاء أنه مكتب "رابطة الحراس". ويقول شلتنيل، أن قسمه اكتشف خمسة يهود، عملاء للبريطانيين، وتم إعدامهم.

وقد عين شلتنيل فيما بعد رئيسا (لهشاي)، ثم قائدا للواء القدس. وكان شلتنيل قوي الشكيمة.

ويقول تسفي زوهر، أحد العاملين معه، ذات يوم كنت أسير أنا وهو في الشارع، ولاحظنا أن هناك من يتبعنا. فقال لي: انظر كيف سادبر نفسي. وعاد إلى الشاب الذي كان يتابعنا وقال له وهو يبتسم: اسمي ديفيد شلتنيل، كيف حالك، ثم وجه إليه فجأة لكمة طرحته أرضا، لقد كان شجاعا جدا".

عينت شعبة مكافحة التجسس مسئولين قطريين، فعينت أريك أشل مسئولا في الجنوب، وليفي إبراهيمي، في لواء حيفا، وموشيه بارون في الجليل والشمال، وابتيكوبسكي في القدس، وافرأيم ديكل في تل أبيب.

وفي الصيف، تم ضم يهودي من اصل نمساوي إلى الشعبة نظرا لتجربته الواسعة في التحقيقات في شرطة فينا. وقد علم أعضاء الشعبة كيفية إدارة التحقيقات، وما الذي يتوجب عليهم معرفته قبل الشروع في التحقيق، وما الفارق بين التحقيق المباشر وغير المباشر، وكيف يتم التحقيق مع الشهود وتحويل النتائج إلى دلائل. والتفتيش السري، وأساليب فتح الأقفال وتغيير بطاقات الهوية، وغير ذلك.

وسرعان ما بدت النتائج المفيدة للتنظيم، فقد نجح موشيه بارون في اكتشاف سائق السيارة اليهودي الذي كشف للمخابرات البريطانية، مكان مخزن أسلحة الهجناه في (مشمير هشلوشاه) وقد تم تقديمه للمحاكمة وإعدامه.

وبدأت الشعبة بمتابعة المشبوهين، وتفتيش شققهم سرا، وتضمنت عملية معالجتهم توجيه الإنذارات والتهديدات، والضرب. وكان المتهمون يقدمون إلى محكمة الهجناه، التي كان يشغلها في الغالب محامون، في حين عمل شلتيل أو رئيس شعبة مكافحة التجسس اللوائي كنائب عام خلال المحاكمة، ثم قدمت قرارات الحكم إلى رئيس القيادة القطرية.

وتجدر الإشارة، إلى أن المحاولات التي بذلتها شعبة مكافحة التجسس، وكذلك جهود (هشاي) حالت دون حصول البريطانيين على معلومات كثيرة حول الهجناه، بل وحتى المعلومات التي حصلوا عليها كانت ضحلة للغاية وليست دقيقة، أو أنها معلومات مدسوسة حرصت الهجناه على إيصالها إليهم.

ويتضح من الأرشيف البريطاني الذي فتح للجماهير للاطلاع عليه مؤخرا، أن غالبية المعلومات التي حصل عليها البريطانيون حول الهجناه وعلى الاستيطان اليهودي، تم الحصول عليها من المصادر العلنية والتحقيقات التي تم إجراؤها مع اليهود الذين اعتقلوا، وتم التحقيق معهم، وليس نتاجا للعمل الاستخباري.

ويقول ليفي ابراهيمي قائد جوش ياجور والذي عين عام ١٩٣٩ قائدا لوحدة العمليات الخاصة في حيفا والشمال ثم رئيسا لشعبة مكافحة التجسس في حيفا: لقد تسلمت الشعبة وفيها ثلاثة أشخاص فقط، ثم جرى مضاعفة العدد لستة أشخاص. كانوا جميعا يعملون بأجر، وقد عملت شبكة مكافحة التجسس بوساطة عملاء في غالبية أطر وحدات الهجناه في حيفا وقراها. وكان عملاء الشعبة يوزعون على وحدات الهجناه، بمعدل عميل واحد في كل وحدة وتتمثل مهمته في ملاحظة الظواهر الغريبة والإعلام عنها، وخصوصا في قواعد التدريب، وبالقرب من مخازن الأسلحة.

وعمدت الشعبة إلى تشغيل عملائها في المؤسسات المختلفة في وظائف علنية، كي يبرر بها وجوده في المؤسسة إذا ما تم التحقيق معه، وقد تم الاتفاق مع مسؤولي هذه المؤسسات بدعمه عند الحاجة، دون أن يكون لديهم علم بطبيعة المهمة التي يقوم بها". ومن الجدير بالذكر، أن شعبة مكافحة الجواسيس، تابعت وراقبت أيضا، وبالتعاون مع أجهزة الأمن الأخرى الشرطة والجيش البريطاني. ويقول ليفي ابراهمي، أنه تمكن من زرع عميل له في المخابرات البريطانية، وذلك العميل هو (افرايم بن ارتسي) الذي وصل فيما بعد إلى رتبة لواء في الجيش الإسرائيلي. كان بن ارتسي آنذاك، ضابطا في إحدى فصائل كتائب "أرض إسرائيل"، ووفقا لإجراءات الترقيات في الجيش البريطاني، تم تعيينه ضابطا للأمن في وحدته، وحينها قرر ابراهمي أن يزرعه في المخابرات البريطانية.

تمكن بن ارتسي خلال عمله في المخابرات البريطانية، من تزويد ابراهمي بمعلومات شديدة الأهمية حول العصابات العربية والمشبوهين بالتعاون مع البريطانيين، وقد سلمها ابراهمي إلى المسؤولين عنه، بيد أنه رفض الكشف عن مصدر معلوماته.

وقد تم ضم بن ارتسي إلى طاقم الاستخبارات البريطاني في اللواء، والذي ترأسه ضابط برتبة (بريجادير) مما أتاح له فرصة الوصول إلى العديد من الوثائق السرية وإيصالها إلى (هشاي) التي خصصت أربع كاتبات وعددا من المتطوعين، لنسخ الوثائق التي كان يجلبها طيلة ليال كاملة، والتي تضمنت قوائم بأسماء آلاف العرب العاملين والنشطاء، أو المشبوهين بالعمل ضد الاستيطان اليهودي. كما تضمنت الوثائق أيضا، معلومات وفيرة حول الجيش البريطاني، والمعلومات التي كانت بحوزته حول الاستيطان اليهودي، والهجاء، والمنظمات المنشقة، وكانت تلك المعلومات قريبة إلى حد كبير للحقيقة.

التعاون بين الاستيطان اليهودي والبريطانيين:

كانت هناك عدة مجالات تعاون بين الاستيطان اليهودي والبريطانيين، وفي أعقاب اندلاع الحرب العالمية الأولى ظهرت في الاستيطان اليهودي حركة تطوع للجيش البريطاني، بيد أن البريطانيين لم يصدروا أوامر بتجنيد أشخاص من "أرض إسرائيل" في وحدة منفردة، الا مطلع آب ١٩٤٠، ولم ينفذ البريطانيون هذا القرار الا صيف ١٩٤٢، عندما أصبح رومل على أبواب مصر بجحافلهم، وأدرك البريطانيون، أن الاستيطان اليهودي، هو أكثر الجهات إخلاصا لهم في المنطقة.

ورغم الصعوبات التي وضعها البريطانيون في وجه تشكيل وحدات عسكرية نظامية من الاستيطان اليهودي، الا أن مسئولى الوحدات العسكرية البريطانية الخاصة، كانوا يدركون تماما، أن هناك عددا لا بأس به في الاستيطان من اليهود الأوروبيين، والذين هم على استعداد للتضحية بكل شيء خلال الحرب، ضد هتلر. ونظرا لان مهمة هذه الوحدات الخاصة كانت تتمثل في زرع طابور خامس في مؤخرة الألمان والإيطاليين، فقد وجدت في الاستيطان اليهودي بغيتها المنشودة، خصوصا على أرضية النقص الحادث في الطاقة البشرية لديها، وبتشجيع من الوكالة اليهودية، إيان قيام روبن شيلوح بمعالجة العلاقة بين الاستيطان والوكالة والبريطانيين. هذا في الوقت الذي ظهرت فيه العديد من التحفظات لدى جهات في الاستيطان اليهودي، من التعاون مع المخابرات البريطانية.

وبفضل هذا التعاون، تمت عمليات الإنزال بالمظلات من قبل جنود الاستيطان اليهودي، في أوروبا المحتلة، وهو الامر الذي أفضى إلى بلورة قوة الهجاء العسكرية الذاتية، ورأس حربتها (البلماح).

ويعتبر مكتب التحقيقات الخاصة، الذي تمت إقامته في حزيران ١٩٤٠ بحيفا، بالتعاون بين الاستيطان اليهودي والمخابرات البريطانية، أحد أهم الخدمات المهمة، التي قدمها الاستيطان للبريطانيين، وقد أدار المكتب، المهندس عمانوئيل يلن، القائد السابق لـ (هشاي) في حيفا وقد قام المكتب باستجواب أربعة آلاف وأربعمائة

مهاجر جديد، في غضون أربع سنوات، وقدموا خلالها معلومات مهمة على الصعيد الاقتصادي والعسكري والطوبوغرافي، وحول الأشخاص في الدول التي قدموا منها. وبناء على هذه الاستجابات، تم إرسال ألف وسبعمائة قائمة من المكتب إلى قيادات الحلفاء المختلفة، والتي أسهمت في عمليات التخطيط للقيام بعمليات من أنواع مختلفة. لقد كان المكتب أنف الذكر هو أحد مناحي التعاون بين الاستيطان اليهودي والبريطانيين.

من الجدير بالذكر، أن عمليات التجسس الواسعة التي نفذها أبناء الاستيطان اليهودي- وخصوصا المستعربين- في سورية ولبنان والعراق قبل اقتحام دول الحلفاء لهذه الدول، في أيار وحزيران ١٩٤١، وأيضا عام ١٩٤٢، لم تجر تحت مسئولية (هشاي) أو شعبة مكافحة التجسس. ويرجع ذلك إلى أن (هشاي) لم تكن تعمل على صعيد التجسس في الدول المجاورة، ولم تكن تضعه نصب عينيها- هذا باستثناء بعض العمليات الخاصة، التي تم إنجازها إبان حرب ١٩٤٨. ولم تكن (هشاي) أيضا، مسئولة عن الوحدات الخاصة، أو الجهات الأخرى التي عملت خلال فترة الحرب، كالبلماح التي تم تشكيلها في أيار ١٩٤١، من أجل مناوشة الألمان من الخلف، وتم تدريب أعضائها في مطلع ١٩٤٢، بتعاون بريطاني سري، دون اطلاع سلطات الانتداب على ذلك.

ولم تشارك (هشاي) أيضا، في إعداد محطات البث السرية، التي نظمها موشيه ديان، بالتعاون مع البريطانيين عام ١٩٤٢.

أما على صعيد القضايا الداخلية الحساسة، فقد لعبت (هشاي) وشعبة مكافحة التجسس دورا مهما خلال الفترة الواقعة بين الأعوام ٤٠-١٩٤٢. وكان جل اهتمام المباحث والوحدات البريطانية الخاصة منصبا على اكتشاف الجواسيس والمتعاونين مع دول المحور. وقد اعترف أحد كبار شخصيات المباحث الانتدابية، فيما بعد، أن

المخابرات اليهودية، كانت المصدر الأساسي للبريطانيين حول ما يدور في أوساط الألمان.

ويقول يعقوب كنز-الشرطي السابق في الشرطة الانتدابية- لقد تمكنا من اعتقال جاسوسيين نازيين تم إدخالهما إلى البلاد بجوازي سفر نمساويين، وسكنا في بنسيون على ساحل البحر في تل أبيب، وقد تم اعتقالهما في أعقاب الملاحظات التي قدمتها صاحبة البنسيون حول شكوكها فيهما، إلى افرايم ديكل، رئيس مركز مكافحة التجسس في تل أبيب.

ويشير (كنز) أيضا، إلى تسلل شعبة مكافحة إلى القنصلية الإيطالية، في يافا، من أجل الحصول على معلومات قبل دخول إيطاليا الحرب، وتفتيش حقيبة القنصل الياباني، الذي قدم إلى تل أبيب من القدس لقضاء الوقت مع سكرتيرته في فندق (جت ريمون).

تم تشكيل قسم خاص في شعبة مكافحة هو (القسم-٥) للعمل على اكتشاف الجواسيس الإيطاليين والألمان، الذين تم إدخالهم إلى "أرض إسرائيل"، تحت غطاء مهاجرين جدد، وقد ترأس هذا القسم الدكتور فريدنتك من هرتسليا، وقد بذل القسم قصارى جهده لكشف هؤلاء الجواسيس. وكان على اتصال مباشر مع المخابرات البريطانية.

لقد كانت شعبة مكافحة، شديدة الاهتمام باكتشاف هؤلاء الجواسيس، وذلك نظرا لأن أحد مزاعم البريطانيين ضد الهجرة انذاك، تمثل في الزعم القائل، أن بالإمكان تسلل وحدات معادية كاملة في أوساط المهاجرين للقيام بأعمال التجسس والتخريب. بيد أن القسم لم ينجح في اكتشاف حتى جاسوس واحد، مما أدى، في نهاية المطاف إلى إغلاقه.

ومن الجدير بالذكر، أن جميع التحقيقات التي جرت، لم تثبت أبدا، أن الألمان أو الإيطاليين، استغلوا موجات الهجرة لزرع الجواسيس.

وأيضاً، لم تتمكن شعبة المكافحة من اكتشاف الاتصالات المسبقة، التي جرت بين منظمة الاتسل، وبين الإيطاليين، أو الاتصالات التي جرت بين منظمة (اليحي) مع الإيطاليين والألمان، في كانون الثاني ١٩٤١، وهي الاتصالات التي أجراها نفتالي لوبينتسيك.

إن الصيغة التي أعدها بن جوريون لتحديد العلاقات بين الاستيطان اليهودي والبريطانيين خلال الحرب، عكست طبيعة تعامل (هشاي) مع البريطانيين. فمن ناحية كانت هشاي تتعاون مع المخابرات البريطانية ومن الناحية الأخرى، قامت بتخزين المعلومات واكتساب تجربة ومواقع لحين الحاجة.

إن المرحلة القصيرة من التعاون بين الوكالة اليهودية بصورة عامة، وشعبة المكافحة بصورة خاصة مع المخابرات البريطانية مكنت الهجناه (وهشاي) من الحصول على معلومات واسعة حول البريطانيين، وقد استخدمت جميع الأذرع لجمع المعلومات فقد تلقت الهجناه و(هشاي) من المهندسين الذين شاركوا في بناء معسكرات الجيش البريطاني والمطارات، معلومات مفصلة وخرائط حول المنشآت، وأسماء رجال الشرطة والضباط البريطانيين المعادين للاستيطان اليهودي، والمؤيدين له، وتم إدخال هذه المعلومات وتصنيفها في السجلات. وتمكن أولئك العاملون في هذا المجال، من الحصول على كتيبات من التوجيه العسكري بما فيها في المجال الاستخباري، وعلى الأخص في مجال الأمن الميداني.

وطلب البريطانيون من (هشاي) أن تدلهم على أماكن مناسبة لإنشاء مخازن وقود وحراستها. وقد تم إجراء تدريبات في تلك المواقع لقوات الهجناه. كما تمكنت الهجناه وشعبة المكافحة، من توسيع مجال معرفتها عبر استنساخ وسرقة وثائق من أنواع مختلفة. فإبان استضافة الحراس البريطانيين في أحد النوادي الليلية، تمت سرقة ونسخ خرائط عسكرية من معسكر بريطاني في بيتح تكفا ونقلها إلى أرشيف الهجناه في تل أبيب.

واهتم رجال الشرطة والنواظير اليهود- الذين تم تدريبهم في تلك الآونة لدى الجيش البريطاني على أسلحة خاصة. راجمات وقنابل يدوية، وقنابل بنادق ورشاشات ثقيلة، كي يتمكنوا من مواجهة أي إنزال ألماني حين الحاجة- بالخصوص على كراسيات وكتيبات التوجيه، وفقا لما طلبت منهم شعبة المكافحة. كما طلب منهم أيضا، تسليم بطاقة شرطي أو ناطور لنشطاء هجناه آخرين، لتمكينهم من اجتياز الدورات هم أيضا. وتم أيضا، نقل الذخائر والأسلحة المعطوبة إلى مخازن الهجناه.

هذا، ولم تأت هذه النشاطات مع البريطانيين وضدهم، على حساب الأهداف الرئيسية لشعبة المكافحة- وهي الشيوعيون والمنشقون- وقد تمت الإشارة سابقا، إلى أرشيف الحزب الشيوعي، الذي تمكنت شعبة المكافحة من ضبطه في تل أبيب. وتواصلت أيضا عملية متابعة المنظمات اليهودية المنشقة، وعلى رأسها (الاتسل) دون كلل أو ملل.

لقد تركزت نشاطات الاتسل، في تلك الآونة على شعبة المخابرات التابعة له والتي يترأسها إسرائيل بريتنسكر، وكانت هذه الشعبة تعمل بالتعاون التام مع البريطانيين. وقامت بتسليم البريطانيين معلومات دقيقة وواسعة، حول الهجناه وليحي والاستيطان اليهودي.

وفي نهاية أيار ١٩٤٠، وقعت حادثة تتطلب التدخل السريع والعاجل من قبل (هشاي) وشعبة المكافحة، فقد اكتشف خازن الهجناه، أن نشطاء من الاتسل، اخرجوا أسلحة من مخابئ الهجناه، في هرتسليا، واستولوا عليها، ولم يتم اكتشاف الامر الا في تموز، وكلفت هيئة الأركان شعبة المكافحة بالتحقيق في القضية، وتم إرسال موشيه بار- اون، إلى هرتسليا، وطلب منه تقديم المساعدة إلى إسرائيل عمير، الذي كان يعمل قائدا للواء هرتسليا وطلب منه التحقيق في الحادث.

وفي أعقاب التحقيقات السرية، والمتابعة لرجال الاتسل، من قبل نشطاء الهجناه وشعبة المكافحة، اعترف رجال الاتسل كتابيا بالسرقة، وتمت اعادة السلاح.

وفي أعقاب هذا الحادث علمت الهجناه بالانشقاق الذي وقع في أوساط
الاتسل، بين المؤيدين والمعارضين للتعاون مع البريطانيين، وكما يبدو، فإن معارضي
التعاون، هم الذين سرقوا السلاح، وهم أيضا الذين شكلوا، فيما بعد، منظمة (ليحي).
ويقول شلوم درور في وصف الأحداث التي واكبت هذه الحادثة: كان
الطرفان يعملان انطلاقا من حوافز أيديولوجية بيد أننا كنا ندرك تماما، أن الانشقاق
هو سرطان قاتل وشديد الخطورة على وجودنا وتطورنا وإمكانية إحرازنا لأهدافنا
السياسية والأمنية في البلاد، لذا كنا نكن الكثير من الاشمئزاز لهؤلاء الأشخاص
واعتبرنا أسلوبهم وممارساتهم بمثابة خطر يهدد الهجرة الثانية والاستيطان اليهودي،
ولإمكانية مواصلة قوتنا من أجل نيل الاستقلال.
وعملت شعبة المكافحة أيضا، على صعيد الرقابة، فعندما بدأت عملية
التطوع للجيش البريطاني، أخذت الشعبة في البحث عن شبان يهود ملانمين لإلحاقهم
بدورات الضباط. وكانت الشعبة مكلفة أيضا، بدراسة الخلفية القومية لهؤلاء.
وكانت الإجراءات تجري على النحو التالي: يتوجه ضابط التجنيد البريطاني
إلى الشرطة للتأكد من استقامة المتطوعين، فتتوجه الشرطة إلى الوكالة اليهودية التي
تتوجه بدورها إلى شعبة المكافحة، التي تقوم بعملية المتابعة عبر محققيها وأعضائها.
وهكذا، تشكلت في شعبة المكافحة، بصورة تدريجية، جميع العوامل التي
شكلت فيما بعد النشاطات الأساسية الدائمة لـ (هشاي) والمتمثلة في حماية الهجناه
والاستيطان اليهودي من الجواسيس والوشاة وجمع المعلومات، حول نوايا العدو - أي
السلطات البريطانية.
كانت الشعبة، آنذاك، تفتقر إلى شيء واحد، وهو توفر قسم أو جهة عاملة
على الصعيد العربي، ويرجع ذلك، إلى أن هذا المجال، كان من اختصاصات القسم
العربي في الوكالة اليهودية.

وقد تم تصحيح هذا الوضع، عندما تمكن شاؤول ابيجور من إقناع موشيه شريت، رئيس الشعبة السياسية في الوكالة، والياهو جولومب القائد غير المتزوج للهجناء ونظرائهما في الاستيطان اليهودي والقيادة العليا بضرورة أن يتم ضم جميع الأذرع الاستخبارية على الصعيد التنظيمي، وخلق استخبارات قطرية موحدة. وبناءا على ذلك، ضم إلى الشعبة القسم العربي في الوكالة اليهودية، وعلى رأسها عيزرا دينين. ورغم ذلك، بقي القسم العربي جهة مشتركة بين الوكالة اليهودية والهجناء، وقد واصلت الوكالة الإنفاق عليه، وتم تعيين زئيف شيرف مسؤولا عن الجهاز بكامله. وقد عمل شيرف في قيادة الهجناء، وفي نفس الوقت كان مرتبطا أيضا مع الشعبة السياسية للوكالة اليهودية. وكان معروفا كصاحب خبرة وتجربة في مسائل التنظيم والميزانيات، وبالاطلاع على جميع القضايا الأمنية، ويتحلى بشخصية زعيم وقائد قوية، ورغم ذلك، كان متواضعا، وفضل انتهاز أسلوب الإقناع. وبناءا على جميع الآراء، كان الرجل المناسب للتعامل مع الشخصيات المختلفة والمتشدة والشاذة من أمثال شلتيتل ودينين.

وكان أول المجالات التي عمد شيرف إلى معالجتها قضية المنشقين، وفي أعقاب الاتصالات التي أجراها مع دينين وفلمون، أبدى اهتماما خاصا بالشعبة العربية لـ (هشاي)، وفعل الكثير من أجل تحسين أدائها. ومن الجدير بالذكر، أن القسم العربي كان أكبر الشعب، ولم يكن يقتصر فقط على المناطق التي يسكنها اليهود. بل على البلاد كلها.

ورغم نجاح دينين في نشر رسله إلى الشمال والجنوب، فقد امتد مجال معالجته إلى منطقة القطاع الساحلي، وجبال شمال الضفة الغربية.

وقد أكمل فلمون هذه الجهود، وتخصص في مناطق البحر الميت والقدس وضواحيها وجنوب الضفة. لقد سعى شيرف إلى نشر شبكته في جميع أنحاء البلاد.

وعندما انشغل ابيجور بالعمل في الموساد في عهد الهجرة الثانية، واصبح يقضي في اسطنبول وقتا طويلا حيث مركز التنسيق بين الموساد والمخابرات البريطانية- شغل شيرف، على الصعيد العملي، منصبه في مجال المخابرات، وعلى وجه الخصوص القسم العربي لـ (هشاي).

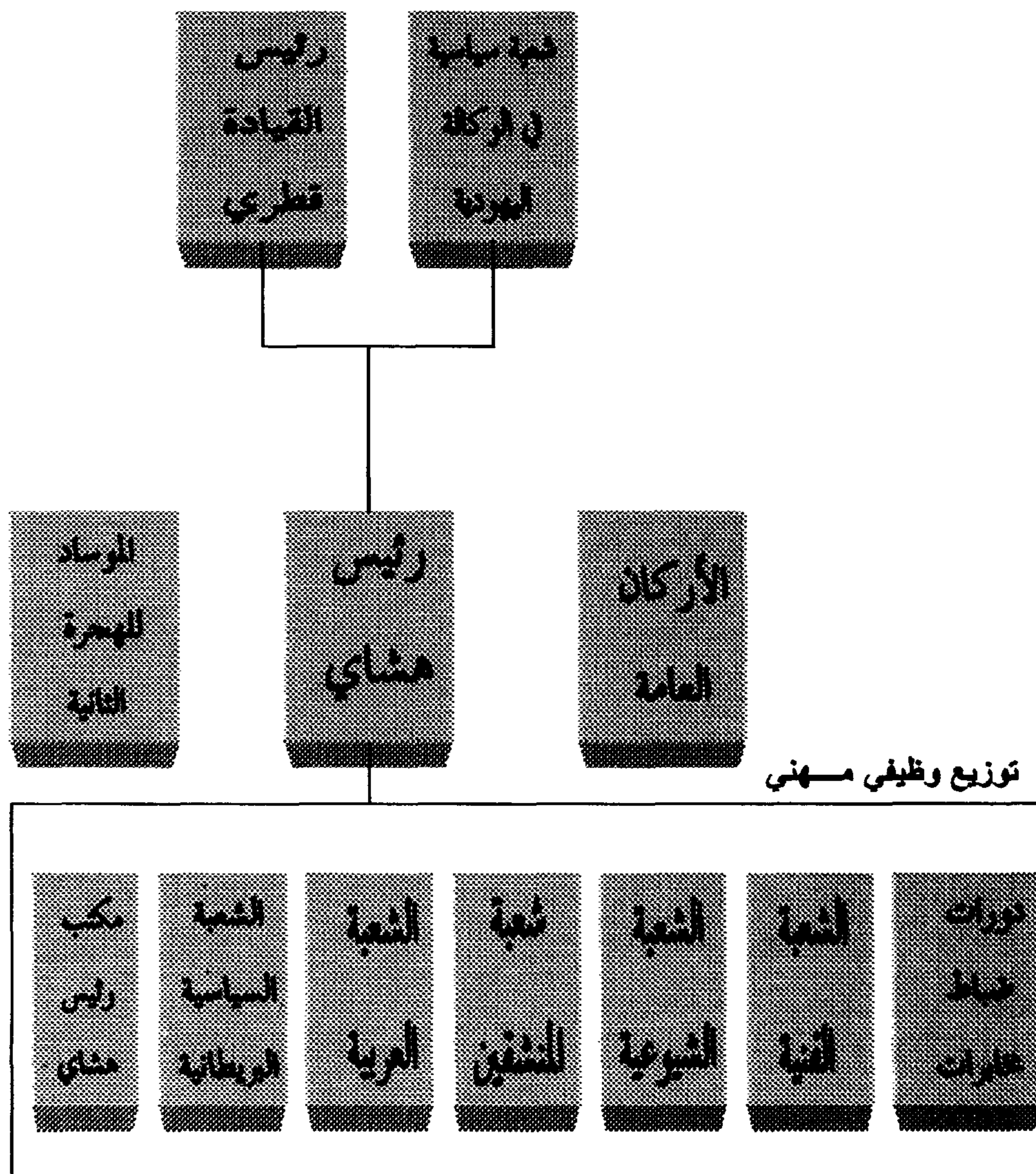
إن ما يميز (هشاي) العربي التي كان يترأسها دنين، هو أنها لم تكن تكتفي بالعمل على الصعيد الاستخباري، بل كانت تلعب دورا عمليا على الصعيد السياسي أيضا. فإثناء معركة، العلمين، منتصف عام ١٩٤٢، جرى لقاء بين رجال هشاي، والمعارضة العربية، تم خلاله وضع الخطوط العامة للعمل، المشترك والتعاون في المجال الأمني. وقد اتضح خلال السنوات، أن هذا اللقاء لم يسفر عن تعاون حقيقي، بيد أن المخابرات الإسرائيلية استفادت كثيرا منه.

لقد تم تشكيل شعبة المكافحة، مطلع عام ١٩٤٠، كوحدة قطرية في إطار الهجناه، وفي صيف ١٩٤٠، تم ضم شعبة المكافحة، والشعبة العربية، في إطار موحد مع هشاي ورغم ذلك، واصلت شعبة المكافحة الحفاظ على استقلالها النسبي حتى حل إسرائيل عمير محل شلتنيل في رئاسة (هشاي) في كانون الثاني ١٩٤٢. في حين واصلت الشعبة العربية، برئاسة دنين، العمل كجهة مشتركة مع الهجناه، والوكالة اليهودية.

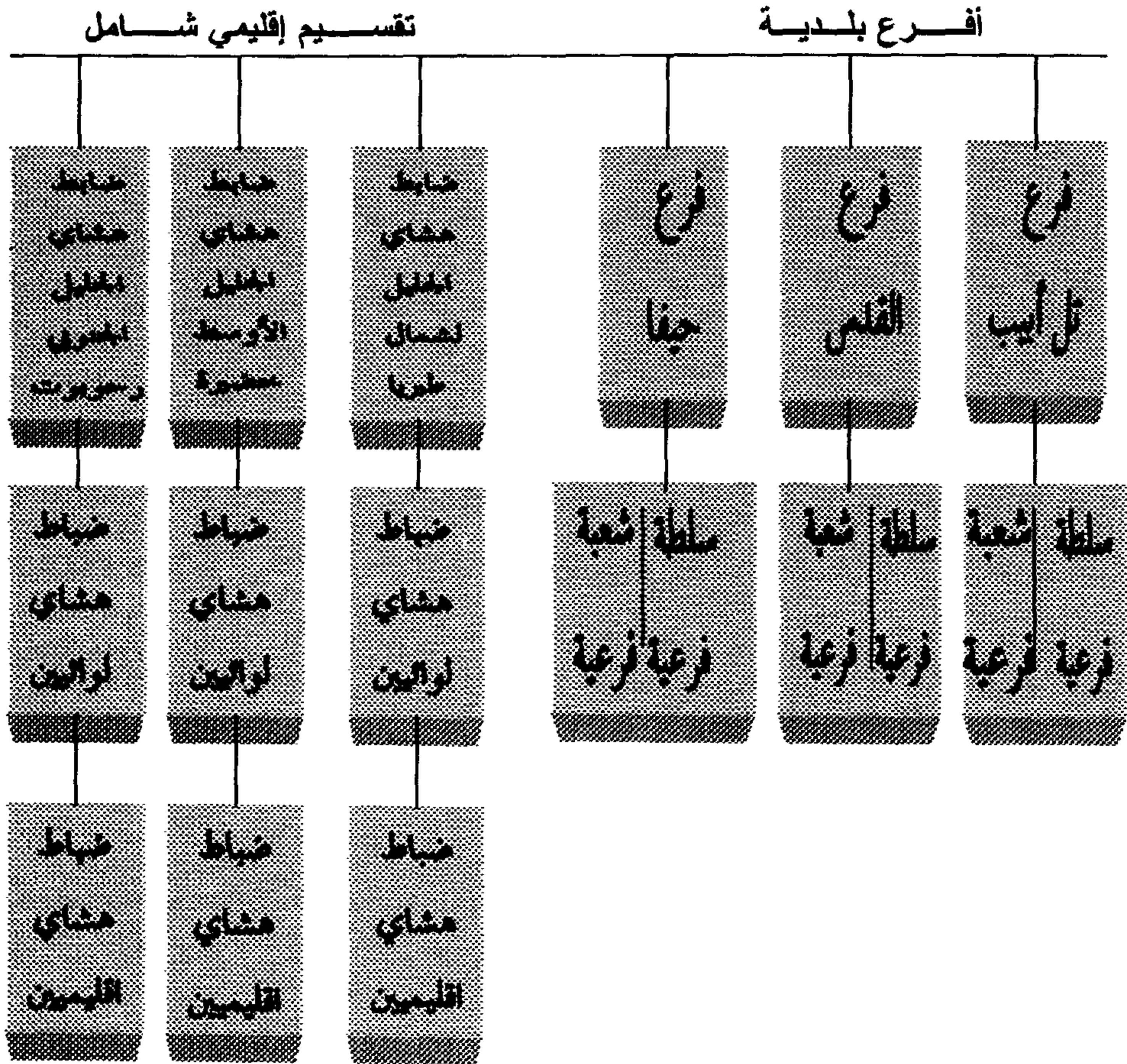
وقد نجمت ضبابية عن هذا الوضع، فيما يتعلق بتبعية (هشاي)، وفيما إذا كانت خاضعة في حقيقة الامر للهجناه أم للوكالة اليهودية، ومما زاد الطين بله، عدم تحديد قنوات القيادة والتنسيق.

أ-ميكال هشاي

1942-1948



(ب)



الفصل الرابع

هشاي- المخابرات العامة القطرية

١٩٤٢-١٩٤٥

طلب موشيه سنيه- رئيس القيادة القطرية للهجناء في نهاية كانون الثاني ١٩٤٢، من إسرائيل عمير- أحد كبار قادة الهجناء، تسلم قيادة (هشاي)، وقد فوجئ عمير بالطلب، بيد أنه استجاب له.

لقد أصرت الجهات الاستخبارية اليهودية على ضرورة تشكيل جهة استخبارية موحدة منذ أن أدركت أن النشاطات الخاصة وغير المنسقة غير كافية، وحاجتها إلى وجود قائد محنك، وقادر على تحويل الأجهزة المختلفة إلى جهاز موحد وفعال.

وعمير من مواليد (فيلنه) وقد هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٢٣ وهو في التاسعة عشرة من العمر، ومنذ وصوله إلى فلسطين، عمل في إطار الهجناء، ووصل إلى منصب أحد قادة تل أبيب. ومنذ عام ١٩٢٨، عمل قائدا لكتلة السهل الأوسط، وفي عام ١٩٣٧ عين مديرا في الصناعات العسكرية التابعة للهجناء، ولم تكن تلك الصناعات تركز، سوى إلى أربعة مصانع حرفية، وفي غضون سنتين من توليه هذا المنصب، بلغ عدد المصانع الصغيرة العاملة في إطار الصناعات العسكرية أحد عشر مصنعا.

وفي عهد عمير، بدأت تلك المصانع في إنتاج راجمات بقطر ثلاثة إنشات وإنتاج قنابلها، وقنابل يدوية للبنادق، ومواد متفجرة دافعة ومدمرة. كما شرعت بإنتاج وتصنيع بندقية رشاشة فنلندية ورصاصها ومخازنها، هذا ولم تقع طيلة فترة تسلمه للصناعات العسكرية، أي حادثة أو خطأ في مسارها.

وفي عام ١٩٤٠ تم استبدال عمير بمهندس ذي ثقافة فنية علمية، وذلك على أرضية الشكاوى التي قدمها قدامى العمال، والتي جاء فيها أنه يعتمد أكثر مما ينبغي على الخبراء الأجانب.

وحتى شباط ١٩٤٢ كان عمير قائدا لمنطقة اليركون، التي اشتملت على رמת جان وبني براك وحي بوروكوب، وبيتح تكفا.

وليس من الواضح بعد، السبب في اقتراح منصب قائد هشاي عليه، وكما يبدو فإن النشاطات التي بذلها في إعادة الأسلحة المسروقة من قبل الاتسل، عكست انطبعا جيدا لدى المسؤولين، هذا، إضافة إلى أن التحقيقات التي جرت بالتعاون مع شعبة المكافحة، جعلته مطلعا على خبايا (هشاي).

وحتى تسلم عمير هذا المنصب، كانت لديه مفاهيم عامة، حول المخابرات، لذا قرر دراسة العمل الاستخباري بصورة منهجية. وقرر بادئ ذي بدء، فهم أساليب عمل المخابرات البريطانية، وذلك لسببين: فقد كانت المخابرات البريطانية تعتبر افضل نموذج وقدوة يمكن لأي جهاز استخباري أن يحاكيه، هذا أولا، إضافة إلى أنه الجهة التي قد تضطر (هشاي) لمواجهته عندما يحين الأوان.

تساور عمير مع تيدي كولك، الذي كان آنذاك، أحد كبار الشعبة الاستخبارية في الوكالة اليهودية. فنظم له كوليك اجتماعا مع آبا ايان، الذي كان آنذاك ضابطا في المخابرات البريطانية، حيث قدم إليه الكثير من المساعدات. وقد أكثر عمير من القراءة في الكتب المتخصصة، وأبدى اهتماما في مجال البنية، وأساليب العمل. وكانت المشكلة التي تواجهه هي: كيفية تطبيق المعرفة النظرية وملاءمتها مع الواقع الذي يفتر إلى الوسائل الكافية. وقد قرر عمير، بناء جهاز استخباري، لا يكون فقط مصدرا للمعلومات الشاملة، بل أيضا يستخدم كوسيلة مساعدة في النضالين السياسي والعسكري.

وعندما تسلم عمير منصبه، كان لشعبة المكافحة ممثلون في المدن الثلاثة الكبرى: افرايم ديكل في تل أبيب، وليفي ابراهامي في حيفا، وحاييم بن مناحم في القدس.

ولم يكن هؤلاء الثلاثة يتعاونون فيما بينهم، وكان كل منهم يسيطر على منطقته بصورة مركزية. وقد قدمت الشعبة العربية، التي يترأسها دنين، إلى عمير، على أنها جزء من الوكالة اليهودية.

ولم يكن عمير يشك في أن (هشاي) تابعة للهجناء. وفي نفس الوقت، كان مكلفا بمهمة العمل بفطنة وحكمة من أجل جمع هذه الجهات الاستخبارية في كتلة واحدة. في حين لم تكن هذه الجهات تواقّة إلى إيجاد عنصر وصل بينها وبين القيادة العليا، وعلى الأخص، ديكل، الذي كان يترأس (هشاي) في تل أبيب، والذي كان قد عمل في هشاي طيلة عشرين سنة، مما حدا به لاعتبار نفسه أحد أرفع الموظفين في هيئة (هشاي).

ويقول موشيه كرميل - أحد كبار (هشاي) الموحدة، تحت قيادة عمير: "إن بقاء شعبة (هشاي) في تل أبيب منفصلة، أثار الكثير من المشاكل، وكان عليها أن تثبت نفسها".

أما الشعبة العربية الميدانية، فقد واصلت العمل كفرع لـ (هشاي) الموحد، وواصل عيزرا دنين إدارة الشعبة، بصورة مستقلة من منزله، في حين مثلها شيرف في المكتب.

وبصورة تدريجية، تمكن عمير من إحكام قبضته، وحظي اقتراحه الخاص بالدمج بين شعبة المكافحة و(هشاي) التابعة للوكالة، بتأييد موشيه سنيه وشاؤول أبيجور. وهكذا تم توحيد شعبة المكافحة و(هشاي) في صيف ١٩٤٢ - أي في الوقت الذي كان فيه رومل يقف بمدرعاته على أبواب مصر. وكان رئيس المخابرات الموحدة خاضعا مباشرة لرئيس القيادة القطرية. وكان يساعده في عمله، مجلس مكون

من ثلاثة أشخاص هم: زئيف شيرف ممثل الشعبة السياسية- وعلى وجه الخصوص في المجال العربي- وكترئيل كيتس- ممثل الشعبة اليهودية في الوكالة اليهودية، وموشيه كرميل- ممثل الموساد للهجرة الثانية.

وهكذا، تم التأكيد على أن هذا الجهاز، سيزود ثلاث جهات بالمعلومات: الهجناه، والشعبة السياسية في الوكالة اليهودية والموساد للهجرة الثانية. كان عمير هو الرجل الأول في (هشاي)، وكان الثلاثة يطلعونه على المشاكل التي تواجهها الجهات التي يمثلونها.

وجد عمير نفسه يواجه مشكلتين مركبتين: بنية المكتب المركزي، وتنظيم العمل الميداني. وفي نهاية المطاف، قرر ان يبني المكتب المركزي على اربع شعب رئيسية:

- الشعبة العامة: والتي كانت مهمتها تتمثل في معالجة قضايا الشرطة ومؤسسات السلطة وعمليات المبادرة الخاصة التي تقوم بها (هشاي)- عندما اتسعت النشاطات تم نقل مسألة معالجة البريطانيين إلى قسم خاص، وقد ترأس هذه الشعبة، موشيه بار ايلان وكان شموئيل جينزي سكرتيرا له.

- الشعبة اليهودية والتي كانت تعمل في مجال معالجة قضايا المنشقين، وقد ترأسها يوسف كريب، وهو معلم، وكان يعمل في (هشاي) كمتطوع. وفي تشرين الثاني، ومع اتساع العمل، طوّل كريب بالاستقالة من التعليم، وتكريس وقته لهشاي.

- الشعبة الشيوعية: والتي عالجت علاقات موسكو مع الحزب الشيوعي في إسرائيل وترأسها الدكتور ديفيد أريان، والذي كان وحتى هجرته إلى فلسطين، مسئولاً عن الشعبة الشيوعية في شرطة برلين، وكان أريان، يعمل آنذاك كموظف كبير في بنك.

• الشعبة العربية، وترأسها عمير، وكان يقوم بتركيز جميع النشاطات والأعمال التنفيذية.

ومما لا شك فيه، أن عمير كان يعتبر نفسه ممثلاً للهجناء في أوساط الإدارة الجماعية التي ترأست جهاز الاستخبارات وكانت الهجناء ذات شأن كبير في عدة مجالات هي:

أ- المعلومات في كل ما يتعلق بالأمن الداخلي في صفوفها، أي المعلومات التي بحوزة الشرطة البريطانية حول الهجناء. وقد عملت هشاي في مجال ترويض وزرع المعلومات الكاذبة والمفتعلة، في أوساط البريطانيين.

ب- معلومات تتعلق بالهجرة غير المشروعة .

ج- معلومات في مجال شراء الأسلحة.

وكما يبدو أن (هشاي) لم تكن مطالبة فقط بالحصول على معلومات، بل أيضاً العمل على صعيد تنفيذ صفقة شراء.

د- كانت الهجناء في حاجة إلى معلومات حول مخططات مهاجمة الاستيطان

اليهودي.

هـ- معلومات للتخطيط للعملية التي تبدأ وتنتهي في (هشاي) - المعلومات

الاستخبارية التكتيكية- ومن الجدير بالذكر أن (هشاي) قامت بتنفيذ عمليات بنفسها.

وعندما بدأ عمير شغل منصب رئيس (هشاي) مطلع عام ١٩٤٢، لم يكن

لهذه المنظمة حتى ذلك الحين طابع قطري. وغالبية المناطق المسكونة بالعرب، كانت

تعتبر بمثابة مناطق (خارج البلاد). وكانت (هشاي) تتطلع، على أبعد تقدير، لأن

تكون منظمة استخبارية شاملة للاستيطان اليهودي كله، وربما سيصبح بمقدوره

آنذاك، تغطية مناطق قريبة أخرى من الاستيطان اليهودي، أو المناطق التي تعتبر

حيوية لإدارة المواصلات بين مناطق الاستيطان بصورة منتظمة.

وفي ظل هذا الوضع، فإن قسما لا بأس به من نشاطات (هشاي)، ذهب أدراج الرياح، فيما لم يستنفذ قسم آخر كامل طاقته. لقد تمثل العائق الرئيسي في ضعف المنظمة، وغياب قيادة قطرية فعالة، وإطار استيطاني شامل ذي صلاحيات، هذا إضافة إلى النقص في المال.

بنى عمير المنظمة القطرية على أساس عدة مبادئ، وكان أهم هذه المبادئ هو أن يأتي تقسيمها بصورة موازية لتقسيمية، الهجناه، وعلى أن يعين ضابطاً لوائياً من (هشاي) إلى جوار كل قائد لواء، وضابطاً قضائياً إلى جانب كل قائد قضائي، وبهذا الأسلوب، سيصبح لدى قائد الهجناه مصلحة مباشرة في العمل الاستخباري في منطقته، وسيستخدم المعلومات بالصورة الصحيحة.

وقد جاء في اللائحة التي نشرت في الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٢، حول بنية هشاي:

أ- تندمج هشاي في إطار تشكيلات منظمة الهجناه، وتبقى على اتصال مع أعضائها.

ب- يتم تعيين ضابط استخبارات في كل فصيل يتم تجنيده.

ج- يتم تعيين ضابط استخبارات في كل قطاع.

د- يتم تعيين ضابط استخبارات للخدمات في كل قسم مخابرات قضائي أو بلدي لا ينضوي تحت لواء قطاع.

بيد أن هذه المبادئ البسيطة لم تخرج إلى حيز التنفيذ الفعلي في الشعبة العربية التي كان يديرها عيزرا دينين، ويرجع ذلك لسببين:

أولاً: تم اختيار مسئول الأمن في الشعبة وفقاً لخبراتهم في المجال العربي، ووفقاً للصلات التي يقيمونها مع العرب، لذا، لم تكن هناك أي علاقة بين مخططاتهم وبين التقسيم اللوائية للهجناه.

ثانياً: كان دينين يهدف بصورة مقصودة لأن يكون مستقلاً، وغير تابع لأي جهة. وامتنع عن قبول الخضوع لقادة الهجناه اللوائيين. ويرجع السبب في ذلك، إلى طابعه

المستقل، وربما أيضا، لشعوره بأن مسئولين في الهجناه، وبعض مسؤولي (هشاي) أيضا، يتعاملون مع العرب باستخفاف مما حرمهم من التشخيص العملي للأمور، وجعلهم غير صالحين لمعالجة القضايا العربية بصورة جديّة.

لقد تغلب عمير على مشكلة النقص في الميزانيات المالية، بصورة ذكية للغاية، فقد كان جميع ضباط هشاي اللوائيين والقضائيين تقريبا، نواطير رقباء يتلقون مخصصاتهم الشهرية من حكومة الانتداب، باستثناء الضباط مسؤولي المدن الكبرى. ولا شك أن لهذا الترتيب أهمية كبيرة، فقد كانت الشرطة البريطانية، هي أحد مصادر المعلومات الأساسية، وكان قادة النواطير مندرجين تحت لوائها، ويجرون اتصالات دائمة وشاملة مع قادتهم البريطانيين، بل ووضعت تحت إمرة بعضهم سيارات ومخصصات وقود. ولم تكن وظائفهم كنواطير تشغلهم وقتا طويلا، لذا توفر لديهم الوقت الكافي، والفرصة لجمع المعلومات والقيام بأعمال الاستقصاء، دون أن يثير ذلك أي شكوك. كما كان بمقدور النواطير التحرك بحرية تامة أينما يشاءون.

ومثلما أشرنا آنفا فقد كان سلاح النواطير القطري قريبا- بصورة عامة- في بنيته للمبنى اللوائي للهجناه، ولهذا السبب، كان ضباط الألوية قريبين من قادة الألوية، وكذلك ضباط الأقضية وكان ضباط (هشاي) عضوا في قيادة اللواء أو القضاء ويشارك في جلسات الهيئات العامة، بيد أنه كان على الصعيد القيادي خاضعا لرئيس (هشاي).

ورغم أن العديدين من قادة الألوية كانوا يرفضون هذا الترتيب، إلا أن مزاياء كانت أكثر من مساوئه. فقد أكسبتهم هذه الطريقة إمكانية اتصال سريع ومباشر، في كل ما يتعلق بشئون هشاي إلى المركز، وبتنظيم سري منظم، وهو الأمر الذي يعتبر شديد الأهمية.

ولم يحل الإطار الجديد محل الإطار الذي استخدمته الشعبة العربية برئاسة عيزرا دينين، بل عملت بصورة مقابلة لها. واشتغل ضباط هشاي اللوائيون أيضا

بالقنئون العربية، وقدموا تقارير حولها للمكتب، والذي كان يديره يعقوب شمعوني بالتعاون مع يهوئع فلمون، وقد بقي الإطاران قائمين حتى إنشاء الدولة، دون أن تحدث أي احتكاكات بين الطرفين، بفضل وجود دنيين على رأس (هشاي)، وربما لو وجد شخص آخر بدلا منه، لكان سيثير الكثير من المشاكل.

لقد استمر عمل القيادة الثلاثية التي أشرنا إليها آنفا، والتي هي نتاج للأمر الدائم رقم -٦٢، حتى صيف ١٩٤٢، حينما عين زئيف شيرف سكرتيرا عاما للشعبة السياسية في القدس واستقال من (هشاي)، وبقي المكتب برئاسة إسرائيل عمير.

كان لكل رئيس من رؤساء الشعب مساعد أول- سكرتير الشعبة- وتتمثل مهمته الرئيسية في معالجة المواد الداخلة والخارجة، وإدارة الأرشيف وقد وضع تحت إمرته عدد من العمال وفقا للحاجة.

ووفقا للتركيبة آنفة الذكر، كان رئيس هشاي خاضعا لرئيس الهيئة القطرية. لقد كانت (هشاي) في حقيقة الامر عبارة عن وكالة معلومات، أي بمثابة جهة لجمع المعلومات الضرورية في جميع المجالات العسكرية والسياسية. هذا، ولم تحظ الجهود التي بذلها خبراء الهيئة على صعيد إعداد المعلومات وتأكيدها ووضعها في صيغة وثيقة ذات مغزى، بنجاح كبير، في حين قامت الشعبة السياسية في الوكالة اليهودية، بهذا الدور، بصورة جيدة، مما أتاح لها الفرصة لتحديد سياسة الحركة الصهيونية والاستيطان اليهودين بل وأيضا سياسة الهجناه. وإزاء خضوع هشاي لرئيس القيادة القطرية أو للقيادة العليا للهجناه، فقد كان من الطبيعي أن يتم تخطيط سياستها ووظيفتها طبقا لاحتياجات الوكالة اليهودية، والتي كانت تقوم أيضا، بتحويل العمليات.

وقد شاركت منظمة دنيين- الذي كان يعتبر نفسه أكثر ارتباطا بالوكالة اليهودية وشعبتها السياسية من ارتباطه بالهجناه- في النشاطات ذات الطابع السياسي. وتأسيسا على هذا الوضع، نشأت العلاقة بين رئيس (هشاي) ورئيس القيادة القطرية، التي تعتبر جهة مدنية موجهة. ومن الجدير بالذكر، أن علاقته مع رئيس الأركان-

وهو الجهة التنفيذية- كانت أقل. ورغم أنه لم يكن لهذا الوضع أهمية كبيرة، على صعيد الممارسات اليومية، إلا أن أهميته تكمن في أنه يحدد الأسس السياسية.

إن تمحيص هذه الحقيقة، يجعلنا نطرح مسألة رئيسية تشغل المخابرات في شتى أنحاء العالم، وفي إسرائيل أيضا، وهي: هل يجب أن تكون هناك علاقة بين التبعية القيادية للجهة الاستخبارية، وبين المجال الذي تعمل فيه؟

ومن الجدير بالذكر، أن غالبية الدول التي تستخدم مخابرات (إيجابية) تعتمد إلى الفصل المبدئي بين العمل في المجال العسكري والعمل في المجال السياسي، والذي يعتبر أرفع مستوى عندما يتعلق الأمر بتحديد السياسات الوطنية. وتصبح هذه السياسة أصح، عندما تتعلق بجهات ذات طابع أبحاث استخبارية، وتصبح أقل أهمية، عندما تتعلق بمجال جمع المعلومات.

لقد كان الأمر على هذا النحو في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وأيضا في الاتحاد السوفيتي. فوكالة المخابرات الأميركية (سي. آي. أيه) هي وكالة مدنية، وتخضع للجنة وزارية، يرأسها الرئيس الأميركي، وهي تعمل بصورة رئيسية في المجال المدني، في حين يجري إعداد التقديرات العالمية في المجال العسكري في وزارة الدفاع الأميركية، وبالتالي، فإن وكالة المخابرات الأميركية المدنية، خاضعة للقيادة العسكرية، بيد أن تقديراتها والقضايا الأساسية التي تتابعها هذه الوكالة تخضع للهيئة الوزارية ولرقابتها، والقانون ينص على ذلك.

ويمكننا القول، أن الأجهزة الاستخبارية التي قامت في (أرض إسرائيل) قبل قيام الدولة كانت تقوم على نفس الأساس آنف الذكر، بيد أن الوضع الآن مختلف، فالاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، هي التي تقدم التقديرات الاستخبارية الوطنية. ولربما كانت بعض الصعوبات التي نواجهها فيما يتعلق بفهمنا لطبيعة توازن القوى بين الجهات الاستخبارية في تلك الأيام، راجعا- على ما يبدو- إلى الوضع الغربي

الذي تعيشه إسرائيل، حيث لا يوجد لديها مخبرات سياسية بالمفهوم الكامل، على غرار ما هو معمول به في الدول الأخرى.

ترى هل تلقى عمير عندما تسلم وظيفته توجيهات دقيقة حول ما هو مطلوب منه؟ هل حددت له طبيعة المعلومات الأساسية التي يجب عليه الحصول عليها؟ ويرد عمير على هذه التساؤلات بالقول: خضت تجربة مماثلة، عندما أوكلوا إلي إدارة الصناعات العسكرية، حيث لم يعلموني بما يتوجب علي عمله، وقد درست، وحدي، ما يجب عمله، وهكذا، حدث أيضا، عندما تسلمت إدارة (هشاي). ومن الجدير بالذكر، أن (هشاي) لم تعمل -خلال فترة رئاسة عمير لها- على جمع المعلومات خارج حدود فلسطين.

أما الشعبة السياسية للوكالة اليهودية، فقد كانت تقوم بعمليات جمع معلومات سرية في الدول المجاورة-العراق وسورية ولبنان ومصر- وقد استخدمت، في هذا المجال، رجال الهجناه وهشاي، وعلى وجه الخصوص وحدة المستعربين التابعة لمنظمة البلماح. والتي لجأت إلى استخدام العديد من الوسائل في مهمتها.

تمت إقامة وحدة تصوير واستنساخ بطاقات هويات في (هشاي)، وحصلوا من الوكالة اليهودية على آلة تصوير معطوبة بيد أن ميزتها كانت تتمثل في قدرتها على تصوير الوثائق بحجمها الطبيعي في غضون فترة قصيرة. وقد تم إصلاحها، وبدأ بعض موظفي الهيئة باستخدامها، فيما حصل ضباط هشاي، بتشجيع جهات في الشرطة والوزارات والمكاتب الحكومية، على الملفات، ومن ثم أحضروها لتصويرها فورا وإعادتها. ولم يمض زمن طويل، حتى أثمرت هذه المبادرة نتائج كبيرة.

وذاذ يوم علمت (هشاي) أن بالإمكان إخراج دليل الشيفرة- الذي يستخدم لتبادل البرقيات بين لندن والقدس وباقي أنحاء الإمبراطورية- من إحدى الخزائن في القدس لمدة ساعات معدودة، وقد استغرق الإعداد للعملية حوالي شهر، وحينما أن الأوان، تم جلب عدة أجهزة تصوير إلى مكتب (هشاي) في القدس والعديد من الأفلام.

وفي الليلة الأولى، لم ينجحوا في إحضار الدليل، بيد أنهم نجحوا في الليلة الثانية، وفي غضون عدة ساعات تم تصوير صفحاته الأربعمئة والخمسين.

وبفضل هذه الكاميرات، يمكن أن نعثر اليوم، في ملفات هشاي، على نسخ من برقيات تم تبادلها بين حكومة الانتداب البريطانية، ووزارة المستعمرات، ونسخ لبرقيات حكومية مترجمة إلى العبرية منذ سنوات الأربعينات. ومن ضمنها برقيات تتضمن معلومات مسهبة، حول الإتسل والهجناء وليحي، وحول عمليات تفتيش للإستيطان اليهودي، تعترم السلطات البريطانية إجراءاتها، بل وأسماء مطلوبين من اليهود، للسلطات الإنتدابية، والأسماء الشيفرية للعمليات التي يجري التخطيط لها.

وفي تشرين الثاني ١٩٤٣، وعندما قام البريطانيون بأوسع عمليات التفتيش في كيبوتس (رمات هكوبيش) - والذي أسفر عن مقتل أحد أعضاء الكيبوتس، وإصابة سبعة عشر آخرين بجراح، جرى في نفس الليلة حل شيفرة التقرير المشوه الذي بعثت به السلطات الإنتدابية إلى وزارة المستعمرات في لندن. وفي صبيحة اليوم التالي نشرت الصحف العبرية حقيقة ما حدث.

ومن الجدير بالذكر، أن عمير رد لاحقاً على السؤال القائل: ما هو أفضل إنجازات (هشاي) تحت قيادته؟؟ بالقول: الحصول على شيفرة الاتصالات اللاسلكية التي تجريها الشرطة.

وكانت (هشاي) تواجه مشاكل وصعوبات كبيرة جداً على صعيد حل الشيفرات، وكانت تبذل محاولات جادة من أجل ذلك، إلى الدرجة التي حدثت بشرطي يهودي، للعمل على إخراج الشيفرة من جيب ضابط بريطاني.

وفي حالة أخرى، قام رجال الشرطة اليهود بوضع ورقة (كربون) بين الأوراق التي يكتب عليها رسائله، ثم مقارنتها بالشيفرة. كما اعتاد اليعازر جرشمان، الذي جند لهشاي تل أبيب عام ١٩٤١، إستغلال المفاتيح التي بحوزته بوصفه شرطياً في يافا، والدخول إلى مكاتب المخابرات البريطانية، إبان نوبات حراساته الليلية،

ونسخ الشيفرة الأسبوعية المبرية التي كان الضباط غير الحذرين يتركونها في أدرار مكاتبهم.

ويقول (حاييم بن مناحم) رئيس هشاي في القدس: قمنا بتجنيد موظف بريد في تل أبيب، والذي قام بدوره بجلب نسخ عن البرقيات التي كانت ترسل إلى المندوب السامي، وشخصيات أخرى في السلطة الإنتدابية.

إن كمية المعلومات الاستخبارية التي تمكنت هشاي من الحصول عليها من البريطانيين تبدو مذهلة جدا، على الصعيدين الكمي والنوعي، وخصوصا إذا ما أخذنا بعين الإعتبار، أن قسما بسيطا منها فقط بقي محفوظا. وقد اشتملت المعلومات التي حصلت عليها (هشاي) على معلومات عن البريطانيين ضد الهجرة غير المشروعة، وتقارير استخبارية داخلية من المباحث وتقارير استخبارية دورية، من الوحدات العسكرية.

إن مراجعة تلك المواد تشير بوضوح، إلى أنه لو تم جمعها، وترتيبها في صورة واحدة، وقام خبراء بتحليلها لما توصلوا إلى تفاصيل دقيقة، فقط حول تركيبة الوحدات والقوات البريطانية في البلاد والشرق الأوسط، بل لكان بالإمكان أيضا تقدير خطوط السياسة البريطانية العامة. بيد أن هذه المهمة، كانت أكبر من طاقة (هشاي) آنذاك، لذا تم استغلال المعلومات لأهداف تكتيكية.

وكانت المعلومات تنقل عبر شبكة اتصالات متنوعة مع الرسل: في ملابسهم، وأحزمة على بطونهم، وحتى في (صدريات) النساء.

وكان البريد، في البداية، ينقل مرتين أسبوعيا، ثم أصبح ينقل ثلاث مرات أسبوعيا، إضافة إلى الحالات الخاصة. وكانت الفتيات اللاتي تنقلن الرسائل، يسافرن في الحافلات في جميع الظروف والأحوال، رغم مخاطر التفتيش الفجائي، ومخاطر الهجمات التي يشنها العرب.

وفي عام ١٩٤٣، عقدت، في إطار الهجناه، أول دورة ضباط مخابرات، وكان غالبية المشاركين من (هشاي)، وربما كان ذلك يرجع إلى أن من مهمة (هشاي) تزويد الهجناه بالمعلومات العسكرية. وقد سعى القائمون على الدورة، إلى توحيد مستويات المشاركين على الصعيد المهني، وتعليمهم كيفية الحصول على المعلومات التي تحتاجها الوحدات العسكرية، والتي يجعل الافتقار إليها، مهمتها صعبة. وقد شارك في الدورة، حوالي ثلاثين طالبا من شتى أنحاء البلاد.

وقد تم التركيز في الدورة على العدو العربي، وربما كان عدم انشغال الدورة بضرورة متابعة البريطانيين والمنشقين، عائدا إلى أن هذين الموضوعين كانا سريين للغاية، ولربما أيضا نظرا لأن النزاع مع البريطانيين كان سياسيا، والدورة هي عسكرية، أي أقرب لطبيعة النزاع مع العرب. ودرس الطلبة خلال الدورة الكثير حول العدو العربي: المنطقة، العدو، والقرية العربية والتي تعتبر قاعدة الانطلاق لأعمال العداء العربية، والزعامة العربية، والتناقضات القائمة في أوساطها. كما درس الطلبة وسائل فنية تستخدم خلالها أعمال المخابرات، مثل التصوير، ورسم هياكل الخرائط للمناطق وغير ذلك، كما قاموا بجولات راجلة في المناطق العربية.

أقيم مركز (هشاي) في الغرفة الخلفية من الطابق الثاني من مبنى صندوق القروض التابع للهستدروت. وكان من المعتاد وضع أرشيف (هشاي) ليلا في حقائب وتخبئتها تحت سرير الياهو بن حور، قائد لواء القدس. واتخذت العديد من وسائل الحذر في ساعات النهار أيضا، فتم تزويد العاملين في هشاي بطاولات خاصة ذات درج سري لإخفاء المستندات الخاصة حينما تجري عمليات تفتيش مفاجئة، ووضع مواد على الطاولة تتلاءم مع المهمة (الغطاء) الموكلة إليهم.

وفي أيلول، تم إيكال أمر أرشيف (هشاي) إلى يعقوب شمعوني وهو من مواليد برلين عام ١٩١٥، وقد هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٣٥. ونظرا لاهتمامه

الشخصي الكبير بالوسط العربي، تعلم اللغة العربية بجهده الذاتي، وباستخدام كتب تعليم ألمانية للغة العربية.

وفي أيلول ١٩٤١، بدأ شمعوني العمل مع يعقوب عينية في الأرشفة العربي. ثم عين سكرتيراً للشعبة العربية، حيث كان يتوجب عليه تصنيف المعلومات التي تصل إلى الشعبة شفها وكتابيا، وإرسال المعلومات الضرورية، وتوجيه الفروع بشأن جمع المعلومات الأخرى.

ورغم أن تلك الفترة شهدت هدوءا نسبيا، بيد أن فروع المخابرات المختلفة لم تكف عن إرسال التقارير حول الاستعدادات الجارية لاستئناف العصابات لأعمالها. ويقول شمعوني أنه لم تكن لديه في تلك الآونة، صلاحيات لتكليف أشخاص بعمليات تنفيذية، ورغم ذلك، طوّل بالعمل على بناء أسلوب تنفيذي يتيح الفرصة للعثور، بصورة سريعة على معلومات حول الأشخاص العرب المعادين لإسرائيل.

وقد عثر شمعوني في الملفات الموجودة على مواد (بيوغرافية) على مستوى رفيع، حول رجال العصابات العربية، وكان قد تم إعدادها من المعلومات والشائعات التي يسمعها حراس الحقول، والمخاتير والتجار الذين كانوا يحصلون على هذه المعلومات من مخبريهم العرب. بيد أن المشكلة العويصة التي واجهته، هي كيفية تشخيص الأشخاص وفقا لأسمائهم، نظرا لأن غالبية مسئولي الجهات الاستخبارية، لم يكونوا يجيدون العربية، وكانوا يكتبون أسماء أعضاء العصابات العرب وفقا لما ينطقها القرويون، الأمر الذي خلق صعوبة بالغة على صعيد تصنيف أسمائهم تصنيفا أبجديا، وقد أخذ شمعوني تلك الملفات إلى منزله، في (بات يام) وعكف على إعدادها وتصنيفها عدة أشهر حتى نجح في ذلك. وفي مطلع عام ١٩٤٣، عاد الأرشفة العربي إلى مكاتب (هشاي)، وهو يضم آلاف البطاقات. وكانت هشاي تحتفظ بالأرشفة أثناء الليل في منزل المعلم موشيه بركاي وتنقله صباحا إلى مكاتبها. وقد بدأت صفحات هذا الأرشفة تتضخم مع مرور الأيام، وخصوصا في أعقاب فرض

شمعوني قراءة الصحف العربية، وقد اكتشف فيها كنزا خفيا، ويقول شمعوني: "أشعر بالخجل للاعتراف بأنه لم يخطر ببالي أو ببال عيزرا دنين من قبل، مدى ضرورة قراءة الصحف العربية، حتى سألني الياهو ساسون ذات يوم: هل تستغلون الصحف العربية؟ هل تقرأونها؟ وهكذا بدأنا متابعة صحيفتي فلسطين والدفاع. وهكذا تمكن من تصحيح أسماء الشخصيات العربية نظرا لورودها في الصحف بصورتها الصحيحة. كما أصبح بالإمكان، توجيه رجال المخابرات الميدانيين، نحو الأهداف التكتيكية، نظرا لإمكانية العثور على التصريحات السياسية التي تطلقها الشخصيات المختلفة، في الصحف، وبصورة دقيقة.

ومن الجدير بالذكر، أن الصحف العربية كانت في تلك الأونة غنية جدا بالمعلومات التي تنشرها.

لم يحظ شمعوني ويونه شولمن رئيله، الذي ضم إليه كمدير للأرشيف، بالكثير من التقدير في البداية، فقد ألفنا أن يستخف الميدانيون في المجالات الإستخبارية، بعمل موظفي (الأوراق والملفات).

لقد واجه شمعوني هبيكه- الذي لم يكن يعرف اللغة العربية، ولم يسبق له أن عمل مع العرب- تعاملًا عدائيا لدى الميدانيين الاستخباريين، عندما بدأ يوجه الأسئلة، ورغم ذلك، فقد أصر على ضرورة تقديم تقارير منظمة، فقد كتبت جميع المعلومات الواردة من العرب، على قصاصات ورق صغيرة. وكى يحسن وضعه، تجول شمعوني مع دنين وفلمون في العديد من الأماكن، واجتمع بالعديد من ضباط الارتباط الاستخباريين، وشرح لهم تطلعاته بشأن التقارير.

استئناف العمل في "ملف القرية العربية"

عندما هدأت أحداث ٣٦-١٩٣٩، توقف العمل في (ملف القرية العربية). بيد أن عمير، وبالتعاون مع دنين وفلمون، أصدر أمرا لمواصلة بناء ملف القرية

العربية، وخصوصا على أرضية الصعوبات التي بدأ شمعوني يواجهها على صعيد تنظيم المعلومات في أرشيف المكتب.

وفي إطار العمل على تحسين العمل المنهجي، تم إعداد استمارة جديدة أكثر وضوحا وتحديدا للهدف. ولم تتضمن الاستمارة تفاصيل يمكن الحصول عليها بصورة أفضل من مصادر علنية. وقد تم توحيد الأسئلة والإجابات وصياغتها بمصطلحات موحدة. من أجل تسهيل عملية التوثيق. وهكذا أخذت عملية "التوثيق الأخضر" تبنى بصورة تدريجية، حول القرى العربية- سميت بالأخضر لأن البطاقات والملفات كانت ذات لون أخضر.

تم تقسيم البطاقات المطبوعة إلى شعب، ووضعت داخل الملف استمارة مفصلة، بدأت تصبح أكثر تحديثا رويدا رويدا، ويتم إثراؤها بالمعلومات، بصورة مكثفة، عبر التقارير التي كانت تتدفق على مكتب (هشاي) من رجال المخابرات، والجوالين.

نموذج بطاقة خضراء:

١- معطيات:

الاسم، الاسم بالانجليزية، المنطقة، الشرطة، المواصلات- نوع الطرق، وسائل المواصلات، هاتف، كهرباء، مصادر إقتصادية أساسية، مركز الشبيبة، ملاحظات.

٢- القوة:

الانتماء العرقي القبلي، الديني، العدد- الرجال ما بين ١٦-٥٠ سنة، الأسلحة، تقديرات الكفاءه- محتوى، تاريخ- أشخاص، ملاحظات.

٣- مصادر:

خرائط، ملف القرية، صور، ملاحظات.

لقد أثبتت هذه البطاقات جدواها الكبيرة في النصف الثاني من الأربعينات، وخلال حرب عام ١٩٤٨. وقد شارك في جمع المعلومات منظمة البلماح وأسلحة الميدان.

ولم يتم إدراج المدن العربية في إطار هذه البطاقات، لأن إيرادها كان يتطلب إنتشاراً أوسع بكثير من قدرة (هشاي). ورغم ذلك جمع قادة مناطق معلومات عن المدن العربية. ولم يتم تغطية التسعمائة قرية عربية في البطاقات، فقد وصل عدد الملفات إلى ستمائة ملف فقط، وشملت القبائل البدوية.

ولم تكن قيمة المعلومات الموجودة في الملفات موحدة، وتراوحت ما بين جيدة جداً ومشكوك فيها. وتجدر الإشارة إلى أن الشمال غطي بصورة أفضل من الجنوب، ويرجع ذلك إلى الانتشار الجغرافي للاستيطان اليهودي، وقدم هذا الاستيطان.

وقد اتضح أن بعض العملاء البدو كان يخلطون المعلومات التي يجلبونها رغبة منهم في الحصول على المقابل المادي دون تعريض أنفسهم للخطر. ويقول يعقوب عيني - مسئول الشؤون العربية في القدس: أنه كان يدفع ثلاث جنيهات فلسطينية لكل عميل عربي.

وفيما بعد عمد شمعوني إلى إصدار مجلة معلومات خاصة بالشعبة العربية تحت اسم "في الجماهير العربية"، وكانت توزع مرة واحدة أسبوعياً في أوساط القيادة العليا والوكالة اليهودية. ووزعت المجلة على أنها سرية للغاية، رغم أن المعلومات التي كانت تشتمل عليها، ليست سرية، ولكن مصادر تلك المعلومات هي السرية.

قام إياهو ساسون بإدارة الاتصالات المهمة مع المؤسسة السياسية العربية والزعماء العرب خارج (أرض إسرائيل). وكان ساسون نشيطاً من نشطاء الحركة الوطنية العربية التي بدأت تتبلور في سورية ولبنان في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

لقد كان يعرف العديد من الزعماء البارزين في الحركة الوطنية العربية، وكان مقبولا لديهم، وكان بعضهم زملاءه بالدراسة في جامعة بيروت. بيد أن العلاقة بين (هشاي) وساسون كانت ضعيفة ومقلصة جدا حتى عام ١٩٤٣. ولم تتعزز العلاقات والتعاون بينهما، إلا عندما ارتفعت درجة أهمية المناحي السياسية، حتى تم تشكيل لجنة للشئون العربية بعضوية ساسون ودينين وفلمون. ووفقا لماهية النقاش كان يتم إضافة ثلاثة أعضاء آخرين إلى دائرة النقاش ممن يعتبرون ضليعين في الشئون العربية. وكانت العلاقة بين أقطاب اللجنة الثلاثة شديدة الحساسية. فقد كان دينين-الرجل الميداني المتميز يقدر كفاءة ومواهب ساسون، بيد أنه كان ييدي تحفظا من الاعتبار الكبير الذي يولييه لوزن الزعماء العرب وقدراتهم، هذا إضافة إلى أن ساسون، لم يكن ينتمي إلى منظمة الهجناه، ولم يكن ميدانيا، بل كان أحد رجال (الصالونات) والحوارات السياسية.

ويتضح من أقوال فلمون أيضا، أنه كان يشعر بالتحفظ تجاه ساسون، كما أن ساسون كان ييدي تحفظا تجاه الاثنين.

وفي ربيع عام ١٩٤٣، تم تشكيل هيئة جديدة لجمع المعلومات، تحت اسم وحدة (هشاحر)-الفجر، والتي تم تشكيلها في السرية (ج) التابعة لمنظمة (البلماح) وضمت مجموعة من قدامى وحدة المستعربين في سورية، والتي تم حلها آنذاك، إضافة إلى أعضاء جدد جرى تنظيمهم. وتم إدخال أعضاء هذه الوحدة في دورة تدريبية سرية للغاية في قرية (حوجلة) الواقعة في غور (حيفر)، وحتى عام ١٩٤٤ إتسعت صفوفها، وأصبح عدد أعضائها يتراوح بين أربعين حتى خمسين عضوا. وكلفت الوحدة بجمع معلومات في الأوساط العربية، واستعانت بها (هشاي) في عمليات المبادرة.

وفي عام ١٩٤٤، اتخذ قرار بتغيير مكان قيادة هشاي، وأعيدت غالبيتها إلى القدس، باستثناء الأرشف الأخصر، الذي بقي في تل أبيب.

بدأت الحرب تقترب من نهايتها، وحظيت القضايا السياسية بأهمية أكبر، وتم الاتفاق بين الشعبة السياسية، وبالتشاور مع القيادة العليا لمنظمة الهجناه، على أن يقوم (هشاي) بتوطيد علاقاته مع الشعبة العربية التابعة للشعبة السياسية، في الوكالة اليهودية وتم إخلاء مكان شمعوني ومساعديه، في مبنى المؤسسات الوطنية.

أدار يوسف كريب، في نفس تلك الفترة، الشعبة (د) وهي الشعبة المخصصة للمنشقين، وقد بدأ العمل في إدارة السفن عام ١٩٤٢، وفي نفس الوقت، واصل العمل كمعلم، ولم يتفرغ لعمل الشعبة إلا عام ١٩٤٤، عندما ازدادت واتسعت نشاطاتها بصورة كبيرة.

وكانت مصادر كريب متنوعة، من الأوراق والمعلومات التي تصله، ومن الصحف، وأرشيبي الإتسل وليحي، ومن أوساط الحكومة، ومن المراقبين الذين يجرون اتصالات مع المنشقين، إضافة إلى الأشخاص الذين تم زرعهم في أوساط المنشقين، وعملوا هناك مع تعريض حياتهم لخطر جسيم جدا.

وقد تم تصنيف المعلومات، لكل شخص من المنشقين إلى ثلاثة أصناف: معلومات شخصية حوله، معلومات جغرافية، تتعلق بمكان وجوده وسكنه، ومعلومات موضوعية بخصوص القضية ذات الصلة به.

وكي نوضح مدى أهمية عمل هذه الشعبة يجب أن نشير إلى عدة تطورات سياسية. فقد كان هناك تعاون بين منظمة الإتسل والبريطانيين، طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية، وحتى ربيع ١٩٤٤، بيد أنه لم يكن هناك تعاون بين الإتسل والهجناء.

ورغم المحادثات التي جرت في كانون الأول ١٩٤٠ بين برال كتسنلون والدكتور أرييه ألتمان، بل وإعداد صيغة هدنة بين اليمين واليسار، بيد أن هذه الهدنة لم تخرج إلى حيز التنفيذ الفعلي.

وقد أشرنا انفا إلى قضية سرقة الأسلحة في هرتسلييا، والتي اعتبرت لها منظمة الهجناه تحديا لا يطاق.

وهناك قضية أخرى حققت فيها (هشاي) هي قضية (زيتوني) موشيه روتشتاين، وهي القضية التي تعتبر مؤامرة دبرتها منظمة الإيتسل لشرخ وتمزيق الهجناء، من خلال وثائق تخطيط سرقت من هيئة الأركان العامة. وقد ازداد الوضع خطورة حينما حدث انقسام في صفوف الإيتسل.

وفي أعقاب مقتل ثلاثة من رجال الشرطة في كانون الثاني ١٩٤٢ - اثنان منهم من اليهود - بوساطة لغم مفخخ وضعته منظمة ليحي على سطح أحد المنازل في تل أبيب، أُلقيت على عاتق (هشاي) مهمة العمل ضد مجموعة شتيرن. وقد قامت جماعة منظمة البلماح، باعتقال الكثيرين من جماعة شتيرن والتحقيق معهم، وقد قاد التحقيقات إيجال ألون، وقد أطلق على تلك التحقيقات اسم "الموسم الصغير". وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحقيقات، جرت دون أن يكون لها أي علاقة بالسلطات البريطانية بل ربما كان الأمر عكسيا، حيث جرت محاولات لإنقاذ رجال شتيرن من أيدي البريطانيين بمن فيهم شتيرن نفسه.

وعندما توسعت أعمال الشعبة، طلب كريب من عمير أن يعين له مساعدا للعمل في الأرشفة، فوافق مبدئيا، وفي مطلع عام ١٩٤٤ وبينما كانا عائدتين من جولة في هرتسليا في سيارة عمير، أشار عمير إلى شخص كان يقف بالانتظار إلى جانب الطريق، وقال لكريب: هذا هو مساعدك في الأرشفة، وكان ذلك الشخص ايسر هرنيل (هلفرين).

في الخامس من تشرين الثاني ١٩٩٤، قتل اثنان من أعضاء منظمة ليحي والذين تم إرسالهم إلى القاهرة من البلاد - لقتل اللورد موين - وزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط، وقد أطلق الاثنان الياهو حكيم، وإياهو بن تسوري، النار على اللورد إيان توجهه بسيارته إلى مكتبه. ورغم أن موين كان معروفا بعدائه للصهيونية، ويؤيد (الكتاب الأبيض)، فقد أثارت عملية القتل غضبا عارما في الاستيطان كله.

وفي شباط ١٩٩٤، أعلنت منظمة الإتسل عن تمرد لها ضد البريطانيين. وحتى نيسان، تم تنفيذ عدة عمليات ضد مؤسسات الحكومة البريطانية الانتدابية، وقد صاحب هذه العمليات، حملة دعائية واسعة، دعت إلى التمرد الاستيطاني العام، ضد التواجد البريطاني، والقيام بعمليات ترغم البريطانيين على الخروج من البلاد. ورغم ذلك، دعت الإتسل، بصورة متناقضة تماما، إلى إبقاء التحالف التقليدي مع بريطانيا من أجل إنجاز أهداف الصهيونية، وإقامة دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن فورا. دارت في تلك الأونة اتصالات بين منظمتي "إتسل" و"ليحي" بهدف التوصل إلى تعاون، بيد أنهما لم تتوصلا إلى تسوية، نظرا لأن "ليحي" لم تكن تصدق إمكانية ابتزاز إنجازات سياسية من البريطانيين عبر الضغوط. وقد فشلت المفاوضات لهذا السبب، وأيضا على أرضية مقتل اللورد موين، تلك العملية التي شجبتها منظمة الإتسل علنا.

لقد تمكنت المنطمتان -"الإتسل" و"ليحي" من الحصول على الأموال اللازمة، لتمويل عملياتهما، من المؤيدين، وفي الكثير من الحالات، عبر التهديد باستخدام العنف، وممارسة الضغوط والابتزاز، على مصادر التمويل.

وقد خشيت إدارة الحركة الصهيونية، واللجنة الوطنية، من احتمال فرض العمل ضد البريطانيين على الشارع العبري بالقوة، واعتبروا مثل هذه المحاولة، بمثابة تخريب للجهد الحربي، وخصوصا في الفترة التي بعث البريطانيون فيها مظليي الهجناء إلى أوروبا، وتوجهت القوات التي تضمهم إلى الجبهة الإيطالية.

وفي تلك الأونة، وصلت إلى السلطات البريطانية في العراق، تهديدات موقعة من قبل مجموعة شتيرن، وتم توزيع هذه التهديدات في بغداد، وقد جاء فيها: "يجب العمل على اغتيال زعماء التحالف: تشرشل وروزفلت وديغول، وهم في طريقهم لحضور مؤتمر القمة في طهران".

وقد أثارت هذه التهديدات قلقاً شديداً لدى أجهزة الأمن البريطانية، وحدث بها للتوجه إلى الوكالة اليهودية في القدس.

وفي أعقاب المشاورات التي جرت بين الطرفين، اقترح مسئولو الوكالة، إرسال دنيين وفلمون إلى العراق، للتحقيق في القضية. وسافر الاثنان فعلاً إلى بغداد، وبالتعاون مع جهاز المخابرات التابع لسلاح الجو البريطاني- الذي كان مسئولاً عن أمن مؤتمر القمة- اكتشف أن المهددين لم يكونوا سوى مجموعة صغيرة من الهواة اليهود. وقد انتهز دنيين وفلمون الفرصة، للتعرف على أوضاع الجالية اليهودية في العراق.

كان هناك خياران أمام الاستيطان اليهودي، على صعيد المنشقين: فإما أن يخضع الاستيطان اليهودي لهذه المجموعات الإرهابية الصغيرة، أو يواصل مسيرة التعاظم والتوسع التدريجي، ودعمه لمنظمة الهجناه، رغم سياسة الكتاب الأبيض. وكان واضحاً للاستيطان اليهودي، أن الأسلوب الثاني هو المفضل، وأنه يتطلب القضاء على الإرهاب، بيد أنه فضل الشروع بالحوار مع تلك الجماعات أولاً.

باءت الجهود التي بذلت للتأثير على الإتسل، عبر الحزب المحافظ، بالفشل، لأن الاتسل رفضت الانصياع للحزب وكذلك باءت جميع المحادثات المباشرة التي أجراها الياهو جولومب وموشيه سنيه- ممثلاً الهجناه- مع مناحم بيغن، قائد الإتسل، بالفشل. جراء إصرار الإتسل، على عدم التخلي عن محاربة البريطانيين.

اختلفت الآراء في أوساط الاستيطان اليهودي حول أسلوب التعامل مع الإتسل، وخصوصاً تجاه التعامل معها بشدة، وبسبب معارضة الجهات المدنية لاستخدام الشدة، تم التوصل، في نيسان، إلى قرار لوضع خطة معتدلة، تنص على القيام بحملة إعلامية واسعة، بغية عزل المنشقين ومؤيديهم، ووضع حد لعمليات الابتزاز المالية، وعدم تسليم النشاط إلى الشرطة. بيد أن هذه الخطة، أيضاً، باءت بالفشل.

شهدت الفترة الواقعة بين فشل الخطة-نيسان- وحتى اغتيال اللورد موين -
تشرين الثاني- تصاعدا ملحوظا في الإرهاب. فقد قامت منظمة "ليحي"، بتنفيذ عدة
عمليات اغتيال ضد رجال الشرطة، وفشلت عملية الاغتيال التي قامت بها المنظمة،
ضد المندوب السامي البريطاني، كما واصلت المنظمة مهاجمة المواقع البريطانية.
وتأسيسا على هذا الوضع، صادقت مؤسسات الاستيطان، في أيلول وتشرين
الأول ١٩٤٤، على خطة عمل متشددة ضد المنشقين، وألقت مهمة تنفيذها على
متطوعين من بين نشطاء "هشاي" و"البلماح"، على أن تخضع مجموعة المتطوعين
مباشرة لرئيس الأركان يعقوب دورين وقد عينت "البلماح" ايغال ألون، قائدا لهذه
المجموعة.

وفي تشرين الأول تم إجراء تدريبات خاصة للمشاركين في عملية
"الموسم" - مثلما أطلق على هذه العملية- وتم تعيين قادة لها. وقد شارك فيها حوالي
مائة وثمانين شخصا من البلماح- وليس من المعروف عدد رجال (هشاي) الذين
شاركوا فيها. إضافة إلى عشرين من نشطاء الهجناه.

وكلفت مجموعة "الموسم" بتحقيق ثلاثة أهداف محددة: المتابعة والمراقبة،
الحماية وعلى وجه الخصوص، حماية الشخصيات والشركات من محاولات
الابتزاز، والاعتقالات -أو بلغة عصرنا القيام بعمليات الاختطاف. وقد تم تنفيذ كل
مهمة من المهام الثلاث على أيدي مجموعة مستقلة.

كان مسئولو الوكالة اليهودية، وحتى اغتيال اللورد موين، يعارضون
التعاون مع السلطات البريطانية بشأن المنشقين، نظرا لأنه جرت في تلك الأونة-
وقبل اغتيال موين- اتصالات سياسية في لندن، أدت إلى إثارة الآمال، بأن تقوم
حكومة بريطانيا بإلغاء نظام "الكتاب الأبيض". بيد أن هذه المحادثات توقفت، في
أعقاب الاغتيال، وأصبح تشرشل متحفظا، مما أدى إلى وقف مخططات التعاون
العسكرية- مثل خطة تدريب المظليين الإسرائيليين- ومع ذلك، تم في تلك الأونة،

إحراز أكبر إنجاز في مجال التعاون بين بريطانيا والوكالة اليهودية: إقامة الفرقة الإسرائيلية اللواء اليهودي المقاتل-١٨ ايلول ١٩٤٤.

إن رغبة الاستيطان اليهودي في التأكيد على أن الحركة الصهيونية وغالبية الاستيطان اليهودي، يقف خلف الجهد الحربي ضد النازية، هو الذي أدى، في نهاية المطاف، إلى اتخاذ القرار الحاسم، أنف الذكر.

ورغم أن حركة العمال كانت، في البداية، تعارض القرار، إلا أن مؤتمر الهستدروت السادس، اتخذ في العشرين من تشرين الثاني ١٩٤٤، قراراً، جاء فيه: طالما أن السلطات والشرطة البريطانية معنيتان بالقضاء على الإرهاب، فإننا نتعاون معهم في هذا المجال، لأنه دون تقديمنا المعونة لهذه السلطات، ودون تقديمها المساعدة لنا، لن نستطيع اجتثاث المرض.

امتتعت منظمة (ليحي) عن القيام بأي عمليات إرهابية حتى نهاية الحرب، مما أثار آمالاً بإمكانية حلها كمنظمة مسلحة مستقلة، وضمها إلى القوات المسلحة للاستيطان المنظم وحقاً، فإن ليحي لم تستأنف نشاطاتها إلا في إطار التمرد العبري. وبالتالي، فإن عمليات الهجناه وجهت لقمع الإتسل.

ويرجع عدم نشوب حرب أهلية بين الطرفين، إلى الصرامة التي أبدتها مناحم بيغن، والذي أمر زملاءه، في الإتسل، بعدم المعارضة في حالة الاعتقال ورغم ذلك، واصلت منظمة الإتسل تمردها وعملياتها.

وفي إطار عملية "الموسم"، نجحت طواقم المتابعة في اكتشاف مصادر التمويل المركزية للإتسل. ولدهشتهم البالغة، اكتشفوا أن من بين هذه المصادر، مؤسسات معتدلة، بل وجهات من الهجناه خضعت أمام التهديدات.

لقد أثارت عملية الاختطاف، والتعاون مع السلطات البريطانية، من قبل الهجناه، لإجلاء وإبعاد الأشخاص الذين يتم إلقاء القبض عليهم - الكثير من الاحتجاجات في أوساط واسعة من الاستيطان اليهودي، بما فيها اليمين واليسار

والمعتدلون، حتى أعضاء جماعة "تحالف السلام" الذين كانوا يعتبرون من الد أعداء المنشقين.

أضف إلى ذلك أن خلافات حادة ثارت في أوساط "البلماح" و"هشاي" على أرضية التعاون مع البريطانيين، مما أدى إلى وقف عملية "الموسم"، مطلع آذار ١٩٤٥.

وقف العمليات دون القضاء على الإتسل، ورغم إضعافها لقواها، إلا أنها أسهمت في إظهار "الإتسل" كأقلية مطاردة، مما أكسبها تعاطفا جماهيريا، وسهل عليها إعادة تنظيم نفسها بصورة أكثر فعالية وجدوى.

وفي أعقاب انسحاب البلماح من عملية "الموسم"، أقيمت على عاتق هشاي، مهمة مواصلة العمل ضد الإرهاب اليهودي. وقد قام نشاطها بعمل ذلك، دون إشراك المباحث أو الشرطة البريطانية، وذلك نظرا لأن الأحداث والتطورات التي وقعت آنذاك، وضعت حدا لاحتمالات التعاون مع السلطات البريطانية.

وفي عام ١٩٤٦ بنى مهنيون مخبأ تبلغ مساحته ٤×٢ أمتار من أجل إخفاء أرشيف "هشاي"، ووضع الأرشفة فيه، وتم إغلاقه بالباطون، ووضع في جهة بابيه سريرا متحركا وستارة، وكانت الموظفتان اللتان تم تعيينهما للعمل فيه، تعملان على السلام طيلة الوقت، بصعوبة بالغة. وبمرور الزمن أصبح أرشيف "هشاي" شديد الأهمية بفضل إيسر هرنيل حيث أصبح بالإمكان العثور على الملفات المطلوبة بسرعة فائقة.

يقول كريب: كانت عمليات اعتقال رجال الإتسل قانونية، فأوامر الاعتقال صادرة عن الدولة، التي كانت آنذاك في إطار التكوين والإنشاء. وقد جرت التحقيقات معهم، أثناء الليل، بصورة خاصة، وكان المحققون يجلسون خلف أضواء كاشفة قوية جدا، تسلط إلى عيون المحقق معهم. وكان كريب يقدم تقارير فورية شخصية، إلى

رئيس الأركان، حول التحقيقات، كما كان على صلة بموشيه ديان، ضابط عمليات عملية "الموسم".

ويشير كريب إلى التمرد الذي اندلع في أوساط (هشاي) في القدس ضد عملية الموسم، بتأثير من مريم بن أهارون، زوجة اسحق بن أهارون، الذي كان أسيرا لدى الألمان، وكانت تعمل سكرتيرة للشعبة.

وقد صعب على كريب فهم هذه الظاهرة، واعتبرها انتهاكا للانضباط، خصوصا وأن هشاي كانت تنفذ جميع المهام التي تلقى على عاتقها دون أي احتجاجات أو انحرافات سياسية أو غيرها.

ويقول كريب: أنه لم يتم اللجوء إلى استخدام أي عنف ضد المحقق معهم باستثناء توجيه إضاءة قوية إلى عيونهم. ورغم ذلك، فقد قام بعض رجال "البلماح" بضرب بعض المعتقلين، إيان نقلهم في السيارات إلى مراكز الاعتقال. بل لقد تم إقالة أحد المحققين، عندما علمت القيادة أنه قام بتعذيب أحد المعتقلين في إطار التحقيق.

وفيما يتعلق بالبريطانيين، يقول كريب: أنه حقا تلقى أمرا بتسليم روبن شيلوح في الوكالة اليهودية في القدس، قائمة بأسماء نشطاء الإتسل، إلا أنه لم يعلم سبب ذلك. بيد أنه سمع، فيما بعد، أنه تم اعتقال الذين وردت أسماؤهم من قبل رجال الشرطة.

وقد تم الاتفاق مع البريطانيين، على عدم استخدام العنف مع نشطاء الإتسل- على غرار ما هو متبع- بل، العمل على إجلائهم من البلاد إلى الخارج. وهكذا تمت الحيلولة دون فرض عقوبات شديدة، كان الاستيطان اليهودي يحاول تفاديها..

وفي عام ١٩٤٤، تم ضم "شلوم درور" -عضو الجهاز العام للهجناء- إلى محققي عملية "الموسم". وقد تخصص في التحقيق مع الأشخاص الذين زرعهم الإتسل في صفوف الهجناء. ويقول أنه حقق ذات ليلة مع أحد أعضاء البلماح المشتبه بانتمائه للإتسل طيلة الليل ودون استخدام العنف، وفي النهاية، اقتنع الرجل، وروى له كل

شيء حول ضابط ارتباطه، وأعضاء الاتصال الآخرين العاملين في إطار الهجناه، ومعلومات أخرى ثمينة.

ويقول درور، تسربت الي معلومات في آذار ١٩٤٥، حول التعاون مع المباحث البريطانية، وحينها، أوقفنا العمل الذي نقوم به فوراً.

وفي تلك الآونة، تم اختطاف يعقوب مريدور، الذي كان يختبئ في رغانا بفضل كلبه- فقد أفاد أحد أعضاء "هشاي" أن هناك شخصاً ما يقوم بجولة كل مساء وبصحبة كلب كبير. وكان مريدور يفتي كلباً ضخماً، في الوقت الذي كان اقتناء كلب في تلك الآونة مسألة نادرة. وفي نفس المساء، تم اختطافه على أيدي خلية "بلماح".

ويقول موشيه بارون، ضابط "هشاي" في الجليل الأعلى : أن المعلومات التي وصلت إليه وإلى الضباط في مستواه، تؤكد أن عملية الموسم، ستنفذ بأيدي الهجناه، دون أي تعاون مع البريطانيين وأن الأشخاص الذين وضعوا تحت إمرته، اجتازوا دورة قصيرة لجمع المعلومات عن الأشخاص المشبوهين بالانتماء إلى منظمات المنشقين، وأن قائمة الاعتقالات لم تكن طويلة، وكانت تضم، فقط، أسماء قادة وشخصيات رئيسية، وذلك بهدف شل منظمات المنشقين. وفي إطار هذه العملية تم إعداد ملف لكل مستوطنة وبلدة في الجليل الأسفل، وقد احتوت الملفات على البيانات التالية: الاسم الكامل للمشبوه، خارطة المكان، وضعت علامات على منازل المشبوهين فيها، إستمارات شاملة حول كل شخص، صورهم إذا توفرت، تقارير المتابعة لهم. وقد اكتشفت الطواقم المكلفة بتنفيذ عمليات الاعتقال، عدة مخازن سلاح تابعة للاتسل، والأرشيف القطري للاتسل، والذي يشتمل على قائمة بأسماء الممولين، وتقارير حول نشاطات وجلسات القيادة، ومواد أخرى.

وعندما علم بارون بوجود تعاون مع البريطانيين، طلب نقله من وظيفته، وقد تمت الإستجابة لطلبه، وعين ضابط أمن للصناعات.

كانت، العمليات ضد "الإتسل" لا تزال في أوجها، في شتاء ٤٤-١٩٤٥، ورغم ذلك، واصلت باقي الشعب أعمالها كالمعتاد وعلى وجه الخصوص الشعبة البريطانية الجديدة المساه (ب/م) والتي يترأسها موشيه بار إيلان.

وقد قام عمل هذه الشعبة على أساس أن هناك يهودا يعملون في جميع مناحي رتب السلطة البريطانية، باستثناء السلطات العليا. وقد ركز بار إيلان جهده، على العمل في المكتب وترك العمل الميداني للآخرين، وهكذا عمل المكتب بصورة متميزة جدا، على مدى الساعات الأربع والعشرين دون أي إجازات.

وفي الاتصالات التي كان رجال بار إيلان يجرونها مع الجنود اليهود في الوحدات البريطانية، كانوا يجدون الذرائع المناسبة، وفي الغالب كانوا يقولون أنهم من الهيئة العاملة من أجل الجندي، وكانت المعلومات التي يتم الحصول عليها تنقل إلى رئيس الهيئة القطرية أو إلى رئيس الأركان، كما أرسل قسم كبير منها إلى الوكالة اليهودية، وإلى بن جوريون.

وهكذا، أخذت العلاقات تتوطد بصورة تدريجية بين "هشاي" والشعبة السياسية، ومنذ عام ١٩٤٤ أخذ الطرفان يعقدان جلسات عمل مشتركة.

كانت هناك مهمتان رئيسيتان أمام الشعبة البريطانية، التي كانت تجري اتصالات مع عدد من الأشخاص يتراوح بين ٣٠٠-٤٠٠ شخص.

- بناء شبكة مصادر معلومات في شتى أنحاء البلاد، وفي الوزارات الحكومية، وتوسيعها بالاستعانة بالضباط والموظفين البريطانيين المتعاطفين مع الصهيونية.
- تقديم المساعدة، لشعبة المشتريات التابعة للقيادة القطرية لتمكينها من شراء أسلحة وتجهيزات عسكرية من مخازن الجيش البريطاني ومن العرب، بالاستعانة بالعلاقات التي تقيمها الشعبة العربية.

ولا شك أن المهمتين كانتا خطرتين ومعقدتين بيد أن النتائج كانت تبرر المخاطرة. وقد نجحت الشعبة في الحصول على المخططات المعضلة لمباني

الشرطة، ومعسكرات الجيش البريطاني في جميع أنحاء البلاد، ونسخ من الخرائط الجديدة التي تم إعدادها لدى الشعبة السياسية الحكومية، ومسودات للميزانيات الحكومية، ومعلومات حول الضرائب الاقتصادية التي كانت الحكومة تعتزم فرضها. وكانت هذه المعلومات تسلم بصورة منظمة إلى اليعازر كيلان، رئيس الشعبة المالية في الوكالة اليهودية. وإلى ديفيد هوروفيتش رئيس الشعبة الاقتصادية.

إن اللهاث وراء الحصول على المعلومات، أرغم العديد من الموظفين اليهود من رجال الهجناء المخلصين، إلى التظاهر بمظهر المتعاونين مع البريطانيين، وهو الأمر الذي عرض حياة كل منهم للخطر، نظرا لأن أعضاء الإتسل و"ليحي"، بل وأعضاء "الهجناء" أنفسهم، تعاملوا معه بعداء .. وقد بذلت "هشاي" جهدا كبيرا، من أجل تخفيف حدة التعامل مع هؤلاء الأشخاص.

في أحد ملفات "هشاي" رسالة أرسلها بار إيلان في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٩٤ إلى اليعازر ليبينه محرر جريدة (اشناف) السرية التابعة للهجناء بشأن الدكتور (كينج)، وهو موظف في شعبة الصناعات الثقيلة، وذلك بعد أن نشرت مقالة في الجريدة، وصفته بأنه نازي.

وقد اتضح أن الدكتور كينج، عمل حقا في المخابرات البريطانية، بيد أنه كان أحد المصادر لـ "هشاي". وقد طالب بار إيلان، بأن يتم العمل على دحض الإنطباع الذي خلفته المقالة.

عندما تم تعيين يعقوب بات مسئولا قطريا عن شراء الأسلحة، طلب من إسرائيل عمير، أن يمد يد المساعدة له. وفي إطار هذا العمل، نفذت "هشاي" أحد أذكى العمليات التي قامت بها. فقد كان مخزن أسلحة (وادي الصرار)، أحد أكبر مخازن الأسلحة البريطانية في البلاد. وبالاستعانة بضابط يهودي يعمل قائدا لحرس المعسكر الذي يوجد فيه المخزن، وقيم علاقة مع "هشاي"، تسليح عمير في إحدى

الليالي، وعندما كانت تقام في المعسكر حفلة تتعاطى فيها الخمر، سرق ثلاث مجموعات من المفاتيح لفترة قصيرة.

وفي غضون أقل من ساعة، تم استنساخ جميع المفاتيح على الصابون والجبس والأوراق، ثم جرى - فيما بعد - صناعة نسخ عنها في محدة وسلمت إلى يعقوب بات. وهكذا تم نقل كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من مخازن معسكر وادي الصرار إلى مخابئ "السهجناه".

عمل العديد من اليهود في معسكرات الجيش البريطاني في الجنوب. وقد سجلت "هشاي" أسماءهم، وفحصت موسوعيتهم ومقدرتهم وتوجهت إلى عدد منهم، بطلب للمساعدة في الحصول على المعلومات الخاصة باستخدام السلاح، وفي محاولات إخراج الأسلحة، والتحذير من التفتيشات والاعتقالات، وتقديم معلومات حول الضباط البريطانيين المتعاونين مع العرب. والضباط الذين من المحتمل أن يتعاونوا مع اليهود.

الفصل الخامس

إنشاء شبكات التجسس والشعبة الفنية ١٩٤٥

استسلمت ألمانيا في أيار ١٩٤٥، وانتهت الحرب في أوروبا، بيد أن مدنها تحولت إلى تلة من الخرائب والأطلال، وأخذت جماهير اللاجئين والمشردين تتجول هنا وهناك هائمة دون قصد محدد، وكان وضع اليهود، هو الأكثر صعوبة، وسط هذا البؤس. وقد حاول بعضهم العودة إلى المدن التي كانوا يعيشون فيها وإلى منازلهم، فوجدوا سكانا جدد فيها، هذا إضافة إلى حالات القتل التي وقعت بين الجيران، وقد خلق هذا الوضع رغبة عند اليهود للهجرة إلى إسرائيل.

وفي تلك الآونة، وصلت الفرقة اليهودية إلى الحدود الإيطالية النمساوية. وفي النمسا، بدأت الوحدات اليهودية تستغل الوسائل التي بحوزتها، وعلى وجه الخصوص وسائل النقل، من أجل نقل اللاجئين نحو الجنوب.

وفي تلك الآونة، شرعت مؤسسات الهجرة الثانية في إيطاليا، وباقي الدول الأوروبية، في بذل جهود شاملة لاستيعاب اللاجئين ونقلهم إلى البلاد. وقامت منظمة الهجناه، بتخصيص قوة وعلى وجه الخصوص من البلماح-من أجل تقديم المساعدات لتهجير اليهود بجميع الوسائل الممكنة. كما شرع الاستيطان اليهودي، في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب المهاجرين.

وفي الثالث عشر من حزيران، وفي خطوة لم يسبق لها مثيل، أمرت قيادة الهجناه، الاستيطان اليهودي بمقاومة أي محاولة تقوم بها السلطات البريطانية، للبحث عن مهاجرين غير مشروعين، بالقوة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية كانت تعتقد، ورغم الخلافات القائمة بينها وبين السلطات الانتدابية، أن البريطانيين سيزيلون العقبة الكأداء، التي

وضعوها في وجه الهجرة اليهودية. ويضعون حدا لسياسة الكتاب الأبيض، حال انتهاء الحرب.

وبدا خلال برهة قصيرة من الزمن، أن هذا الاعتقاد سيتحقق فعلا، فقد تمكن حزب العمال البريطاني، من الفوز في الانتخابات التي جرت في آب ١٩٤٥ وقد أبدت غالبية ناطقي وممثلي هذا الحزب البارزين، تعاطفا مع الفكرة الصهيونية، وقد وعدوا قبل إجراء الانتخابات، بأنهم سيعمدون إلى إلغاء سياسة وزارة المستعمرات، حال وصولهم إلى السلطة.

وإضافة إلى الوعود، كانت منطقية السياسة تصب في نفس الإتجاه، فقد خرجت بريطانيا متضعضعة من الحرب العالمية، وبدا أن فكرة الإمبريالية قد انتهت وتلاشت. ووعدت حكومة العمال بمنح الاستقلال لقسم كبير من توابع الإمبريالية، وعلى وجه الخصوص للهند.

وبناء عليه، كان من المنطقي القول: أن ضرورة الحفاظ على الصداقة مع العرب ستضعف وتفقد ثقلها لدى بريطانيا، كما ستتقلص الضرورة الاستراتيجية للسيطرة على مفترق الطرق التقليدي، القائم بين الهند وبريطانيا، كما أن هذا المفترق، سيفقد أهميته.

أضف إلى ذلك، أن الحرب العالمية الثانية أسفرت عن ولادة قطب عالمي جديد هو الولايات المتحدة، ذلك القطب الوحيد الذي خرج من أتون الحرب قويا. وقد تعززت الحركة اليهودية هناك، وبدا أن لها تأثيرا على السلطة.

لقد آمن بن جوريون، وزعماء يهود آخرون، منذ عام ١٩٤٢، أنه سيصبح بالإمكان الإستعانة بالولايات المتحدة، لنقل واحد وعشرين مليون يهودي من أوروبا إلى البلاد، وحل مشكلة الأغلبية العربية، حلا شاملا .

لقد اعتقد بن جوريون، أن هذه هي الفكرة الوحيدة التي يمكن عبرها بناء الدولة المستقبلية فورا، ولم تخفه فكرة إمكانية أن يؤدي تطبيقها إلى مواجهات مع

بريطانيا. وقد برزت معالم هذه الفكرة بوضوح، في أيار ١٩٤٢، فيما يسمى خطة (بليتيمور)، والتي صادقت عليها اللجنة التنفيذية الصهيونية في البلاد، في تشرين الثاني من نفس العام.

وإزاء هذه الحقيقة، لم يكن بالإمكان تجاهل حقيقة تعزز مكانة الدول العربية، في غضون الأشهر الأخيرة للحرب، والتي انتقلت من مرحلة الحياد إلى مرحلة الدول المقاتلة ضد النازيين، إلى الدرجة التي دفعت بالرئيس الأميركي المريض "روزفلت" لزيارة الملك إبن سعود، وهو في طريق عودته من مؤتمر "يالطا" إلى الولايات المتحدة. وفي أعقاب اللقاء، قال: "لقد فهمت في غضون خمس دقائق مع الملك، عن مشكلة فلسطين، ما لم أكن سافهمه من تبادل إثنى عشرة رسالة".

وفي المؤتمر الأول الذي عقده الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، شاركت كل من مصر والعراق والسعودية واليمن (المنتصرات)، كاعضاء كاملين، في حين أن الاستيطان اليهودي لم يكن ممثلاً فيها أبداً.

بيد أن الآمال سرعان ما تبددت، وخابت آمال أولئك الذين آمنوا بالنوايا الحسنة لحزب العمال البريطاني، وعلى رأسهم حاييم وايزمن. فقد اتضح أن المفكرين، ليسوا هم الزعماء الحقيقيين للحزب، بل رؤساء النقابات المهنية، والذين لم يكونوا معنيين بإدارة سياسة خارجية جديدة. وقد واصل أرنست بوين-وزير الخارجية الجديد، والرجل القوي في الحزب، الذي عمل إبان فترة الحرب، وزيرا رفيع المستوى في حكومة الوحدة الوطنية، التي شكلها تشرشل- واصل تأييده لسياسة الكتاب الأبيض. ورغم الضغوط التي بذلتها الولايات المتحدة للسماح بهجرة مائة ألف يهودي، على الأقل، إلى البلاد، فقد أصرت بريطانيا على رفض ذلك رفضاً قاطعاً. بل لقد عمد بوين إلى تعزيز حكومة الإنتداب بفرض بنود الكتاب الأبيض، بشدة.

اتسمت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بالافتقار إلى اتخاذ القرار، وذلك لاعتبارها له منطقة تأثير بريطانية. أضف إلى ذلك أن الضغوط اليهودية، لم

تكن في، تلك الآونة، بالتأثير القوي الذي يمكن أن يواجهه وزن الشركات النفطية- فقد حذر وزير البحرية (بورستال)، الرئيس هاري ترومان، من قيام العرب بمنع النفط عن الولايات المتحدة.

وقد أعلمت بريطانيا الولايات المتحدة أنها لن تستطيع تحمل المسؤولية إذا ما اندلعت مظاهرات عربية في المنطقة كلها، دون تدخل الجيش الأميركي، بل لقد أشار البريطانيون إلى أن المظاهرات ستتدلع فعلا، إذا ما حدثت هجرة يهودية جماعية من أوروبا إلى البلاد. ولم تكن الولايات المتحدة معنية بتدخل قواتها المسلحة.

ونظرا لأن اليابان، كانت شغل الولايات المتحدة الشاغل، في تلك الآونة، فإنها لم تبد أي استعداد لإرسال قوات إلى الشرق الأوسط.

في أعقاب مقتل اللورد موين، سرح من الجيش البريطاني غالبية اليهود الذين عملوا فيه، أو تعاونوا مع المخابرات البريطانية في مشروعات خاصة، وعلى رأسهم المظليون وضباط اللاسلكي الذين عملوا مع المخابرات البريطانية، في دول المنطقة.

قامت (هشاي) بالعمل على تجنيد الضباط والجنود الإسرائيليين، الذين اعتبرتهم مناسبين، للعمل في صفوفهم، وعلى وجه الخصوص ذوي الخبرة في المجال الاستخباري، وحتى عام ١٩٤٧، استوعبت "هشاي" عددا كبيرا منهم وهكذا عمل في "هشاي" عدد كبير من الضباط والجنود الذين اكتسبوا خبرة واسعة في المجال الاستخباري من المخابرات البريطانية، وخصوصا في مجال العمل الميداني، وكان رجب عام عمير، أول المنضمين إلى "هشاي". وكان عمير قد عمل في المخابرات البريطانية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٤٢-١٩٤٥، وعمل في القاهرة كمدرّب لأجهزة الإرسال، وهبط بالمظلة في يوغوسلافيا المحتلة، وانضم إلى أنصار "تيتو" كضابط اتصال على جهاز اللاسلكي.

أخذ عمير على عاتقه مهمة سكرتير المكتب المركزي لـ"هشاي"، ويمكننا القول، أنه أحدث تغييرا جذريا مهما في عملية جمع المعلومات. ومن خلال التجربة الشعبية التي عاشها في يوغوسلافيا، وشهد خلالها التعاون الحادث بين القوات والجماهير، طرح فكرة تشكيل شبكات شعبية. والشبكات، هي عبارة عن مجموعات من الأشخاص ذوي القواسم المشتركة، مثل أصحاب حرفة معينة كالمهندسين، أو الحدادين أو غير ذلك، وهكذا تشكلت مجموعات واسعة دون أن تعرف أي منها بوجود الأخرى.

لقد مكنت طريقة الشبكات "هشاي" من تغطية مناطق كاملة، وعدم الإكتفاء- مثما كان عليه الوضع في السابق- بمهاجمة أهداف محددة فقط. إضافة إلى أنها كانت مجدية جدا، على صعيد المعلومات الواردة. وقد كانت شبكة رجال الشرطة هي أول الشبكات التي يتم تشكيلها، ثم لحق بها عمال معسكرات الجيش والسكان، وعمال الصناعات المختلفة، وشبكات المومسات، وعمال المطاعم، والفنادق والحرف والموانئ والمطارات، والذين كانوا يقدمون قوائم بأسماء الداخلين والخارجين من وإلى المطارات والموانئ، وشبكات الأطباء والمحامين، وسائقي السيارات، والشبكة العربية، التي أنشأها إسحق نافون في القدس.

وكانت أكبر شبكة تم تشكيلها هي شبكة المخابرات العامة، في مطلع ١٩٤٥، وقد قام رئيس الأركان، بتوزيع أول أمر تصدره هذه الشبكة، والذي نص على إلزام جميع أعضاء الهجناه، بإعلام قاداتهم، أو القادة المعروفين لهم، بجميع التفاصيل المهمة حول العرب المشبوهين والخونة اليهود سواء أكانوا هكذا حقاً، أو من المحتمل أن يصبحوا، وأي تفاصيل حول موظفي الشبكة، والنشاطات الإعلامية المعادية للصهيونية من قبل اليهود، وأي معلومات حول منظمات المنشقين.

لم تكن فكرة شبكة الاستخبارات الشعبية جديدة، بل كانت تطويرا للفكرة التي طرحت، بداية إنشاء "هشاي". وفي شباط ١٩٤٣، أصدرت "هشاي" أمرا إلى

احتياط المخابرات اللوائيين والكتليين لقراءته أمام أعضاء "الهجناء" في المناطق الخاضعة لهم. وقد جاء فيه: "إن ضمان أمن الاستيطان اليهودي، وتواصل نشاطات الهجناء يتطلبان أن يتتبع كل عضو لما يدور حوله، وإعلام الجهات المختصة بكل ما يعتقد أنه يتعلق بأمن الاستيطان والهجناء. وعلى وجه الخصوص، أن يتتبعه للأمور التالية: العلاقات المشبوهة بين اليهود والعرب، الأحداث والمناسبات الخاصة في القرى العربية، ظاهرة الطابور الخامس، الوشاة أو أعمال الوشائيات وغير ذلك.

في نيسان ١٩٤٧، أودع الكونغرس الصهيوني ملف الأمن في أيدي بن جوريون. وقد عمد بن جوريون، في إطار محاولاته لفهم المشاكل الامنية التي يعاني منها الاستيطان اليهودي، إلى الاجتماع مع ممثلي "هشاي". ويتضح من يوميات بن جوريون، أنه لم يفهم من هي الجهة المسؤولة عن الاستخبارات الشعبية في هيئة الأركان. وكان حايم يعري، هو مسئول الاستخبارات الشعبية، وقد أناط به هذه المهمة ديفيد شلتنيل رئيس (هشاي)، بيد أن "يعري" لم يكن يشارك في الجلسات التي تعقد مع بن جوريون، بل كان يشارك فيها يوسف كريب رئيس فرع "هشاي" في تل أبيب.

ويتضح من خلال فحص بروتوكولات نقاشات ميزانية "هشاي" وفروعها، أنه لم يتم تخصيص ميزانية محددة للاستخبارات الشعبية، وربما يرجع ذلك، إلى أن جميع العاملين فيها كانوا متطوعين، ولم يطالبوا حتى بإعادة المصاريف التي أنفقوها. ورغم أن الدورة التي كانت تعقد لإعفاء الاستخبارات الشعبية لا تتعدى ستة أسابيع، إلا أن "هشاي" لم تكن تكتف بذلك، فمنذ منتصف عام ١٩٤٧، بدأ مركز "هشاي" في توزيع نشرة دورية تحت اسم "رسالة لعضو الشبكة" وقد جاء في الرسالة التي تم توزيعها على الأعضاء في الثاني عشر من اب ١٩٤٧ مايلي:

"تفيد مصادرنا المطلعة بأن هناك خلافات بين سلطة المندوب السامي والجيش فيما يتعلق بالوسائل التي يجب اتخاذها من أجل القضاء على الإرهاب في البلاد، والجانبان بانتظار قرار الحكومة البريطانية".

ورغم التوجهات العامة في أوساط الحكومة لتقليص عدد الجيش في الشرق الأوسط، إلا أنه مما لا شك فيه، أن الحكومة لن تصطدم بمعارضة، جراء إبقاء الجيش الحالي في البلاد، بل وتعزيزه إزاء الوضع الحالي. ويعتقد أن الوسائل التي ستأخذها الحكومة لن تكون خطوات عسكرية حقيقية، بل ستأخذ صورة مراقبة وإشراف، مع فرض نظام حظر تجول دائم، إضافة إلى استخدام أسلوب العقوبات ضد الاستيطان مقابل كل عمل إرهابي. والحكومة لا تستطيع انتهاج أساليب أكثر حسماً - إغلاق بنوك، قطع خطوط التلغراف والهاتف وما شابه، في الوقت الذي تناقش فيه الأمم المتحدة، مشكلة أرض إسرائيل. أما فيما يتعلق بخطة "مونتغمري" التي جرى الحديث حولها والقائلة بالطرد الجماعي من البلاد، فلن تنفذ إذا لم يطرأ تغيير سيء في الأوضاع الأمنية في البلاد.

فرضت "هشاي" على كل ضابط مخابرات تقديم تقرير أسبوعي يحمل فيه عمله ونشاطاته في إطار المخابرات الشعبية. وقد نفذت هذه الأوامر، على الصعيد العملي.

لقد مكنت هذه التقارير، هيئة "هشاي" من تقديم التوازنات في قائمة إحصائية جدولية أسبوعية، تشمل على جميع المعلومات التي قدمها ضباط الاستخبارات الشعبية وضباط الشبكات الأخرى في فروع "هشاي".

ثورة علي الصعيد الفني:

كان حاييم يعري، أحد مظلبي الاستيطان العبري الذين عادوا إلى البلاد من أوروبا، وقد تم تجنيده لـ "هشاي" عام ١٩٤٥، وأسفر ضمه، عن حدوث ثورة فنية. كان "يعري" في البداية، رقيباً في سلاح النواطير، وقائداً لمنطقة "رمتايم" من قبل

الهجناه. وفي عام ١٩٤٣، تطوع لعملية المظليين، التي نظمتها الشعبة السياسية للوكالة اليهودية ومؤسسة الهجرة الثانية، بالتعاون مع المخابرات البريطانية، بغية تنظيم عمليات تخريب في عمق النازيين في أوروبا وإنقاذ اليهود.

وكانت المخابرات البريطانية، على علم بالأهداف الحقيقية للمتطوعين اليهود، بيد أنها سلمت بتلك الأهداف، لأنها كانت تعلم بأن أولئك المتطوعين سينفذون المهام الأخرى الموكلة إليهم: وحقا هذا ما فعلوه.

كان "يعري" من مواليد ترنسلفانيا، وعلى وشك أن يتم إنزاله في هذه المنطقة، بيد أن التحضيرات للعملية تعرقلت، إلى ما بعد مؤتمر "يالطا" في شباط ١٩٤٥. ونظرا لأن المؤتمر نص على أن تقع هذه المنطقة تحت سلطة الاتحاد السوفيتي، فقد تم إلغاء العملية، لأن البريطانيين والسوفيت فضلوا أن تعمل كل جهة منهما في مناطقها. وقد خابت آمال "يعري"، حينما تلقى هذا النبأ.

بيد أن البريطانيين لم يتخلوا عن خدماته، وطلبوا منه أن يعمل على تجنيد الأسرى الألمان، أو بالمعنى الأصح أعضاء المعارضة الإشتراكية النمساوية السابقين، الموجودين في معتقلات الأسرى بالقرب من روما. وكانت النية تتجه نحو إنزالهم بالمظلات في الأراضي النمساوية، كي يعملوا كملاء بريطانيين، في خطوط الجبهة الألمانية الخلفية.

وقد أحرز "يعري" نجاحا كبيرا في العمل الذي أوكل إليه، للدرجة التي جعلت قائده البريطاني أن يرسل رسالة شكر إلى الوكالة اليهودية يثني فيها عليه كمنظم جواسيس، ومعد معلومات وفريق شهادات.

لقد تعلم "يعري" كيفية تجنيد العملاء وتزييف الأوراق، خلال تدريبه للإنزال وذلك من أجل إعداد الأوراق التي تتجيه من أيدي الألمان، إذا ما ألقوا القبض عليه، ويعد الأوراق المناسبة لذلك.

ونظرا لأنه لم يكن لدى البريطانيين الوسائل الخاصة بذلك، لجأوا إلى الأميركيين ومخابراتهم التي كانت تعمل آنذاك في إيطاليا، لتنفيذ مهام مماثلة، وقد كان لدى الأميركيين وسائل ومعدات حديثة جدا في هذا المجال وعلى وجه الخصوص لتزييف المستندات، من جميع الأنواع.

وفي إطار التعاون قام "يعري" بزيارة معامل الأميركيين، وتحدث مع المحترفين الأميركيين وأعد الوثائق الخاصة به بالتعاون معهم.

وحال عودته إلى إسرائيل، قدم "يعري" تقريرا لمؤسسة الهجرة الثانية، وللوكالة اليهودية حول جميع الأعمال التي قام بها إيان الحرب، ثم خلع ملابسه العسكرية وعاد إلى أسرته.

وبعد وقت قصير، تلقى أمرا من قائد اللواء للحضور إلى مقهى في شارع جابوتنسكي في تل أبيب. وهناك، توجه إليه شاب لم يسبق أن تعرف عليه من قبل، وسأله عن طبيعة عمله في الجيش البريطاني. وكان هذا الشاب هو "رجب عام عمير"، وهو أيضا مظلي سابق في وحدة بريطانية أخرى، ثم جاء إسرائيل عمير، وأوضح له أن مسؤولي الهجناه قرأوا باهتمام كبير جدا تقاريره، وأنهم شديدا الإهتمام بإنشاء شعبة مماثلة للتزوير. وقد استجاب "يعري" للطلب.

وصعد الاثنان إلى الطابق الثاني فوق المقهى، حيث عرفه هناك على نظرائه في المستقبل: موشيه بار ايلان، ويوسف كريب، وشمونيل جنيزي وغيرهم. ثم أعطي مكتبا في غرفة خلفية، وطلب منه أن يبدأ العمل. ولم يدرك عمير في البداية، طبيعة المكتب الذي يعمل فيه، ثم علم، فيما بعد، أنه يعمل في مكتب "هشاي" القطري. وعندما سأل عن طبيعة الوسائل الموضوعات تحت إمرته؟ قيل له أنه لا توجد أي وسائل، وعليه تدبير الأمر بنفسه. وهكذا بدأت الشعبة الفنية العمل.

وفي البداية، اصطدم "يعري" بالعديد من الصعوبات، وبعد عدة حالات فشل، قرر إسرائيل عمير، عقد لقاء بين "يعري" وأفرايم ديكل رئيس "هشاي" في تل أبيب.

وقد عرض 'يعري' خلال اللقاء، المشاكل التي يواجهها، فوعده ديكل بالعمل على حلها. وفي أعقاب اللقاء، تم وضع أفضل الأشخاص العاملين في مجالات تخصص قريبة من عمل 'يعري' تحت إمرة 'يعري'، والذي بدأ رويدا رويدا يشكل منهم طاقما فنيا. وقد شارك في هذا الطاقم، الفني باروخ ليفين، وهو صاحب محل تصوير فوتوريكس، وشلومو كمينتسكي وكلمون أصحاب محل زنكوجراف المتحدة، والمطابع يفت ويهلوم، إضافة إلى مستوردي ورق ممن تعهدوا بالعثور على الورق الملائم للأوراق المطلوب تزييفها.

ويعتبر معمل عائلة فلرشتاين، القائم في شارع هرتسل، أحد أهم بؤر العمل والنشاطات، حيث اعتبر أبناء العائلة خبراء في صناعة الأختام الحديدية والمطاطية. وقد استجاب أبناء العائلة لطلب 'يعري'، وصنعوا أختاما بنفس المعايير زودهم بها 'يعري'. أضف إلى ذلك، أن 'يعري' أقام علاقات وطيدة مع موظفين يهود، يعملون في المكاتب الحكومية المختلفة، فقاموا بإخراج استمارات ونماذج غير معبأة وأعطوها له، كي يتمكن من إعداد الأوراق المزيفة التي يريدها، ويصنع نسخا منها، كما قدموا إليه نماذج عن الأختام والتواقيع. وقد تخصص 'يعري' في تزوير التواقيع الشخصية لضباط اللواء البريطاني.

وهكذا، بدأت الشعبة الفنية في صرف بطاقات هوية مزورة لأعضاء الهجناه، وحصل الأعضاء والزعماء المطلوبون لدى سلطات الانتداب، على هويات جديدة، كما حصل المهاجرون غير الشرعيين على هويات مزورة كما صرفت للبعض رخص سياقة. وقد وسعت الشعبة عمليات التزوير إبان فترة التمرد العبرية على سلطات الانتداب، وعندما اتضح أن لدى الشرطة قوائم تضم أسماء آلاف الأعضاء من منظمة الهجناه، والبلماح.

وهكذا، وحتى نهاية عام ١٩٤٥ تبلورت 'هشاي' في صورة تنظيمية جيدة، وبقيت حتى قيام الدولة.

الفصل السادس

حركة التمرد العبري

تشرين الأول ١٩٤٥ حتى آذار ١٩٤٦

عادت الحكومة البريطانية للتأكيد في شتاء ١٩٤٥، على سياستها المعادية لليهود في أرض إسرائيل. فقد قامت لجنة وزارية بريطانية بدراسة الموضوع، وسماع العديد من الشهادات، ثم أوصت بمواصلة العمل بسياسة "الكتاب الأبيض" الصادر عام ١٩٣٩، واتخذت الحكومة قراراً بذلك، بضغط من وزير الخارجية بيفن. أصيب اليهود بذهول شديد جراء ذلك في شتّى أنحاء العالم، فهاهي بريطانيا العظمى، والتي كانت بمثابة القاعدة المتينة، على صعيد تدمير النازية، قد بدأت تتخلى عن المعايير الأخلاقية في السياسة الدولية، وتتحو نحو تبني سياسة نفعية قبيحة. كان القرار البريطاني بالنسبة لحركة النهضة اليهودية الوطنية، بمثابة قرار لا أخلاقي وإجرامي، وخصوصاً على أرضية الكارثة، التي حلت باليهود إبان الحرب العالمية الثانية في أوروبا. وبدا القرار أكثر خطورة، على أرضية الوعود التي قطعها على نفسها حكومة العمال، تلك الوعود التي تم إدراجها في برنامج عملها، وهي تدعو إلى إلغاء سياسة "الكتاب الأبيض"، والسماح بالهجرة اليهودية غير المحدودة، بل وتشجيع الترانسفير العربي من البلاد.

لقد اتضح أن البريطانيين تجاهلوا العداء تجاههم، في أنحاء العالم العربي، إبان الحرب العالمية الثانية من جانب، والتعاطف الذي أبداه العرب تجاه دول المحور، من الجانب الآخر. لقد اعتقد البريطانيون أن مصالحهم لن تضمن إلا بالتعاون والتفاهم مع العرب في الشرق الأوسط والذين كانوا العنصر المسيطر والمهيمن في العالم العربي، حتى لو كان ذلك بثمن بروز مشاكل بينهم وبين يهود

الولايات المتحدة. وقد أكد هذه الحقيقة، الجنرال سفيرس، ممثل وزارة الدفاع البريطانية في سورية ولبنان، خلال الشهادة التي أدلى بها أمام اللجنة الوزارية الخاصة بتحديد السياسات البريطانية في (أرض إسرائيل)، حيث قال: أعتقد، أنه يجب علينا، على الصعيد العملي، أن نختار أسوأ الشرين، وأن نعمل على معالجة الهجناه، وباقي المنظمات اليهودية غير المشروعة، بدلا من أن نثير عاصفة في أوساط شعوب الشرق الأوسط، عبر تأييدنا ما يعتبرونه بمثابة اضطهاد وقمع للأغلبية العربية في (أرض إسرائيل).

وكما يبدو، فإن التقديرات الكولونيالية الإمبريالية، كانت لا تزال تفعل فعلها في توجيه حكومة العمال، رغم ضعف هذه التقديرات. ونظرا لأن البريطانيين اتفقوا مع المصريين، خلال محادثتهما، بإخلاء غالبية قواتهم من الأراضي المصرية، فقد كانوا بحاجة إلى قواعد عسكرية بديلة في المنظمة.

وإضافة إلى الأهمية التي أولاها البريطانيون للعلاقة مع الدول العربية والإسلامية، فقد كان هناك سبب آخر للعلاقات البريطانية العدائية لليهود، فقد أدرك البريطانيون أنهم سيحتاجون إلى جهود عسكرية، في قمع التمرد العربي، أكبر بكثير من الجهد الذي سيحتاجونه في قمع التمرد في الاستيطان العبري. وكما يبدو فإنهم كانوا يعتبرون التمرد العربي خلال الفترة ٣٦-١٩٣٩ بمثابة نموذج مصغر لما يمكن أن يحدث في المستقبل، في حالة نشوب تمرد عربي جديد.

أضف إلى ذلك، أن البريطانيين اعتقدوا أنهم سيحتاجون، في حالة نشوب تمرد عربي، إلى تخصيص قوات كبيرة لقمعه، وقوات كبيرة للدفاع عن الاستيطان العبري.

وقد قام هذا الافتراض أيضا على أساس عبر ثورة ٣٦-١٩٣٩، خصوصا، وأن تلك الحقبة من الزمن بدأت تشهد بوادر تضامن في الدول العربية المجاورة مع

الفلسطينيين، واعتقد البريطانيون، بغالبيتهم، أن الاستيطان العبري أضعف من أن يتمكن من الدفاع عن نفسه أمام العرب.

إن أحد الأسباب التي حدثت بالبريطانيين للاعتقاد بضعف الاستيطان العبري، هو كون الهجناه منظمة سرية، لم يكن حجمها وقوتها معروفين سوى لقلّة قليلة ولم يكن البريطانيون يعتقدون بقوة الهجناه أو الاتسل أو "ليحي". ولم يكن الأمر يقتصر على البريطانيين، بل إن بن جوريون نفسه، أعرب عن شكه في قدرة الهجناه عشية نشوب حرب ١٩٤٨، أي بعد سنتين من ذلك الحين، عندما اطلع على طبيعة القوات التي تواجه الهجناه.

وهكذا، وفي نهاية عام ١٩٤٥، اعتبر البريطانيون الهجناه بمثابة مصدر إزعاج فقط، وأن إضعاف الوكالة اليهودية، سيؤدي إلى إضعاف الهجناه، والاستيطان اليهودي إلى حد كبير، وشرعوا بالإعداد لإنجاز هذه الأهداف. ولم يكن يخطر لبغفن وزملائه بمن فيهم شركاؤهم في وزارة الخارجية الأميركية - أن بريطانيا ستفشل في سياستها.

في الثامن والعشرين من آب ١٩٤٥، أعلنت بريطانيا حاييم وايزمن، رئيس الوكالة اليهودية، بسياستها القديمة الجديدة. هذا في الوقت الذي بدأت التقديرات في الاستيطان اليهودي، تشير إلى أنه لم يعد هناك أمام الاستيطان، أي خيارات أخرى، لأن مئات آلاف اللاجئين اليهود في المعسكرات في أوروبا سيضيعون، إذا لم يصلوا إلى إسرائيل. وقد أدى هذا الاعتقاد، إلى وضع جميع الأمور الأخرى جانبا. في حين اعتقد بعض الزعماء اليهود، أن بالإمكان أن تثبت الهجناه للبريطانيين أن "مصدر الإزعاج" اليهودي، هو أقوى بكثير مما يعتقدون.

وفي السابع والعشرين من أيلول ١٩٤٥ تمخض مؤتمر الطوارئ الذي عقده الاستيطان اليهودي، عن اتخاذ قرار ينص على أن إغلاق أبواب الهجرة إلى (أرض إسرائيل)، يعني إصدار حكم الإعدام على اليهود في المعسكرات الأوروبية.

وفي الخامس من تشرين الأول، استأنف صوت إسرائيل- التابع للهجناء- بثه الذي انقطع عندما بدأت الحرب في أوروبا. وفي نفس اليوم، نشب شجار عنيف بين أعضاء كيبوتس كفر جلعادي، وبين الجنود البريطانيين الذين حاولوا دخول الكيبوتس وتفتيشه، بحثا عن مهاجرين غير شرعيين، وقد أدى الشجار إلى إصابة عشرة أعضاء من الكيبوتس بجراح. وفي العاشر من تشرين الأول قامت منظمة "البلماح" بعملية جريئة، اقتحمت خلالها قوة منها معسكر الاعتقال في عتليت، وأطلقت سراح مائتين وثمانين مهاجرا غير مشروع، ووزعتهم في كيبوتسات مختلفة في البلاد، وقد قام الجيش البريطاني، بفرض حظر التجول والحصار على كيبوتسي "يجور وبيت أرن". بيد أنه لم يعثر على أي مهاجر من الذين تم إطلاق سراحهم.

وفي الأول من تشرين الثاني، قامت الهجناء والاتسل وليحي بتفجير ١٥٣ مقطعا من السكة الحديدية، لتأكيد قدرة الاستيطان اليهودي على إيقاع الأضرار. ومن الجدير بالذكر، أن حوارا جرى بين الهجناء والاتسل وليحي، قبل شهر من ذلك، توصلت خلاله المنظمات اليهودية الثلاث، إلى اتفاق حول التمرد اليهودي. لقد كان هذا الاتفاق بمثابة تجسيد فعلي لنظرية العسكري الألماني المعروف (كلوزفيتش) القائلة: أن الحرب ليست عملا منفردا، بل هي الذراع العملي للعمل السياسي.

لقد وضعت المنظمات الثلاث نصب أعينها هدفا للتمرد العربي، يتمثل في حث البريطانيين على فتح أبواب الهجرة أمام المهاجرين اليهود، إلى (أرض إسرائيل). وإقامة دولة يهودية حينما يحين وقت ذلك، عبر الضغط على البريطانيين كي يغيروا سياستهم.

وفي الثالث عشر من تشرين الثاني، أعلن بيفن رسميا أمام مجلس النواب عن سياسة حكومته في فلسطين، ولم يتطرق أبدا إلى مصطلح "الوطن القومي"، وفي نفس الوقت، أعلن عن تشكيل لجنة تحقيق إنجليزية-أميركية مشتركة.

وفي الرابع والخامس عشر من تشرين الثاني، قتل في تل أبيب ستة يهود، وأصيب خمسة وخمسون شخصا بجراح، خلال الصدامات التي وقعت مع الجيش، مما حدا بالحكومة، للإعلان عن قانون طوارئ، والذي نص على إعدام كل من يتم ضبطه وبحوزته سلاح.

مساهمة هشاي:

جاءت أول مساهمات (هشاي) قبل بدء حركة التمرد العبرية، حيث حذرت من أن هناك نية لدى سلطات الانتداب البريطاني، لاستخدام القبضة الحديدية، ضد الهجناء والوكالة اليهودية. وأن القوات الإنتدابية، تعتزم اللجوء أيضا، إلى السيطرة على الاستيطان العبري بالقوة.

وفي أيلول ١٩٤٥، تم إحضار الفرقة السادسة المحمولة جوا من بريطانيا، تلك الفرقة التي تعتبر أفضل فرق الجيش البريطاني ورغم أن البريطانيين زعموا، أنهم أحضروا الفرقة بقصد التدريبات، بيد أنه سرعان ما تحولت إلى العمود الفقاري في النشاطات التي قامت بها القوات البريطانية ضد الاستيطان العبري. ومن الجدير بالذكر، أن الفرقة تلقت، وهي في طريقها إلى إسرائيل، توجيهات شديدة ضد اليهود في البلاد، كما تم نقل الثلاثمائة جندي يهودي العاملين فيها إلى مصر.

وقد قدمت (هشاي) المعلومات اللازمة للهجناء والإتسل وليحي، لتنفيذ العمليات الضرورية لمواجهة هذا الوضع، كما شاركت في تنفيذ بعض هذه العمليات، معتبرة نفسها، جهة مقاتلة.

ويقول إسرائيل عمير: "عندما كانوا يحتاجون إلى تدمير مبنى ما، إيان حركة التمرد العبري كنا نسأل أنفسنا من الذي بنى هذه المباني؟"

"لقد قامت حركة (سوليل بونيه) العبرية ببنائها. لذا توجهنا إليها وحصلنا على الخرائط اللازمة. لقد كان بمقدورنا المشاركة، بصورة فعالة، في التنفيذ، لكننا لم نر داعيا لذلك، طالما هناك جهات تقوم بالتنفيذ".

وفي هذه الفترة، تحول البريطانيون إلى هدف استخباري يحظى بالأولوية، وكانت هيئة "هشاي" تطلب معلومات من جميع الأنواع، بدءا من المعلومات العملية، وحتى المعلومات الخاصة ببناء ملفات شخصية للموظفين الحكوميين، الذين يمكن الاستفادة منهم بطريقة أو بأخرى. وكانت المعلومات تتدفق من الفروع إلى قيادة "هشاي".

ونورد فيمايلي نماذج لتلك المعلومات:-

• ١٤-١٢-١٩٤٥: قال أحد العملاء المدعو بالاسم الحركي (تسدوق): قام سترلينج أحد مسئولى المخابرات البريطانية بزيارة القدس قبل أسبوع. وحل في فندق الملك داود. ويقال، أن هذا الرجل، هو أحد الشخصيات الهامة في العمل من وراء الكواليس، ومن المتوقع حدوث شيء في كل مكان يصل إليه، وهو من مقربي تشرشل.

• ٢٩-١١-١٩٤٥: باترسون-مصدر معلومات أميركي- هو مسيحي أرمني، خدم في شرطة الإنتداب، والتحق بالجيش الأميركي، وصاحب القوات الأميركية على الحدود السورية التركية، وهو يعمل حاليا في شعبة مراقبة الصناعات الثقيلة، وهو خاضع للميجور وولش الملحق العسكري الأميركي. وقد أكد باترسون أن جميع المعلومات التي يقدمها إلينا، يسمعها من الميجور نفسه.

• ٢٣-١٢-١٩٤٥: في تقرير حول الشرطة البريطانية، المتحركة، ويتضمن معلومات وفيرة حول فصائل الشرطة المتحركة الخاصة الأربعة، والتي تم تشكيلها، من أجل مواجهة حركة التمرد العبرية.

• ٢٣-٤-١٩٤٦: تسلمت المباحث اللوائية تقريراً من المخابرات البريطانية يحمل تفاصيل حول أماكن لقاء أعضاء الهجناه والبلماح في القدس.

لقد ركز جهاز المخابرات (هشاي) بشكل خاص، على المعلومات المتعلقة بالتفتيش عن السلاح، تلك العمليات التي كانت بمثابة نقطة احتكاك دائمة، بين الجيش والمدنيين. ولهذا السبب، كرست "هشاي" جهوداً كبيرة لاكتشاف نوايا البريطانيين مسبقاً. وفي نفس الوقت، قامت هشاي بملاحقة المتعاونين مع الشرطة البريطانية والوشاة.

ونورد فيمايلي تقريراً حول هذه الملاحظات:

ايسار-فار من الجيش البولندي- والذي سبق أن اشتغل في رمات كهوبيش، وعمل في أماكن عديدة أخرى باسم موشيه جولدبيرج في حين أن اسمه الحقيقي هو: تيدينوش كوزلوبسكي مشبوه، بأنه أحد عملاء المباحث البريطانية في رمات هكوبيش.

ولا ندري ما الذي آل إليه مصير ايسار المذكور، بيد أننا ندري ما الذي آل إليه مصير بروس، الذي عذب يهوداً في إطار التفتيش عن سلاح في (بيريه). لقد احتلت القوات البريطانية، في آذار ١٩٤٧ "بيريه" وطردت سكانها منها. بيد أن الهجناه خططت لعملية (جيدم) الرامية لاعادة ترميم المستوطنة اليهودية. وكلفت "هشاي" بجمع معلومات حول المزاج السائد في أوساط العرب القاطنين حول المستوطنة المذكورة، وقد تم زرع أحد رجال الهجناه في الشرطة البريطانية في صدد.

كانت "هشاي" تفتش عن معلومات، عن رجال الشرطة البريطانيين، الذين أرغموا سكان "بيريه" على (التبصيم) وكسروا لهم أصابعهم وعذبوهم. وقد قادت المعلومات، إلى قائد رجال الشرطة الملازم بروس، وقد أجرت الهجناه له محاكمة وحكمت عليه بالإعدام، وتم تكليف خلية من خلايا مستعربي "البلماح" بتنفيذ الحكم، في

حين قام مخبرو "هشاي" بتقديم المعلومات اللازمة حول تحركات الضابط المذكور، وقد تم الوصول إليه في القدس وتصفيته.

وفي صيف ١٩٤٦، نجح فرع "هشاي" في حيفا، باختراق فصيل المخابرات في الفرقة البريطانية، مما أتاح له فرصة الحصول على الإجمال الاستخباري للفصيل بصورة متواصلة.

وتشير المعلومات التي تم حفظها في أرشيف "هشاي" إلى أن التمرد العبري أثار الكثير من المشاكل للبريطانيين، وبدأت في ربيع عام ١٩٤٦ العديد من الدلائل، التي تشير إلى أن البريطانيين يعتزمون توجيه ضربة ساحقة للهجناء، والوكالة اليهودية، وقد تمكن فرع هشاي في تل أبيب، من الحصول على قائمة بأسماء أعضاء "هشاي"، والشخصيات اليهودية التي تعتزم المباحث اعتقالها، وقد كتب إلى جوار اسم كل واحد منهم عنوانه وطبيعة عمله، وقد تم تحذير جميع الأشخاص الذين وردت أَسْمَاؤُهُم في القائمة.

ويقول "أرييه الياب"، ضابط "هشاي" لقضاء شمال الضفة الغربية: تركز عملي حول التجسس على تحركات الجيش والشرطة البريطانية، وكان النضال حول الهجرة الكبيرة، قد بدأ آنذاك وقام البريطانيون بتركيز قسم كبير من قواتهم على منحدرات الكرمل وشمال الضفة وعتليت وقرب زخرون يعقوب، وبرديس حنا والخضيرة. وقد حاولنا إدخال مخبرين لنا إلى المعسكرات لإعلامنا بوضع القوات والتحركات العسكرية. كما قمنا بمراقبة الشرطة البريطانية في شمال الضفة ومراكزها الساحلية، ولا زلت أذكر، كيف حصلنا على شيفرة برقيات الشرطة البريطانية.

ويقول "الياب"، أنه صادق (سيرجنت) بريطاني في شرطة قلقيلية، وشرب معه حتى الثمالة، بيد أنه كان يخرج من الخمار بين الفينة والأخرى ويتقيأ ما شربه كي لا يسكر ثم اتفق مع "السيرجنت" على أن يعطيه مفاتيح الغرفة التي يوجد فيها

مفتاح شيفرة البرقيات، مقابل مبلغ معين، وقد ذهب معه "الياب" حتى مركز الشرطة، وهناك هدد السيرجنت بقتله، وبعد محاولات إقناع واسعة، أعطاه ورقة الشيفرة. وعاد الياب وهو في منتهى الإرهاق إلى ماثير نوفيوك، ضابط "هشاي" في الجليل، وسلمه الورقة.

كرست "هشاي" جهدا خاصا، في جمع المعلومات، قبل تنفيذ العمليات العسكرية ضد مراكز الشرطة ومعسكرات الجيش البريطاني، كما كانت المخططات الهندسية، تنسخ من شركة سوليك بونيه التي بنت غالبية مراكز الشرطة والمعسكرات. أما التفاصيل حول الطاقة البشرية والأسلحة وأساليب إدارة العمل والحراسة للأهداف، فقد تم الحصول عليها عبر ضباط ارتباط في الوزارات الحكومية، فوحدات "البلماح" - التي فجرت محطات شرطة الساحل في (سدني وعيلي في جبعات أولجه) في الخامس والعشرين من تشرين الثاني، وكذلك أجهزة الرادار في جبل الكرمل، في الحادي والعشرين من شباط ١٩٤٦، وهاجمت في الثاني والعشرين من شباط مراكز الشرطة السيارة البريطانية - قامت بجميع عملياتها بناء على المعلومات المفصلة التي حصلت عليها (هشاي). أضف إلى ذلك، أنه تم تحديد زمن العمليات وأساليب التنفيذ وفقا لمعطيات "هشاي" بغية تقليص الخسائر البشرية إلى أدنى حد ممكن.

وقد استعانت منظمتا الإتسل وليحي أيضا، بالمعلومات التي وفرتها "هشاي"، وسلمها إليهم ضباط الاتصال في الهجناء، في تنفيذ عملياتهم الهجومية، على مراكز الشرطة في القدس ويافا في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٥، وفي الخامس والعشرين من شباط ١٩٤٦، والمطارات العسكرية.

لقد وقعت جميع تلك العمليات، بغية فك الحصار الذي يفرضه البريطانيون على سواحل فلسطين، ويحولون دون دخول المهاجرين. وبفضل هذه العمليات، تمكن عدد من سفن المهاجرين، المحملة بأعداد أكثر بكثير من حمولتها من التسلل إلى

البلاد، حيث تم نقلهم بواسطة مجموعات من الهجناء إلى المستوطنات، وتزويدهم ببطاقات هوية زورتها هشاي لهم. ورغم ذلك، فإن الغالبية العظمى من السفن التي حاولت الاقتراب من الساحل، أوقفها البريطانيون الذين استعانوا بمراقبي سواحل، وأجهزة رادار، وعملاء كانوا يعملون في الموانئ وزوارق السواحل البريطانية.

وفي كانون الثاني ١٩٤٦، اتضح أن الهجوم الذي شن على الرادار في (جبعات أولجة)، أحدث أضراراً طفيفة لم تؤد إلى تخريبه. وفي العشرين من نفس الشهر، تم تفجير المحطة للمرة الثانية. وقد نفذت العملية (هشاي) بمبادرة فرع الجليل الأوسط.

كانت شعبة الأشغال العامة، تعكف آنذاك، على ترميم الأضرار التي ألحقها محاولة التدمير الأولى للرادار الساحلي، وقد قامت سرية "البلماح" في "جبعات حايم" بملء برميل بالبارود. وتم توقيته، بيد أن الخبير الذي أشرف على توقيته، وقته لأربع ساعات بدلاً من ثماني ساعات، وكانت إدارة العملية - قد خططت لتوقيت العبوة لثماني ساعات، كي ينفجر في أعقاب خروج الموظفين البريطانيين من الموقع كي لا يصابوا بأذى، بيد أن الخطأ الذي حدث، أدى إلى انفجار البرميل المليء بالنفط قبل خروج البريطانيين وإصابة بعضهم بجروح.

وكي تخفي "هشاي" آثار شركة سوليل بونيه في القضية، تم اختطاف سائق سيارة الجيب العاملة في مصلحة الأشغال العامة، وحل محله أحد أعضاء "هشاي" الذي قام بنقل البارود إلى المحطة، وهناك أنزلها العمال العرب، بدعوى أنها ملأى بالجير الذي طلبته المحطة، ووضعوها بجوار غرفة الرادار حتى انفجرت.

وفي بعض الحالات، وقعت في أيدي "هشاي" مصادفة، معلومات استخبارية. وفي حالات أخرى، تمكن أحد نشطاء "هشاي" من الحصول على المعلومة بفضل ذكائه وسرعة بديهيته، وعدم حرص الطرف الآخر.

ففي إحدى المرات، عاد ضابط "هشاي" بسيارته من إحدى اللقاءات، وعلى الطريق سارت أمامه شاحنة عسكرية بريطانية يجلس فيها ضابط بريطاني إلى جوار السائق ويوجد فيها حاجيات شخصية، فقرر السير خلفها، لأن البريطانيين كانوا يحررون مخالفة لكل سيارة تسبق السيارات العسكرية، وفجأة سقطت حقيبة صغيرة من الشاحنة، دون أن يشعر سائقها، فالتقطها ضابط هشاي، وعندما فتحها في البيت عثر فيها على الأوراق الشخصية للضابط البريطاني، إضافة إلى رسائل غرامية من صديقه. فقام بتسليمها إلى عيزرا دنين، والذي قام بدوره بتكليف أحد مخبريه العرب، بمراقبة هذا الضابط الذي كان قد نقل لتوه إلى شرطة طولكرم.

وبعد فترة، ألمح المخبر العربي للضابط البريطاني، أن أوراقه الشخصية موجودة لدى اليهود، وأنهم يشترطون إعادتها له، بتقديم معلومات إليهم حول الشرطة أو الجيش. وقد وافق على ذلك، وبقي طيلة سنة كاملة يزود "هشاي" بالمعلومات حتى أعيدت إليه كامل أوراقه واحدة إثر الأخرى.

توقعت إدارة الاستيطان اليهودي، أن تعتمد السلطات البريطانية خلال مرحلة الصدام، إلى عزل الاستيطان عن مصادر المعلومات الخاصة به، لذا حرصت "هشاي" على تحسين قدرتها التنصتية على محطات البث الأجنبية.

وقد جاءت المعونة لـ "هشاي" من مكان لم تكن تتوقعه، فقد سكن شخص يهودي يدعى "نتان جوردوس" في أحد الطوابق الأرضية بحي-٧ في تل أبيب، وهو شخص مشلول القدمين، ورغم ذلك، كان صحفياً ديناميكياً جداً، ويجيد العديد من اللغات، وله صلات مع العديد من وكالات التلفزيون في الخارج. واشترى تجهيزات لالتقاط بث الراديو، من جميع أنحاء العالم. وكان يدير فرع وكالة الأنباء الفرنسية في تل أبيب، وعندما توفي مدير المحطة فرانك عين مديراً خلفاً له، وقد كان الاثنان قريبين من "هشاي"، وزوداها في الكثير من الأحيان، بمعلومات غاية في الأهمية من الخارج، والتي لم تكن الرقابة البريطانية تسمح بنشرها في البلاد.

وإزاء التطورات السياسية في البلاد والخارج، والخوف من استئناف النزاع مع العرب، والأمل في أن يحقق التمرد العبري النتائج المرجوة، ويؤدي إلى تغيير السياسة البريطانية، تم اتخاذ قرار باستئناف العمل الاستخباري ضد العرب.

وعندما حدد الحاج أمين الحسيني، عام ١٩٤٥، مقره في القاهرة، بعثت الوكالة اليهودية مجموعة من الأشخاص المدربين على الأعمال الاستخبارية إلى القاهرة، في محاولة للحصول على معلومات استخبارية بشأن التطورات المرتقبة، ومن بين أعضاء هذه المجموعة، ليفي ابراهامي، وموشيه ازنطاط، ويعقوب عيني، وبعض رجال "هشاي" الذين أعيروا للوكالة لهذا الغرض.

وفي تلك الأونة مارس السفير البريطاني، اللورد كيلرن ضغوطا على وزارة الخارجية البريطانية، لإبعاد أعضاء الطاقم اليهودي، في أسرع وقت ممكن، كما تم تعزيز شرطة فلسطين، عن طريق الفرع المقدسي للمخابرات البريطانية والذي كان يقيم مقره في القاهرة برئاسة الليفتينانت كولونيل موريس اولدفيلد، الذي أصبح فيما بعد، رئيسا للمخابرات البريطانية، وأصبح مؤيدا للحركة الصهيونية.

كما أصدرت قيادة الهجناه أمرا جديدا، بشأن إعداد ملفات للقرى العربية. ويقول يهوشع بلمون بهذا الصدد: كلفت في نهاية عام ١٩٤٥، بتجنيد وتنظيم الجهات العربية، التي يوجد لها مصلحة شخصية أو عائلية في النضال ومقاومة تأثير عائلة، الحسيني، التي بدأت تعزز مواقعها في البلاد. وقد نجحت في إيجاد اتصال مع قيادة (النجادة) - حركة الشبيبة العربية - وإثارة معارضة شديدة، ضد سيطرة عائلة الحسيني، وبالتالي إحباط عدة محاولات للصدام بين اليهود والعرب.

لقد أثبت الاتصال الذي تمت إقامته مع قائد النجادة نمر الهواري فعاليتيه وجدواه. لقد جاءت هذه النشاطات التي قامت بها الوكالة اليهودية، في القاهرة وفلسطين، على أرضية عودة الحاج أمين الحسيني إلى مصر، بعد نجاحه في الفرار

من فرنسا، حيث كان معتقلا، وبانتظار تسليمه إلى يوغوسلافيا للمحاكمة كمجرم حرب.

ونظرا لأن فراره من المعتقل، أثار غضبا عارما في بريطانيا، فقد استقبل الحاج أمين في القاهرة استقبال الملوك، وعاد لترؤس الحركة الفلسطينية مجددا.

وفي شباط ١٩٤٦، أعادت السلطات البريطانية، جمال الحسيني، المقرب من الحاج أمين إلى فلسطين، وأصبح أحد قادة اللجنة العربية العليا.

أسست منظمة النجادة كمنظمة نصف عسكرية في كانون الأول ١٩٤٥، وأقامت مركزها في يافا. وحينما عادت عائلة الحسيني إلى مراكز التأثير، أعادت إلى العمل منظمة (الفتوة)، وهي منظمة منافسة للنجادة. وبدأت أعمال النزاعات الداخلية الفلسطينية تتجدد، واتسمت هذه النزاعات بالإرهاب بين عائلة الحسيني ومعارضيه.

وقد انتهز البريطانيون هذه النزاعات، في محاولة لتعزيز تأثيرهم في أوساط العرب، بل وحاولوا توجيه النزاعات في مسارات مضادة لليهود.

ارتأت إدارة الاستيطان اليهودي، ضرورة للعمل، وقد نجح يهوشع بلمون، وعيزرا دينين - اللذان كانا آنذاك يتدخلان أكثر مما ينبغي في النشاطات السياسية، تحت رعاية الشعبة السياسية للوكالة اليهودية - في إحداث شرخ في سياج الوحدة العربية، والمساس بعملية التقارب بين المعارضة والحسيني. وعادت العصابات إلى العمل في البلاد، مما أدى إلى دهورة الوضع الأمني تدريجيا، بدعم من الجامعة العربية، التي عمل بعض أعضائها، كمصادر لتزويد السلاح للعصابات، وإتاحة الفرصة لها للتدرب عليه.

وقد عمد بلمون إلى استغلال المعلومات التي وصلت إليه، من أرشيف المفتي، إبان فترة تأييده لهتلر، وأثبت من خلالها، أن المفتي كان يدبر المكائد لزعماء عرب آخرين، ونجح في هز ثقتهم بالمفتي، وأقام علاقات وصلات في جنوب البلاد

وشمالها، وقد بقيت هذه العلاقات حتى حرب ١٩٤٨، وأتاحت الفرصة للاستيطان اليهودي، لإقامة اتصالات مع المستوطنات الموجودة في النقب.

ويقول بلمون: أن "هشاي" عمل في تلك الآونة أيضا ضد (صندوق الأمة) العربي والذي تم تشكيله بهدف الحيلولة دون بيع أراض لليهود، والعمل ضد المتعاونين معهم.

وفي منطقة يافا، التي كانت مركزا وطنيا مهما للعرب في إسرائيل، بذلت "هشاي" جهودا كبيرة لجمع المعلومات.

وفي مطلع عام ١٩٤٦ بدت الحاجة واضحة إلى وجود رجال مخابرات أكفاء، لذا تم عقد الدورة الثانية لإعداد ضباط مخابرات في الخضيرة، وقد ترأس الدورة زروبييل أربل، وشارك فيها ثلاثون متدربا، من جميع أنحاء البلاد، واستغرقت ستة أسابيع وقد تم التركيز على معرفة العرب، كما أدرجت فيها-ولأول مرة- دراسات عامة حول الشرق الأوسط، ودرس الطلبة اللغة العربية العامية والفصحى، وتعرفوا على أسس الدين الإسلامي، والعادات العربية.

وفي نيسان ١٩٤٦، أنهى إسرائيل عمير مهمته، وعين قائدا للواء القدس من قبل الهجناء، وتم تعيين ديفيد شلتنيل بدلا منه، رئيسا لـ "هشاي" ومنذ ذلك الحين، وحتى قيام الدولة أصبح فرع "هشاي" في القدس، أكثر الفروع نشاطا وأهمها، ويرجع ذلك، إلى تصاعد النزاع مع البريطانيين، وتواجد غالبية المؤسسات والممثلات الدبلوماسية في القدس.

واحتل مركز "هشاي" في صيف ٤٦ المكانة الثانية على صعيد المعلومات العسكرية والسياسية، نظرا لوجود إدارة الجمارك، والقطارات والموانئ، وغالبية القيادات العسكرية المهمة.

واحتل مركز "هشاي" في تل أبيب، المكانة الثالثة، بسبب قربه من يافا التي كانت تعتبر بمثابة البؤرة الحية للنشاطات العربية الوطنية، إضافة إلى كونها مركزا للاستجمام والتسوق، مما جذب إليها الكثير من الأجانب.

الفصل السابع

حركة التمرد العبرية

من آذار حتى أيلول ١٩٤٦

إزاء الخلافات التي قامت بين بريطانيا والولايات المتحدة حول قضية "أرض إسرائيل"، تم اتخاذ قرار بتشكيل لجنة مشتركة لدراسة القضية. وقد نشب الخلاف بين الجانبين حول مطلب الرئيس الأميركي هاري ترومان، للتعامل بإنسانية، والسماح لمائة ألف لاجيء يهودي من معسكرات النازية، بالتوجه إلى البلاد، في حين رفض وزير الخارجية البريطانية (أرنست بفين) الانحراف عن سياسة الكتاب الأبيض.

وفي السادس من آذار ١٩٤٦، قدمت إلى القدس اللجنة الإنجليزية الأميركية التي بلغ عدد أعضائها اثني عشر عضواً: ستة بريطانيين، وستة أميركيين. وكانت اللجنة قد جمعت الشهادات والأدلة، خلال شهري كانون الثاني وشباط في لندن وواشنطن ومعسكرات اللاجئين في أوروبا.

وقد وصلت اللجنة بعد أن زارت مصر، حيث طرحت أمامها هناك مواقف شديدة مضادة لليهود من قبل شخصيات عربية وإسلامية مختلفة وكان على اللجنة أن تتجه إلى البلاد لسماع الجانبين، وسماع كبار الموظفين البريطانيين، ثم تقديم توصياتها.

حاولت سلطات الإنتداب تضخيم زيارة اللجنة، وبذلت جهوداً كبيرة، من أجل إقناع أعضائها بخطورة الوضع، وخطر الإرهاب اليهودي. ووضعت حراسة مشددة جداً على غرف الفندق التي نزل فيها أعضاء اللجنة، كما وضعت حراسة بريطانية على مداخل الفندق، وتم تحذير أعضاء اللجنة، بأن لا ينزلوا إلى الشارع

دون حراسة بريطانية مسلحة. وإيان قيامهم بجولاتهم في البلاد، قامت بمرافقتهم مدرعة ودبابة وطواقم لاكتشاف الألغام.

ومن الجدير بالذكر، أن السلطات البريطانية استخدمت نفس الأسلوب إيان الزيارة التي قام بها الفيلدمارشال مونتجمري للبلاد، مما أقتعه بأن هناك خطرا إرهابيا يهوديا حقيقيا.

أعربت مؤسسات الاستيطان اليهودي عن تحفظها من الضغوط، وعلى وجه الخصوص من الإغلاق الذي فرض على أعضاء اللجنة، لذا قام صوت إسرائيل، التابع للهجناء، ببث توضيحات باسم حركة التمرد العبري، وجهها لأعضاء اللجنة وللصحفيين الذين جاءوا لتغطية أعمال اللجنة. وقد التقطوا هذه التوضيحات واستوعبوها جيدا.

وجاء في التوضيحات، أنه لن ترتكب أي عمليات إرهابية طيلة تواجد أعضاء اللجنة في البلاد، لذا، عندما قامت منظمة الإتسل باختطاف خمسة جنود بريطانيين دون الرجوع إلى قيادة حركة التمرد العبري- أرغمته الهجناء على إطلاق سراحهم.

بدأ الوضع يتدهور في البلاد، وتبددت آمال الاستيطان العبري، في أن تؤدي حركة التمرد إلى تغيير سياسة البريطانيين، بل لقد انقلبت الأمور رأسا على عقب، وأخذت سلطات الإنتداب تبدي تشددا أكثر فأكثر، واعتبرت الوكالة، اليهودية مسئولة عن جميع أعمال الإرهاب اليهودي، وسعت لكسر قوة الاستيطان اليهودي، وبقوا بانتظار اللحظة المواتية للقيام بذلك، مهما تكن توصيات اللجنة البريطانية الأميركية، فقد كانوا واثقين من أن مؤيديهم وأصدقاءهم في الإدارة الأميركية سيؤيدون الموقف البريطاني، ويقفون في وجه البيت الأبيض. لقد بذلت سلطات الإنتداب جهودا كبيرة لإقناع أعضاء اللجنة بصحة مطالبهم، وإقناع العالم كله عبرهم.

لقد تم بذل جهود كبيرة لإنجاح الزيارة، وأدلى العديد من الشخصيات العربية والبريطانية بشهاداتها أمام اللجنة. وبذلت السلطات أقصى جهودها للتأكد من أن جلسات اللجنة والنقاشات الداخلية، والشهادات المهمة، تجري في ظل أقصى درجات السرعة.

وخشية لتسرب معلومات من اللجنة، أقام البريطانيون مكانا خاصا كي تعقد فيه اللجنة اجتماعاتها، ووضع سياج حول هذا المكان، وحراسة مسلحة.

ساد توتر شديد في مؤسسات الاستيطان اليهودي، إذ كان واضحا، أن النتائج التي ستخلص إليها اللجنة، ستكون مصيرية لمستقبل الدولة القادمة. وكان من المهم جدا، معرفة ما يدور داخل اللجنة، ولو بأي ثمن، والتعرف على مواقف أعضائها؟؟ وكيف بالإمكان التأثير عليهم؟؟ كانت مؤسسات الاستيطان تود أن تعرف ما الذي قاله الشهود البريطانيون والعرب من أجل إعداد الشهود اليهود بصورة تؤدي إلى تنفيذ ودحض الشهادات العربية. وكانت مؤسسات الاستيطان تجري اتصالا معيناً مع عضو اللجنة ريتشارد كروسمان البريطاني، وبرنكي كرام الأميركي، أما مع باقي أعضاء اللجنة، فلم يكن هناك أي اتصال معهم، ولم يكن بالإمكان التأثير عليهم.

وإزاء هذا الوضع، توجهت مؤسسات الاستيطان إلى "هشاي"، وطلبت منها أن تعمل للحصول على المعلومات اللازمة والمطلوبة، وقد تم تكليف زئيف شيرف، والياهو ساسون بذلك، واللذين بدأ العمل بصورة مكثفة جدا.

قبل مجيء اللجنة، وعندما اتضح أن أعضاء اللجنة سيحلون في فندق بالاس في القدس، وأن قاعة الاستقبال في الفندق ستقسم إلى مكاتب. اقترح زئيف جسكو-من شعبة الأشغال العامة- على يعقوب بات، قائد "هشاي" في لواء القدس، وضع ميكروفونات سرية في جدران القاعة، وقد تحمس بات جدا للفكرة، وعقد اجتماع بين جسكو والياهو ايلات، من الوكالة اليهودية، ثم قام ايلات بنقل الفكرة إلى شريت، رئيس الوكالة اليهودية. بيد أن شريت قال أن الخطأ خطيرة ولا ضرورة لها أبدا.

وقال لإيلات أن الوكالة نجحت في إقامة علاقة مع سكرتير اللجنة البريطانية، وأنه سيتم إعلام مؤسسات الاستيطان بما سيحدث.

وقبل عدة أيام من قدوم اللجنة، استدعى إيلات على عجل كلا من جسكو وبات الذي أخبرهما أنه تم نقل السكرتير البريطاني في آخر لحظة إلى مهمة أخرى، وسألها فيما إذا كان بالإمكان إخراج خطة الميكروفونات إلى حيز التنفيذ الفعلي؟؟ فأجابا بالإيجاب. حصل جسكو على الميكروفونات من فيزيائي يهودي يعمل في الجامعة. وجعل مدير العمل والكهربائي يقسمان بالحفاظ على السر رغم أنهما كانا من أعضاء الهجناه، وعمل على تشغيل نائب مدير العمل العربي لمدة يومين في مكان آخر، وقامت الهجناه بعملية سريعة للحصول على الأسلاك وباقي التجهيزات من مخازن السلطات البريطانية. وعندما أصبح كل شيء جاهزا تم زرع الميكروفونات خلال التشطيبات النهائية في المكاتب. وقامت الخطة على سحب الأسلاك إلى أحد المنازل اليهودية القريبة من الفندق، بيد أنه سرعان ما اتضح أن الأمر مستحيل.

قام عضو الهجناه العامل في مركزية التليفونات، بناء على الأوامر الموجهة إليه بتمديد خط إضافي إلى خطوط اللجنة، ووصله عبر مركزية البريد، بمكاتب الوكالة اليهودية.

وعندما تم فحص الميكروفونات اتضح أن الميكروفونات التي كانت موصولة بغرفة الاجتماعات عملت بصورة جيدة، أما الميكروفون الذي زرع في مكتب رئيس اللجنة فلم يعمل أبدا.

كانت التشطيبات في المكاتب قد أنجزت، ومن المتوقع وصول حرس الشرطة في كل لحظة، ورغم ذلك، سارع جسكو وزملاؤه إلى شعبة الأشغال العامة، وحصلوا على المفاتيح وتوجهوا إلى المكان قبل يوم واحد من وصول اللجنة. وقد دخل الثلاثة إلى قاعة الدخول وتسلقوا سلما، وفتحوا الحائط لمعرفة سبب عدم عمل الميكروفون. وفي تلك اللحظة بالضبط، دخل إلى القاعة السكرتير الأول لحكومة

الانتداب مصحوبا بمدير شعبة الأشغال العامة البريطاني ونائبه العربي، وقد سألهم مدير جسكو عما يفعلونه، فقال له جسكو، أنه تم اكتشاف عطب في الجرس المركب في غرفة رئيس اللجنة، وأنه سيعمل على إصلاحه فوراً. وفي أعقاب خروجهم، اكتشف جسكو مصدر العيب، وتم إصلاحه، ثم أعادوا الأمور إلى نصابها، وغادروا القاعة.

جاء النجاح تاماً، وفعلت الميكروفونات فعلها، فقد اتضح أن رئيس اللجنة اعتاد دعوة أعضاء اللجنة إلى مكتبه وقبل كل جلسة وحال انتهائها أيضاً، ومناقشة الأسئلة التي ستوجه إلى كل شاهد. لذا، يمكننا تفهم الإعجاب والتأثر اللذين أبداهما رئيس اللجنة بشهادة موشيه شريت، الذي كان مطلعاً قبل عدة ساعات على الأسئلة التي ستوجه إليه.

ولم تكتف "هشاي" بوضع ميكروفونات في المكاتب وغرفة رئيس اللجنة، بل زرعت ميكروفونا أيضاً في غرفة اجتماعات اللجنة الخاصة، بحجة ضرورة تركيب مدفاة في الغرفة، واستغلال هذا العمل لوصل سلكي الميكروفون، ووصل السلكين بتليفون زئيف شيرف، بصورة دائمة باستخدام عضو "هشاي" الذي يعمل في بدالة التليفونات في البريد. وقد توجه شيرف إلى البريد وطلب أن يقطعوا خط هاتفه مؤقتاً لأنه سيسافر لبعض الوقت إلى الخارج. وهكذا أصبح الخط للتصت فقط.

وإبان اجتماعات أو نقاشات أعضاء اللجنة كان طاقمان يعملان على التصت وتدوين كل شيء، أحدهما في منزل شيرف، والثاني في الوكالة اليهودية. وقد شارك في إزالة الغموض المتبقي عن أعمال اللجنة، رفائيل ايلان، والذي كان والده يحمل المواطنة البريطانية، ويعمل موظفاً كبيراً في إدارة الانتداب. وحال اقتراب موعد قدوم اللجنة الإنجليزية الأميركية عملت "هشاي" على طلب المعونة منه. ونظراً لأن زملاءه في العمل تعاملوا معه كبريطاني، فقد بات واضحاً، من البداية، أن بالإمكان دمج في الوسط الحكومي الذي سيجري الاتصالات الرسمية

مع أعضاء اللجنة. وقد طلبت "هشاي" منه أن يعد الأرضية اللازمة لذلك، فعمل على إقامة علاقة مع الصحفيين الأجانب، وعلى وجه الخصوص مع كارتر ديفيد سون- وهو صحفي أميركي معروف، وكان يكثر من تناول المشروبات معهم في فندق الملك داود، كما عمل على عقد لقاءات بينهم وبين مسئوله في "هشاي" (باروخ جورنييل). بعد أن قدموه إليهم كمحام مقدسي ناجح.

وفي صبيحة اليوم الذي وصل فيه أعضاء اللجنة إلى القدس بالقطار، قدم جورنييل إلى المحطة، وهو يرتدي ملابس أوروبية فاخرة، وقدم نفسه كمحام، ونجح في إقناع الحراس بالسماح له بالوصول إلى الرصيف. وقد حمل معه رسالة من حاييم وايزمن الذي طلب منه تسليمها إلى باكتور، أحد الأعضاء الأميركيين في اللجنة. وعندما توقف القطر وخرج أعضاء اللجنة منه حاول جورنييل الاقتراب من وفد المستقبلين، بيد أن الحراس أبعدوه عن المكان.

تمكن رفائيل ايلان-الوسيم الطلعة- من إقامة علاقات جيدة مع سكرتيرات اللجنة الدائمات، ونجح في إقناعهن بتسليمه مسودات وثائق تم عرضها خلال النقاشات، ومن ضمنها بروتوكولات الجلسات المغلقة. وقد أتاحت المقارنة بين البروتوكولات المذكورة، والتسجيلات من عملية التتصت، الفرصة، للتأكد من العديد من الأمور المهمة.

لقد عملت "هشاي" بنشاط كبير، باستخدام العديد من الأساليب، للحصول على معلومات من أعضاء اللجنة. وبدا في البداية، أن أعضاء اللجنة يركزون جل جهودهم على عملهم أو يحرصون على عدم إقامة أي اتصالات إجتماعية، بيد أنهم، بعد أسبوع واحد، بدأوا يستجيبون للدعوات الاجتماعية التي يتلقونها، وعلى وجه الخصوص، من المجموعات اليهودية الأنجلوسكونية، الموجودة في القدس. وقامت زوجة رئيس تحرير جريدة "جيروزايم بوست" تيد لوريا والعديد من النساء الأخريات باستضافة عدد مختار من أعضاء اللجنة، ونقلوا كل ما سمعوه منهم إلى "هشاي".

كانت أهم الشهادات التي سمعتها اللجنة هي شهادة قائد القوات البريطانية في البلاد الجنرال درسي، وبدأت أهمية هذه الشهادة على أرضية نفي رؤساء الوكالة اليهودية أن تكون لهم أي علاقة بحركة التمرد العبري، وأن لا معرفة لهم بوجود منظمات عسكرية يهودية سرية، لذا لا يمكنهم أن يأمرؤا هذه المنظمات بالكف عن ممارساتهم. بيد أن هذا النفي كان عيباً من العيوب. فقد كان السؤال الذي يقلق أعضاء اللجنة هو: هل بمقدور الاستيطان العبري، الدفاع عن نفسه، إذا ما انسحب الجيش البريطاني؟ وإزاء إنعدام وجود رد يهودي خلال الإدلاء بالشهادات، لم يبق أمام اللجنة سوى اللجوء إلى جهات أخرى، وكانت إحدى هذه الجهات، الجنرال درسي، الذي قال في معرض رده على السؤال آف الذكر: أن القوة اليهودية قادرة على الدفاع عن نفسها بالتاكيد، وبنجاح، حتى لو هاجمتها جميع الجيوش العربية.

وصلت المعلومات حول شهادة درسي إلى "هشاي" شفهيًا، بيد أن "مريم بن أهارون" سكرتيرة فرع القدس، طلبت أن يقدم إليها تقريراً خطياً. وقد تطوع رفائيل ايلان لهذه المهمة، ونجح في الحصول على تقرير حول وجهة نظر درسي، إلى جانب شهادة الجنرال سفيرس من إحدى السكرتيرات. وقد أكد سفيرس أمام اللجنة، أن القوة اليهودية لا تقل عن سبعين ألف شخص.

واتضح لـ "هشاي" من خلال المعلومات التي وصلت إليها أن هناك شهادات أخرى كانت في نفس الاتجاه من قبل شخصيات غير يهودية. ومن الجدير بالذكر، أن الرقم سبعين ألف، تم تسريبه من قبل "هشاي"، في إطار عمليات التعمية والتضليل. وهكذا، سحب البساط من تحت أقدام البريطانيين، الذين كانوا يقولون: أن اليهود لن يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم في أعقاب موجة الهجرة من معسكرات النازية، إذا ما انسحب البريطانيون من البلاد.

كانت إحدى المشاكل والصعوبات التي برزت آنذاك، هي كثرة الجهات العاملة على صعيد جمع المعلومات، والتي كثيرا ما عملت دون تنسيق فيما بينها، ودون أن يكون هناك مركز لتسليم المعلومات إليه.

ويقول باروخ جوريثيل، على هذا الصعيد، مثلا: إن معلومات مهمة وصلت إلى "تيدي كوليك" - أحد العاملين في الشعبة السياسية آنذاك - بيد أن هذه المعلومات لم تنقل إلى مكان مركزي نظرا لعدم وجود ترتيب ملائم مسبق.

ومن الجدير بالذكر، أن هشاي لم يكن يعالج هذه القضية، حيث تم إكمال هذه المهمة إلى الشخصيات الكبيرة في الوكالة. أما في المجالات التي كلفت هشاي بها، فقد عملت بصورة جيدة.

ويقول تسفي تميز - أحد الأعضاء العاملين في الشعبة العربية في تل أبيب: أنه تم إرساله، هو أيضا، إلى القدس، إبان زيارة اللجنة البريطانية الأميركية، نظرا لأن المعلم العربي الذي جنده في يافا، عمل في تلك الآونة كأحد سكرتيري اللجنة العربية العليا، ومكنه من تصوير وثائق ذات علاقة باللجنة الأميركية البريطانية.

ويقول يعقوب عيني -رئيس الشعبة العربية في هشاي بالقدس آنذاك، أنه اجتمع، في تلك الآونة، مع عربي من سكان بيت لحم، كان يعمل في مجال آلة "ستانسل" في السكرتارية الرئيسة بفندق الملك داود، وقدم نفسه له كمهتم بمواد ذات أهمية تجارية، وعرض عليه خمسة عشر جنيها فلسطينيا شهريا، إذا ما جلب إليه أوراق ستانسل مستخدمة، وقصاصات الورق التي يلقى بها الموظفون الكبار في اللجنة. وقد اتضح أن هذه الأوراق مجدية جدا.

وفي نهاية آذار ١٩٤٦، توجهت اللجنة إلى (لوزان) في سويسرا، لصياغة استنتاجاتها النهائية، والتي نشرت في الأول من أيار.

وقد أوصت اللجنة بالسماح للاجئين المعسكرات النازية بالهجرة فوراً إلى إسرائيل، وإصدار مائة ألف شهادة هجرة فوراً لهذا الغرض، وإلغاء سياسة "الكتاب الأبيض" فوراً، والتخطيط لمواصلة الهجرة، بناء على الاستيعاب الممكن للبلاد.

ودعا التقرير النهائي للجنة، إلى نزع سلاح العرب واليهود، في أن واحد، وحل المنظمات المسلحة والسرية. وفيما يتعلق بالمستقبل السياسي للبلاد، فقد جاءت التوصيات ضبابية، وتتمثل في إقامة نوع من أنواع الاتحاد الكونفدرالي بين المنطقة المأهولة بالعرب والمنطقة المأهولة باليهود، تحت سلطة الإنتداب البريطاني، وعلى أن تمنح كل منطقة من منطقتي الاتحاد سلطات ذاتية موسعة. وأوصت اللجنة بتقسيم البلاد، في المستقبل، إلى دولتين عربية ويهودية، تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى أن يتم تجميد الوضع كما هو عليه حالياً.

وقد رفض الفلسطينيون توصيات اللجنة فوراً، في حين وجد الاستيطان اليهودي نفسه بين المطرقة والسندان، المتمثلين في القبول بحل الهجناه، وإلغاء الكتاب الأبيض والسماح بالهجرة اليهودية إلى البلاد. وقد عقب بن جوريون على التوصيات بالقول: أن تقرير اللجنة يمنح (الجيش البريطاني وطناً قومياً في البلاد). بيد أن بريطانيا سرعان ما خففت الضغوط الناجمة عن تقرير اللجنة، حينما أعلنت عن تراجعها عن قبول قرارات اللجنة، بل ورفضها.

وفي معرض تعقيب (بفين) على مزاعم الأميركيين تجاه الخطوة البريطانية، قال: أن التأثير الذي يبيده اليهود لا يتساوق مع عدم استعدادهم للمشاركة في العمليات العسكرية، عندما تكون هناك ضرورة لحمايتهم من العرب. لقد دافع بفين عن السياسة البريطانية، بل واتخذ خطوات لتوطيد العلاقات مع الدول العربية.

وقد جاء رد الاستيطان اليهودي على هذه الخطوات قاطعاً: تعزيز نشاطات التمرد العبري وهكذا، تم استئناف الهجمات العسكرية على أهداف ونقاط محددة، في أعقاب التوقف عن ممارسة هذه الهجمات، إيان تواجد اللجنة في البلاد.

وفي السابع عشر من حزيران ١٩٤٦ قامت وحدات الهجناه بتفجير عشرة جسور من الجسور الأحد عشر، التي تربط البلاد مع الدول المجاورة. لقد هدفت الهجناه من هذه العملية، التي أطلقت عليها (ليلة الجسور) أن تثبت للبريطانيين، أنه ودون التنسيق مع الاستيطان اليهودي وموافقتهم، لن تقوم قائمة لأي قاعدة بريطانية في البلاد، وأن أية محاولة هجوم للجيش العربية ستواجه بمقاومة عسكرية جديّة. لقد لعبت "هشاي" دورا كبيرا في خطة (ليلة الجسور) ، حيث حصل عملاؤها على المخططات الهندسية للجسور والمخططات المطلوبة للعملية من مصلحة الأشغال العامة.

كما قامت "هشاي" بالمساعدة في تنفيذ عملية تحرير المهاجرين الذين سجنهم سلطات الانتداب في عتليت، حيث قام عملاؤها أثناء الليل، بقطع الأسيرة ونقل المهاجرين إلى شتى أنحاء البلاد، حيث حصلت على المعلومات المطلوبة للتنفيذ، كما قام بعض عملاء "هشاي" بدعوة بعض جنود السجن لشرب الخمر في بار (بيت جليم)، كما قام عملاء آخرون بإزالة (الطارق) من بنادق الحراس العرب في السجن. وفي اليوم التالي، شكلت "هشاي" وحدة تنصت على القوات البريطانية التي أخذت تطارد المهاجرين الفارين، ووفقا للمعلومات التي تم التقاطها من التنصت، جرى توجيه الفارين إلى مستوطنات لا يجري التفتيش فيها، أو إلى المستوطنات التي انتهى التفتيش فيها فعلا.

لقد استخدم البريطانيون، هذه العمليات، ذريعة لتنفيذ عملية (بروسايد) الرامية إلى تدمير الهجناه وقوتها الضاربة (البلماح)، على اعتقاد أنهم، بذلك، يكونون قد كسروا صمود الاستيطان اليهودي.

لقد راجت شائعات حول تحضير البريطانيين، للقيام بعملية كبيرة، منذ الأيام التي انشغلت فيها اللجنة الإنجليزية الأميركية بكتابة التقرير، في سويسرا. ورغم ذلك، كان من الصعب العثور على أدلة حقيقية لذلك.

كانت تلك الأيام أفضل أيام هشاي، حيث حظي عملها باهتمام كبير جداً، وأهمية بالغة، وتحولت القدس إلى بؤرة تجسس مركزية، وقام جورنييل بنشر شبكة تجسس واسعة، وصلت خيوطها إلى جميع المكاتب الحكومية في المدينة تقريباً، وعلى وجه الخصوص، في المكاتب التي كان اليهود يعملون فيها. وقد تم توجيه هؤلاء العاملين إلى كيفية العمل، والحصول على المعلومات الخاصة بالنشاطات التي تعتمدها السلطات القيام بها ضد المهاجرين، والمخططات التي سيقوم الجيش بتنفيذها.

وكانت المعلومات التي تتدفق على "هشاي" من الشعبة السياسية في السكرتارية الأولى للسير (جون شاو) شديدة الأهمية، فقد كانت السكرتارية الأولى بمثابة مركز الأعصاب للحكومة، لذا حظيت نسخ الوثائق والبرقيات التي وصلت منها إلى أفضلية أولى.

وكذلك، المعلومات التي كانت تصل من شعبة الهجرة، والهيئة العامة للشرطة والشعبة المالية، والزراعة والمياه، والتجارة والصناعة، والاستشارات القضائية، والتعليم، والصحة، والأراضي، والعمل، بل ومن مكتب الإعلام الحكومي.

كان (جوردين) رئيس مكتب الزراعة وإدارة المياه موظفاً كولونياً متشدداً جداً، يحمل مفاهيم قديمة. وكان يجيد اللغة العربية، ويقيم اتصالات مع المفتي الحسيني، الذي عاد إلى القاهرة، كما أيد، تعاملًا معادياً تجاه الاستيطان اليهودي. مما حدا بالاستيطان لوصفه بعدو علني لليهود.

وفي أعقاب نشر تقرير اللجنة الأميركية البريطانية، كان "جوردين" أحد أشد المعارضين لتطبيق التقديرات الاقتصادية في تحديد معايير الهجرة، وقد قال لأحد أعضاء الإدارة الزراعية، الذي أثبت له أن بالإمكان فلاحاً أراضٍ في جنوبي غور الأردن، إذا كنت على استعداد لإضاعة مالك، وقتل رجالك، والوصول إلى حالة الجنون، فإن بمقدورك أن تزرع توتاً حتى في القطب الشمالي.

وقد اعتبر مسئولو الاستيطان "جوردين" الرجل الذي يقف خلف مخططات الحكومة البريطانية، ضد الاستيطان والشخص الذي يخطط لتقسيم البلاد بصورة تجعل مصادر المياه، بغالبيتها، تبقى بحوزة الجانب العربي كما اعتبر "جوردين" ومساعدوه كأشد المعارضين للاستيطان اليهودي في النقب.

وفي أعقاب يوم "السبت الأسود" في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٤٦ قررت مؤسسات الاستيطان اليهودي تصفية "جوردين"، وكانت الشعبة العربية في (هشاي) قد جندت خادم جوردين العربي. وقد تمكن زئيف جسكو، تحت غطاء أعمال ترميم في شقة جوردين الرسمية، من إعداد رسم مفصل لمنزله في القطمون. ونظرا لأن مكتب "جوردين" كان في فندق بالاس، أي في نفس المكان الذي أقامت اللجنة البريطانية الأميركية مقرها فيه، فقد كان بمقدور "هشاي" التنصت على محادثاته، وخلال شهرين متواصلين، تم إعداد صورة كاملة لتحركاته وعاداته، وكلفت خلية من "البلماح" بتنفيذ العملية. بقيادة ايجال الون، وفي أعقاب استكمال هذه الخلية لاستعداداتها، تم اتخاذ قرار بتصفية جوردين في كانون الأول ١٩٤٦.

وفي عيد الأنوار، وقبل يوم واحد من تنفيذ العملية، عقد اجتماع لـ "هشاي" في بيت الثقافة في تل أبيب، وخلال النقاش قدم أحد رجال "البلماح"، ودعا باروخ جورنيل، وقال له أنه تم إلغاء العملية.

وقد اتضح، فيما بعد، أن "جوردين" مدين بحياته للفيتو الذي فرضته جولدا مائير، رئيس الشعبة السياسية في الوكالة اليهودية، على العملية. وقد منحت الفرصة لجوردين، للبقاء في منصبه حتى إخلاء البريطانيين لقواتهم. وفي أعقاب الإخلاء البريطاني، في أيار ١٩٤٨، نقل جوردين إلى المكان الذي طلب الانتقال إليه، إلى العراق.

تواصلت النشاطات الاستخبارية للتأكيد على الشائعات الخاصة بالعملية الكبيرة التي يجري التخطيط لها. وفي الثالث من نيسان ١٩٤٦، أفاد عميل

لـ"هشاي"، في وزارة الزراعة، أن "جوردين" قال لأحد موظفيه العرب، أنه وبناء على ما يعرف، فإن "اليهود سيضطرون قريباً لطلب مساعدة الحكومة ضد الهجمات التي سيشنها العرب عليهم".

وأشارت تقارير أخرى لـ"هشاي" أن الجيش بدأ بإعداد الأرضية للقيام بالعملية، حيث وزعت جريدة معادية لليهود، في أوساط الجنود، كما بدأت الشرطة تتناقل فيما بينها أوراقاً ومقالات، وأشعاراً مضادة لليهود، وتقول أحد هذه القصائد:
ضع قنبلة في مبنى الوكالة...

أزل الكنيست اليهودي عن وجه الأرض...

وافعل كل ما سيجعل كل يهودي صهيوني لعين...

يندم لأن أمه أنجبته إلى هذا العالم...

وزعت الشرطة الإسرائيلية داخليا كراسية إعلامية خاصة، تشتمل على تفاصيل تنفيذية مهمة.

وعندما ازدادت الأنباء حول هذه القضية، قررت "هشاي" الحصول على هذه الكراسية وعلى منشورات أخرى، بما فيها منشور المباحث الفدرالية (سي.آي.دي) والذي تم إرساله إلى جميع محطات الشرطة إلى الضباط المسئولين، وعلى الملخصات التي يرسلها قادة الألوية، في جهاز المباحث يوميا إلى القدس.

وقد أكدت هذه المراقبة، والمواد الأخرى المتوفرة، أن هناك تعزيزاً حقيقياً للقوات العسكرية في المعسكرات المجاورة للمستوطنات اليهودية. فقد أشارت مجلة (ويكلي انتليجنس ريفيو)، في استعراضها للفترة الواقعة بين ٢١-٢٨ من كانون الثاني ١٩٤٦، إلى انتشار فرقة سلاح المشاة الأولى في شمالي البلاد.

وقد تمكنت "هشاي" من إقامة اتصال مع ضابط إيرلندي رفيع، كان يعمل في القيادة القطرية فقام بتسليم "هشاي" معلومات سرية للغاية، كانت مخصصة لاطلاع الضباط من رتبة مقدم فما فوق فقط عليها، ومن الجدير بالذكر، أن هذا الضابط-الذي

كان يهرب تلك المواد مع مخاطرة شخصية عالية- قتل في عملية تفجير فندق الملك داود، فيما بعد.

لم يتحدد حتى ذلك الحين، حجم العملية وأهدافها الدقيقة وموعدها. وكانت "هشاي" تترك أن هذه المعلومات، لا يمكن الحصول عليها من سلال القمامة في المكاتب، أو من الخزائن التي يمكن الحصول على مفاتيحها، لذا أمرت رجالها وعملائها بتعميق احترامهم للمسؤولين البريطانيين.

وإثر هذا الطلب، أقام أهaron سيلع، علاقة مع رئيس جهاز المباحث الفدرالية في حيفا، الضابط كونكفست، والذي كان شرطيا حقيقيا، يعذب المعتقلين بصورة شخصية، وقد رفض كونكفست تسليم أي معلومات مكتوبة، لكن، وفي أعقاب تقديم وعد له بعدم المساس به، أو بأبناء عائلته- وهو الوعد الذي لم ينفذ حيث قامت منظمة "ليحي" باغتياله، فيما بعد- وافق على تسليم معلومات بصورة شفوية.

وفي أيار ١٩٤٦، أعلم كونكفست "هشاي" بأن هناك عملية كبيرة على وشك الوقوع، بيد أنه لم يكن حتى ذلك الحين يعلم بالموعد الدقيق للعملية، أو طبيعة الأشخاص الذين سيتم اعتقالهم.

كما أقامت "هشاي" اتصالات وثيقة مع الميجور يعقوب أفنون، الذي انضم إلى "هشاي" في أعقاب تسريحه من الجيش البريطاني. وكان يتمتع بحرية الدخول إلى مكاتب القيادة البريطانية، وأقام علاقات مع ضباط في الجيش، وعلى وجه الخصوص مع ضابط في المباحث، والذي كان يقدم معلومات بمبادرته الشخصية.

وأقام مناحم بربش -من "هشاي" في تل أبيب- علاقة وطيدة مع ضابط من معسكر تل هشومير، والذي كان مسيحيا شديد التدين، ويعتقد أن عملية تجميع اليهود في (أرض إسرائيل) هي عملية مسيحية مؤكدة. وكان يضع الأوراق التي يتم إيصالها في شق إحدى الأشجار ويقوم حارس غابة يهودي، بمراقبة الشجرة يوميا، فإذا ما عثر على الورقة يتصل بربش لأخذها.

ورغم ذلك، فإن المعلومات المؤكدة حول العملية لم تأت من كل هؤلاء، بل أتت من ضابطين آخرين يعملان في القدس، وقد طرح الأول أهداف الخطة أمام البروفيسور ريفنبيرج من الجامعة العبرية، في حين تمكن ضابط مظاهرات تم تجنيده في تل أبيب من الحصول على باقي الخطة وتسليمها لـ "هشاي".

وكان هذا الضابط قد وقع في غرام مهاجرة يهودية من اليمن، فأرسلت إليه "هشاي" (تسفي زهابي) والذي اجتمع به في مقهى، حيث أعلمه الضابط، أنه يعمل في بعض الأحيان ضابطاً مناوباً في إحدى قيادات المعسكر، وأن مفاتيح جميع الغرف موجودة في غرفة الضابط المناوب، بما فيها مفاتيح خزانة قائد المعسكر.

وفي المقابلة الثانية، اقترح عليه زهابي أن يفتح الخزانة ويرى محتوياتها، ثم أقنعه بأن يصور هذه المحتويات. وقد تم العثور بين هذه الأوراق المصورة على أسماء العديد من قادة الهجاء وعناوينهم، مثل: موشيه سنيه، إسرائيل جاليلي، واسحق سديه.

أدت الصور التي تم التقاطها لبعض محتويات الخزانة، إلى تشجيع "هشاي" على التقاط صور لجميع الوثائق الموجودة بها وكان معسكر صرند، الذي يعمل فيه الضابط المذكور، يغلق ليلاً، نهائياً، في وجه أي قادم خمس ساعات، من الساعة الثانية عشرة وحتى الساعة الخامسة صباحاً. وقد قررت "هشاي" انتهاز هذه الفترة الزمنية، والدخول إلى المعسكر، وتفتيش الخزانة.

وقد تم الاتفاق مع الضابط المذكور على أن يأتي زهابي إلى المعسكر في سيارة إسعاف والادعاء أنه مريض ويجب معالجته في المعسكر: وقد تم تدبير تصريح مزيف لزهابي لدخول المعسكر.

وفي مطلع حزيران ١٩٤٦، كان كل شيء معداً لتنفيذ العملية. وقبل عدة ساعات من التنفيذ ثارت شكوك لدى زملاء زهابي بأن هناك مصيدة مدبرة له، بيد أن زهابي أعرب عن ثقته بالضابط. وفي الساعة الموعودة توجه نحو المعسكر، هو

وباقى المشاركين في العملية، في سيارة تاكسي. وعندما قدم زهابي أوراقه المزيفة إلى حارس بوابة المعسكر سمح له بالدخول دون أي مشاكل. وفي الداخل سلمه الضابط ثلاثة ملفات تحتوي على خمسمائة صفحة تم إخراجها من الخزانة، فسارع بها زهابي إلى مكان التصوير السري لـ "هشاي" لتصويرها وإعادتها إليه.

وعندما جرى فحص أوراق الملفات، اتضح أنها تحتوي على خطة (برودسايد) والتي لم توزع حتى ذلك الحين سوى للمندوب السامي، والسكرتير الأول، وقائد الجيش، ولأربعة أو خمسة ضباط رفيعي المستوى آخرين. وقد ألحق بالخطة عدة ملاحق، تتضمن مئات الأسماء والعناوين بما فيها أسماء وعناوين أعضاء في منظمة الهجناه. كما تمت الإشارة إلى الأماكن التي يحتمل العثور فيها على مخازن للأسلحة، ومن ضمنها كيبوتسا (يجور وجبعات حايم). ولم تتطرق الأوراق إلى تاريخ تنفيذ العملية.

تدارس موشيه سنيه وإسرائيل جاليلي وجولدا مائير الخطة، وفكروا في إطلاع الأميركيين على محتوياتها، ومطالبتهم بالضغط على البريطانيين كي لا ينفذوها، بيد أنهم خشوا من أن يعتقد الأميركيون أن الاستيطان اليهودي خائف من البريطانيين.

وفي نهاية المطاف، تم اتخاذ قرار يتعارض مع رأي (هشاي)، ينص على الإعلان عن الخطة في صوت الحركة السرية الهجناه في السادس عشر من حزيران، رغم تحذير "هشاي" من إمكانية حرق مصادرها للمعلومات.

أذهل إعلان صوت الهجناه عن العملية البريطانية، وقد عقب أحد كبار القادة في الجيش بالقول: لقد حصلوا على تفاصيل العملية قبل أن أحصل عليها أنا. ورغم ذلك، لم يمنع الإعلان عن العملية البريطانيين من تنفيذها.

قام جميع قادة الهجناه والاتسل وليحي بالانتقال من أماكن سكناهم، والسكن في أماكن جديدة كما تم نقل قسم من المكاتب إلى أماكن أخرى. كما تم إخفاء المستندات في أماكن سرية.

أدرك البريطانيون، أن الحركة السرية اليهودية نجحت في اختراق قياداتهم، لذا، تقرر عدم تسليم أي معلومات إلى كبار الضباط المسؤولين عن تنفيذ العملية، إلا قبل أربع وعشرين ساعة من التنفيذ. وفي الثامن والعشرين من حزيران ١٩٤٦، تلقت قيادة الهجناه تحذيرين أحدهما من كونكفست، والثاني من ضابط المظلات المذكور، بأنه سيتم فرض حظر التجول على جميع أنحاء فلسطين. وستبدأ عمليات التفتيش، بل وذكر ضابط المظلات أسماء الأشخاص الذين كلف باعتقالهم. وهكذا، تم تحذير الاستيطان العبري، وجميع الجهات التي ستعرض للخطر كي تتخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة العاصفة.

وهكذا، لم تسفر العملية عن اعتقال أي شخصية من رؤساء التمرد العبري، أو أي قائد رفيع من الهجناه أو البلماح-باستثناء اسحق رابين الذي كان طريح الفراش جراء كسر ساقه- وقد اعتقل البريطانيون ألفين وسبعمئة شخص، منهم عدد كبير من الإداريين والنشطاء المدنيين، مثل موشيه شريت والحاخام يهودا ليب فيشمان، واسحق جرينبويم، ودوف يوسف. وتم تفتيش سبعة وعشرين كيبوتسا واستيطاناً عبرياً، دون أن يسفر ذلك عن اكتشاف أي مخزن سلاح، باستثناء مخزن سلاح كيبوتس (يجور) الذي اكتشف على أرضية الوشاية بمكانه.

وقد ألقت الهجناه القبض على يهوديين للاشتباه بأنهما هما اللذان وشيا بمكان المخزن، وقد تمكن أحدهما من الفرار، واللجوء إلى الشرطة البريطانية التي هربته إلى قبرص، مما جعل الهجناه تعتبر هذه المسلكية بمثابة إدانة له.

وبعد حوالي ست وثلاثين ساعة من تنفيذ العملية-التي أطلق عليها الاستيطان العبري اسم عملية "السبت الأسود"- اجتمع عدد من قادة القيادة العليا

اليهودية لتقدير حجم الأضرار وقد أدرك جميع الحاضرين، أن قوة الهجناه لم تتضرر. وبناء عليه، اتخذ قرار بتصعيد الحرب ضد الانتداب البريطاني، كي يدرك أن عملياته الكبيرة لن تحول دون قيام الهجناه بنشاطاتها. وتم التخطيط لقيام "البلماح" بمهاجمة مخازن السلاح البريطانية في (بت جليم)، نظرا لأن المعلومات أفادت بأن الأسلحة التي عثر عليها البريطانيون أثناء العملية، نقلت وخزنت هناك. كما اتخذ قرار بأن ينفذ الإتسل وليحي عمليتين تخريبيتين في القدس، بحيث يقوم الإتسل بتوجيه ضربة إلى مكان السكرتارية الأولى لحكومة الإنتداب في فندق الملك داود، وتوجه (ليحي) ضربة إلى مكاتب الحكومة في مبنى "الإخوان ديفيد" القريب من الفندق.

بيد أن الدكتور حايم وايزمن، رئيس إدارة الحركة الصهيونية، رأى أنه ليس هناك ما يبرر العملية وطلب إلغائها.

وعلى أرضية هذه الخلافات، وقعت عملية فندق داود، حيث قامت منظمة "الإتسل" في الثاني والعشرين من تموز بتفجير فندق الملك داود في وضح النهار - والفندق يغص بالناس - أدى إلى مقتل واحد وتسعين شخصا، وإصابة حوالي أربعين بجراح، ومن بين القتلى كان بريطانيون وعرب ويهود. وشاعت سخرية القدر، أن يكون من بين القتلى البريطانيين اثنان من المصادر التي كانت "هشاي" تستعين بها للحصول على المعلومات.

وفي أعقاب العملية، أعلن البريطانيون عن الوكالة اليهودية كجهة لا يمكن التفاوض معها، وأشاروا، في بيان لهم، أنه تم العثور على وثائق في مكاتبها خلال التفتيش، تشير إلى مسئوليتها عن تفعيل التمرد العبري.

وإزاء العملية الكبيرة التي نفذتها الحركة السرية اليهودية، بدأ البريطانيون يتخذون استعدادات لحماية أنفسهم، فجمعوا المؤسسات الحكومية في مناطق محصنة، وأصدر الجنرال السير أفلين - قائد القوات البريطانية، في الخامس والعشرين من تموز - أي بعد ثلاثة أيام من العملية، أمرا بلغة "لا سامية" واضحة، حظر فيها إجراء

أي اتصالات بين الجنود البريطانيين والجماهير اليهودية، قام البريطانيون بإلغاء هذا الأمر بعد أسبوعين، كما حظرت أماكن اللهو اليهودية على الجنود. ومن الجدير بالذكر، أن الأمر، أنف الذكر، كان سرىا بيد أن (هشاي) حصلت على الأمر، وبثته في صوت إسرائيل، مما أثار حرجا شديدا في أوساط البريطانيين.

وأصدرت الحكومة أمرا يقضى بإلقاء القبض على منفذي العملية، وسمحت للجيش بإجراء تفتيش جذري في تل أبيب، وأطلقت على هذه العملية اسم عملية (القرش)، في حين أسماها الاستيطان العبري "حظر التجول الكبير"، وقد استمر نظام حظر التجول من الثلاثين من تموز حتى الثاني من آب، وشارك فيه فرقان معززتان. وأسفر عن نتائج لا قيمة كبيرة لها، حيث تم اكتشاف أربعة مخازن صغيرة للأسلحة، واحد لحركة "ليحي" في قبو الكنيسة اليهودي الكبير في شارع "النبى" والثلاثة الأخرى لمنظمة الهجناه. وقد تم اعتقال ٧٦٧ شخصا خلال هذه الحملة، وإرسالهم إلى معسكر مغلق في رفح.

كما نجح البريطانيون خلال التفتيش في القدس، بضبط أوراق سرية في مبنى الوكالة اليهودية تمكنوا خلالها من إثبات صحة ادعاءاتهم القائلة أن هناك علاقة وطيدة بين الوكالة اليهودية، وحركة التمرد العبري، وقد نشر البريطانيون البرقيات الشيفرية بعد حلها في "كتاب أبيض" خاص.

لقد جاءت عملية التفتيش التي وقعت في أعقاب العملية مفاجئة، حيث لم تصل أي تحذيرات مسبقة إلى (هشاي)، بل لقد حلت المفاجأة أيضا على "هشاي" هذا رغم أن ضابط لواء (رحوبوت) في هشاي قال في أحد تقاريره، أن الجيش البريطاني يعد كميات أغذية كبيرة، كما يبدو، نظرا لاعتزامه القيام بعملية طويلة.

وفي نهاية تموز ١٩٤٦، أعلنت حكومة بريطانيا خطة جديدة لحل مشكلة "أرض إسرائيل"، وأطلق عليها خطة (موريسون-جريدي)، وتمكن البريطانيون من الحصول على موافقة وزارة الخارجية الأميركية عليها.

وترمي هذه الخطة إلى إلغاء توصيات اللجنة البريطانية الأميركية. وتتص الخطة، على اشتراط منح مائة ألف تصريح هجرة لليهود إلى فلسطين، بموافقة العرب.

وتتص الخطة ايضا، على تقسيم البلاد إلى دولة فدرالية، يتم تقسيمها إلى أربع مناطق: جنوب الضفة، ويضم غالبية الأراضي التي تم توطينها على أيدي اليهود، ومنطقة لواء القدس والتي تضم المدينة، وبيت لحم وضواحيها، ولواء النقب، ومنطقة عربية تضم باقي المناطق. وعلى أن توضع هذه المناطق تحت الحكم البريطاني، الذي سيشرف على الأمن والعلاقات الخارجية، والجمارك.

لقد قامت خطة موريسون -جريدي- وعلى وجه الخصوص، البند ألف الذكر - على قرار بريطاني سري ينص على أن تبقى (البلاد) في المستقبل قاعدة رئيسية للجيش البريطاني في الشرق الأوسط، هذا رغم ما نشر عن اعتزام بريطانيا نقل قواعدها من مصر إلى شرق إفريقيا. وقد أمل البريطانيون في أن يؤيد الأميركيون هذا القرار.

لم تعلم قيادة الاستيطان العبري بأمر القرار السري البريطاني، إلا في مرحلة متأخرة، أو في السابع عشر من كانون الأول ١٩٤٦، أي بعد خمسة أشهر من نشر خطة (موريسون -جريدي-)، حينما أرسلت (هشاي) القدس، إلى "مكتب هشاي" نسخة تقرير عن مشاورات ضباط المخابرات البريطانية التي تم إجراؤها في القاهرة، بين ١٣-١٥ كانون الأول.

وقد أكد التقرير، أن السلطات العسكرية في الشرق الأوسط لم تتخل عن مخططاتها الخاصة بقمع الاستيطان تحت مبرر محاربة الإرهاب، وأن "أرض إسرائيل"، هي أكثر الأماكن المرشحة لاستخدامها كقاعدة عسكرية بريطانية دائمة في الشرق الأوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على هذه المعلومات بعد يومين فقط من انتهاء الاجتماع المغلق في القاهرة، كان إنجازاً مهنيًا في حد ذاته، يشير إلى عمق الاختراق اليهودي للقيادة البريطانية المركزية.

تواصل النزاع وتصاعد. وفي الثالث عشر من آب أعطي أمر للجيش والأسطول لنقل المهاجرين غير الشرعيين من حيفا، والمعسكرات في البلاد إلى قبرص.

وفي محاولة لإحباط تنفيذ هذا القرار، قام عملاء الحركة اليهودية بأعمال تخريبية في السفينة المعدة لنقل المهاجرين إلى قبرص في نهاية آب. وإزاء هذه العملية قام آلاف الجنود البريطانيين، مصحوبين بالكلاب وكاشفات الألغام بتفتيش كيبوتس (سدوت يم) بحثًا عن منفذي العملية، بيد أن التفتيش لم يسفر عن أي شيء يذكر. وفي الثامن والعشرين من آب، تم تنفيذ تفتيش مماثل في كيبوتسات النقب الشمالي (دوروت وروحمة).

لقد هدفت السلطات البريطانية من هذا التفتيش الذي استغرق ستة أيام، إلى اجتثاث الكيبوتسات من مكانها، عن طريق تخريب ممتلكاتها والاستيلاء على أسلحتها، بيد أن "هشاي" كانت تعلم مسبقًا بنية البريطانيين، وقامت بإعلام الهجناء، والكيبوتسات بذلك، وتحت جناح الظلام، تم نقل الأسلحة من المخازن في تلك الكيبوتسات، ودفنها في كيبوتسات أخرى.

وحينما لم يعثر الجنود الغاضبون لمقتل زملائهم في فندق الملك داود، وفي تل أبيب على أيدي ليحي على أي شيء، قاموا بنهب كل ما عثروا عليه من الأشياء الثمينة. ورغم أن العملية لم تسفر عن الكثير من الأضرار، إلا أنها كانت مؤشرا واضحا للهجناء على ما سيصيب الكيبوتس والاستيطان اليهودي، إذا ما واصلت المقاومة والتحدي. ولهذا السبب صدرت أوامر بالتوقف عن النضال بالسلاح.

وهكذا، وفي مطلع أيلول، تم حل حركة التمرد العبرية، وبدأ النضال الصلب والحاسم من أجل إقامة الدولة. وقد كانت عمليات الهجرة بمثابة رأس الحربة، في هذا النضال، والتي تم تنظيمها بوساطة مؤسسة الهجرة الثانية مستعينة بالبلماح. مع إنفاق مبالغ هائلة على توسيع الاستيطان في البلاد.

لقد أثارت عمليات التفتيش البريطانية للكيبوتس والاستيطان اليهودي، وتصدي الزوارق البريطانية لسفن المهاجرين، ثائرة الكثير من الجهات في العالم ضد السياسة البريطانية، مما جعل البريطانيين يدركون بأن الرأي العام البريطاني، وأيضاً العالمي، وعلى وجه الخصوص الأميركي، لن يسلم بهذه السياسة زمناً طويلاً. وفي الرابع من تشرين الأول ١٩٤٦ أعلن الرئيس الأميركي (ترومان) لأول مرة -مخالفًا بذلك آراء خبراء وزارة الخارجية- أنه إذا ما سنحت فرصة، فإن الولايات المتحدة ستؤيد إقامة دولة يهودية مستقلة.

الفصل الثامن

النضال السياسي

تشرين الأول ١٩٤٦ وحتى تشرين الثاني ١٩٤٧

تعتبر الفترة الزمنية التي سيتم مناقشتها في هذا الفصل، بمثابة أصعب الفترات في تاريخ الهجناه.

وقد دار خلالها نزاع بين الاستيطان اليهودي والسلطات البريطانية، على جميع الجبهات، وقد كرس البريطانيون جهودهم على منع الهجرة اليهودية من أوروبا، في حين بذل الاستيطان اليهودي قصارى جهده، لتعزيز هذه الهجرة، وعندما كان الاستيطان يصطدم بالمعارضة البريطانية، كان يواجهها بالمظاهرات الاحتجاجية.

ورغم الإحباطات والشعور بالمرارة الذي كان يسيطر على منظمة الهجناه، إلا أنها لم تتجر وراء منظمتي "الاتسل" و "ليحي" في النضال بالسلاح ضد البريطانيين، بيد أنها عملت على التفتيس عن هذا الإحباط والمرارة، عبر تعزيز وتصعيد عمليات الهجرة والاستيطان، وبذلت جهودا هائلة توطئة لخوض الصدام المرتقب والحاسم مع العرب.

لقد أصبحت قضية الاستيطان نوعا من أنواع إعلان النوايا، وقد كانت الهجناه نشيطة على صعيد الاستيطان، فأقامت أكثر من ثلاثين نقطة استيطانية في الجليل وجوش عتصيون والنقب، وكانت تضع نصب عينيها: توسيع الاستيطان اليهودي أيضا، في المناطق التي حظر فيها الاستيطان على اليهود وفقا ل "الكتاب الأبيض".

دار في تلك الآونة، صراع شديد جدا، ودرامي حول الهجرة غير المشروعة فقد أرسلت الهجناه، اثنتين وستين سفينة محملة بسبعين ألف مهاجر يهودي من أوروبا إلى (أرض إسرائيل).

ولم تتمكن سوى إحدى عشرة سفينة منها من التملص من الحصار البريطاني والوصول إلى المرفأ وإفراغ حمولتها من البشر، أما البقية فقد تم إلقاء القبض عليهم، وإجلاؤهم إلى قبرص، وقد شارك في عملية إرسال السفن، واستيعاب ركبائها، بصورة فعالة، جدا، وحدات مدربة جيدا من البلماح، والوحدات البحرية، هذا إضافة إلى "هشاي" التي عملت بصورة خاصة، للحصول على معلومات حول مخططات البريطانيين ضد الهجناه ومؤسسات الاستيطان العبري.

وفي أعقاب (حظر التجول الكبير - عملية القرش) تم إجراء عملية تغيير في قيادة "هشاي" على أرضية اضطرار افراين ديل رئيس "هشاي" في تل أبيب للفرار من البلاد، وقررت القيادة الجديدة تعميق التغلغل ونشر شبكات الاستخبارات، وزيادة عدد المصادر التي تستقي منها معلومات.

وتفيد إحدى التقارير أن "هشاي" تمكن من الوصول إلى ابنة أحد كبار الموظفين البريطانيين المتزوجة في تل أبيب، وأقنعها بالسماح لعمالئها بتصفح أوراق والدها الذي كان يشغل منصب رئيس مكتب تل أبيب، لوكالة المخابرات الحكومة البريطانية.

ويقول مناحم ابيرم - أحد مسؤولي "هشاي" في تل أبيب: أنه تم إجراء اتصالات أيضا مع زوجة قائد شرطة لواء يافا وتل أبيب، ولم يشر في مذكراته إلى الأسباب التي قامت عليها هذه الاتصالات، وفيما إذا كانت أسبابا رومانسية أم أنها كانت يهودية؟ بيد أنه يشير إلى أن الاتصال بها كان يجري في الجمعية الاستهلاكية الخاصة بالشرطة.

ويقول "تسفي زهابي" أن هناك شبكة من رجال الشرطة في مراكز الشرطة اللوائية، وكان هؤلاء الرجال يحضرون إليه الأوامر اليومية التي تصدر إليهم، إضافة إلى تقرير حول الأحداث الأخرى التي تقع في مراكز الشرطة. كما ضم إلى الشبكة صاحب مقهى يهودي أسترالي الأصل، وكان الضباط قد اعتادوا قضاء الوقت لديه في المقهى.

ويعتبر الاختراق الذي تمكنت "هشاي" من إحداثه لقيادة سلاح الجو البريطاني في الرملة، بمثابة ذروة العمل الاستخباري لـ "هشاي" وقد عثر أحد عملاء "هشاي" في قبو القيادة على الأوامر اليومية الصادرة إلى الأسطول البريطاني، والتي كانت ترسل يوميا إلى سلاح الجو للعلم، وقد أمره "زهابي" بنسخ محتواها، وقد فعل ذلك فعلا، ومن البديهي القول: أن منظمة الهجناه، جنبت منها فوائد كبيرة جدا، في عمليات تهريب المهاجرين.

وإضافة إلى النشاطات نصف العسكرية تواصلت النشاطات السياسية المتعلقة بـ "أرض إسرائيل". وفي شباط ١٩٤٧، فشل المؤتمر الذي عقدته بريطانيا في لندن، والذي كان يفترض أن يقنع اليهود والعرب بضرورة قبول خطة "بيفن". وفي أعقاب هذا الفشل قررت الحكومة البريطانية نقل معالجة هذه القضايا إلى الأمم المتحدة.

وفي الرابع من نيسان، طلب وزير الخارجية بيفن من سكرتير الأمم المتحدة عقد اجتماع خاص للجمعية العمومية، وطالب بأن تقوم الجمعية بتشكيل لجنة لدراسة الحلول المحتملة توطئة لحسم الأمر خلال الجلسة العادية التي ستعقد في الخريف. بدأت سلطات الجهات المدنية البريطانية في فلسطين، تضعف رويدا رويدا، وانعزلت تلك الجهات في أماكن محصنة، وفي كانون الثاني ١٩٤٧، قاموا بإخلاء عائلاتهم إلى بريطانيا، وأخذت السلطة تنتقل رويدا رويدا إلى الجيش. وفي ربيع ١٩٤٧، عززت بريطانيا قواتها في البلاد بفرقة أخرى الفرقة الثالثة، والتي قدمت من

مصر، وهكذا، وقف في مواجهة الاستيطان اليهودي الذي بلغ عدده آنذاك، حوالي نصف مليون نسمة، سبعة وسبعون ألف جندي بريطاني من ذوي الخبرة القتالية، إضافة إلى عشرة آلاف مقاتل عربي.

ومن الجدير بالذكر، أن القوات البريطانية كانت تتعامل بترو وضبط نفس كبيرين، مع الاستيطان اليهودي، رغم أن العديد من ممارسات الاستيطان كان بالإمكان تفسيرها على أنها تحدٍ وذلك على عكس القوات الفرنسية في المستعمرات، وعكس الجيش الألماني في أوروبا. فالقوات البريطانية لم تكن تسيء إلى الجماهير اليهودية في المستوطنات كرد انتقامي على الأعمال المعادية التي يقوم بها اليهود ضد البريطانيين. ورغم ذلك، لم يتورع البريطانيون عن استخدام الضغوط ضد شخصيات مركزية في الاستيطان اليهودي، ولم يحرصوا على أن تكون تلك الضغوط دائما (جنتلمانية). فقد هدد البريطانيون، الوكالة اليهودية، بأنه إذا لم تتعاون معهم في مجال محاربة الإرهاب في البلاد، فسوف يتم الإعلان عن فرض الأنظمة العسكرية، ونقل جميع الصلاحيات في التعامل مع الاستيطان إلى الجيش.

وفي آذار ١٩٤٧، نفذ البريطانيون تهديدهم، وفرضوا على أجزاء مختلفة من البلاد نظام حظر التجول لمدة خمسة عشر يوما، ونفذوا عمليات تفتيش دقيقة. عمدت الهجناه، في تلك الأونة إلى إيجاد قيادة بديلة سرية مؤقتة في كيبوتس مرحابيا خارج المنطقة التي تم فرض حظر التجول عليها، وضم إليها شموئيل ديبون، وإيسار هرنيل وحاييم يعري من مكتب (هشاي).

الساحة السياسية:

واصلت منظمتا (الاتسل وليحي) عملياتها ضد البريطانيين، وقد اتسم قسم من العمليات بالجرأة البالغة والاستعراضية، مما جعل تنفيذها يحظون بالكثير من التعاطف في أوساط معارضي ضبط النفس. ورغم التعاطف، فإن غالبية الاستيطان العبري عارض ما كان يعتقد أنه انتهاك للانضباط الوطني. بيد أن المنظمات المنشقة،

لم تقبل هذا التحفظ، ولجأت إلى استخدام الإرهاب ضد اليهود لأسباب عملية، تتعلق بالمال وأماكن الاختباء. فقد قامت تلك المنظمات، ومن أجل تمويل نشاطاتها بعمليات سطو مسلح، وابتزوا أموالاً بالتهديد. وممارسة حملات دعائية في أوساط شبان الاستيطان العبري. لقد بلغت الأمور حد ضرورة اتخاذ قرار وطني من قبل المؤسسات اليهودية المعروفة لبلورة موقف موحد.

وفي العشرين من كانون الثاني ١٩٤٧، عقدت اللجنة الوطنية نقاشات حول المشاكل الإرهابية، وقد قالت جولدا مائير، رئيسة الشعبة السياسية للوكالة اليهودية، التي مثلت رأي الاستيطان المنظم: "لا نستطيع إدارة أي معركة في الوقت الذي تقوم فيه مجموعة من المنظمات باتخاذ قرار حول صالح الشعب اليهودي، ولا تتصاع أبدا لقرارات الاستيطان اليهودي، ونتائج ممارساتها تقع على رأس الاستيطان كله. ولا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن تفرض جماعات المنشقين إرهابها على الاستيطان، فالاستيطان الذي سيخضع للتهديدات الداخلية، لن يكون مؤهلاً لمواجهة التهديدات الخارجية. إننا نسعى كي تدرك هذه المنظمات، بأننا وصلنا إلى مرحلة خطيرة، وتوقف نشاطاتها، ومثلما لا نرغب في استخدام القوة ضد اليهود في البلاد، فإننا نرفض الخضوع لقوة مجموعات ومنظمات، تحاول اتخاذ قرارات حاسمة حول مصير الاستيطان والشعب".

وفي نهاية اجتماع اللجنة الوطنية، تم اتخاذ قرار ينص على: "أن يقوم الاستيطان بحماية نفسه بالقوة ضد أعمال السيطرة والفرص والتخويف والتهديد والابتزاز المالي".

وعندما طلبت القوات البريطانية من الاستيطان التعاون معها في مجال قمع المنشقين، ردت جولدا مائير بالقول: "لا نوافق على أن نقول للاستيطان العبري ان يصبح جواسيس".

لقد بدا أن العمل ضد ما بدا في صورة غضب غير مسيطر عليه، وأعمال لا ضرورة لها من قبل المنظمات المنشقة، ضروريا في تلك الآونة. وقد لعبت الهجناه دورا بارزا في "الموسم الصغير". هسيزون هكتان، وهو الاسم الشيفري الذي أطلق على العمليات التي نفذتها الهجناه عام ١٩٤٧، لمنع المنظمات المنشقة من السيطرة، بالقوة، والقيام بأعمال الابتزاز للاستيطان اليهودي. لقد احتلت هذه العمليات قسما كبيرا من وقت "هشاي"، واقتطعت قسما لا يستهان به من ميزانيتها، بيد أنها لم تدفع بها إلى وقف نشاطاتها في مواجهة البريطانيين.

بدأ بن جوريون- الذي عين خلال اجتماعات الكونغرس الصهيوني، في بازل: في كانون الأول ١٩٤٦، رئيسا لشعبة الأمن، إضافة إلى وظائفه الأخرى- في التعمق في القضايا الأمنية، ودراسة احتياجات الدفاع. وفي إطار هذه الدراسة، استدعت إليه قائد الهجناه ونشطاء أمن آخرين وطلب منهم أن يقدموا إليه استعراضا مفصلا للوضع.

ويتضح من الاستعراض أن "هشاي" اهتمت منذ نيسان ١٩٤٧، بالقنصليات الأجنبية والصحف والشركات الدولية.

لأول مرة، تنطرق كتابات رسمية، إلى بدو النقب، وتشير التقارير إلى أن شركة (مكوروت) اليهودية مدت خط أنابيب مياه إيان بروز الإحدى عشرة مستوطنة الجديدة في شمالي النقب منذ تشرين الأول ١٩٤٦، وحتى عام ١٩٤٧. وكى تحول دون معارضة بدو النقب لذلك، أو قيامهم بعمليات تخريب ضد الأنبوب، تم تركيب بعض الصنابير في أماكن معينة من الخط كي يضخوا المياه لهم ولقطعانهم. ومنذ ذلك الحين، فشل المحرضون من أعضاء اللجنة العربية العليا، في دفع البدو للعمل ضد اليهود.

لقد تحول هذا الخط أيضا إلى مصدر لجمع المعلومات، حيث تم تكليف ديفيد كرون-ضابط "هشاي" في منطقة النقب، بحراسة الخط، وفي إطار ذلك قام بالعديد من

الأعمال، من أجل توطيد العلاقات مع البدو، بل وتمكن من تشغيل بعضهم كحراس لخط المياه، إضافة إلى تكليفهم بجمع المعلومات. كما تمكن من استغلال البدو الذين يعملون قطاع طرق وعصابات لصوص، والذين كانوا كثيرا ما يسرقون أسلحة من معسكرات البريطانيين، وكان يقوم بشرائها منهم.

وقد قدم شلتليل إلى بن جوريون مشروعا لميزانية هشاي للعام ١٩٤٧ بقيمة سبعة وستين ألف جنيه- (ما يعادل ٢,٣ مليون شيكل جديد خلال عام ١٩٨٧)- وتم الاتفاق على أن تدفع الشعبة السياسية مبلغ اثنين وأربعين ألف جنيه، وخمسة وعشرين ألف جنيه تدفعها الهجناه. وجرى توزيع الاتفاق على النحو التالي: ١٥ ألف جنيه للمكتب المركزي- الذي يضم عشرين شخصا- وخمسة وثلاثين ألفا للنشاطات في الجليل- ثمانون شخصا- ويجب أن نتذكر أن قسما من ضباط "هشاي" كانوا يحصلون على أجور من حكومة الانتداب كنواطين، والبقية -١٧ ألف جنيه- من أجل عملاء "هشاي" في الخارج. كما تم الاتفاق على إضافة خمسة عشر ألف جنيه شهريا- ابتداء من شهر تموز، وحتى أيلول، للعمل ضد المنشقين. لقد قدرت ميزانية عام ١٩٤٨ بمبلغ تسعين ألف جنيه في البلاد، إضافة إلى خمسة وعشرين ألف جنيه في الخارج.

وفي السادس من تشرين الأول، من نفس العام، سجل بن جوريون في يومياته أن الميزانية قسمت وفقا لأقسام وشعب المعالجة على النحو التالي:

المبلغ	القسم
٣٧٧٦٧	الإدارة العامة
٣١٨٩٤	الشعبة الداخلية (المنشقون و الشيوعيون).
١١٤٠٠	السلطات البريطانية
٣٧٧٩٥	الشعبة العربية

الشعبة السياسية	١٣٠٦٤
العلوم والتوجيه وكلية العلوم التطبيقية.	٧٣٢٣
القيمة الإجمالية	١٣٦٢٤٣

وقد دفعت الشعبة السياسية ثلثي هذا المبلغ، في حين دفعت الهجناه الثلث الباقي.

شعبة القدس:

طرات تغييرات مهمة على شعبة القدس، فقد ضعفت إدارة الشعبة، حال توجه حايم بن مناحم إلى أوروبا، كما تم تعيين ديفيد ميرون مكانه لفترة قصيرة. ويقول بن مناحم وجورينيل، أن تقصيرا حقيقيا في عمل "هشاي" برز إبان فترة تولي ميرون. وعندما تم تعيين إسرائيل عمير قائدا لمنطقة القدس، قام بإعداد الأرشيف الرئيسي لـ "هشاي" في جبل المراقبين. وكانت الوثائق والمعلومات التي تتراكم في الفروع تنقل إلى فرع القدس مخبأ في إحدى السيارات التي تسير في إطار قافلة تسير في الأحياء العربية مصحوبة بحراسة بريطانية.

وكان الحراس يجرون تفتيشا في السيارات التي تسير بصحبتهم لضمان عدم تهريب الأسلحة فيها. وفي صيف عام ١٩٤٧، اكتشف الحراس في إحدى السيارات وثائق تابعة لـ "هشاي" لم يتم إخفاؤها بصورة جيدة، ورغم أن الوكالة اليهودية تمكنت من تجميع القضية، إلا أن الوثائق بقيت لدى البريطانيين. ولربما أن ضبط هذه الوثائق كان عاملا مؤثرا على صعيد قرار استبدال ميرون بإسحق ليفي، الذي عين رئيسا للشعبة في أيلول ١٩٤٧.

لم تتوقف الأحداث السياسية للحظة، فالنضال الذي خاضته السفن التي تهرب المهاجرين، جعل مسألة (أرض إسرائيل) لا تغيب للحظة عن صدر صفحات الصحف الدولية، وعلى وجه الخصوص الصحف الأميركية. وإزاء التعاطف الذي أبدته العديد من الجهات العالمية إزاء عمليات تهريب اليهود إلى فلسطين، عزز مسؤولو الهجرة الثانية من نشاطاتهم، وتحولت موانئ إيطاليا كلها إلى بوابات للهجرة إلى فلسطين، وانتشرت شبكة التهجير في جميع أنحاء أوروبا.

وفي مطلع نيسان ١٩٤٧ وفي أعقاب اتخاذ الحكومة البريطانية قرارا بنقل الانتداب إلى الأمم المتحدة، وقبل توجه بيفن إلى سكرتير الأمم المتحدة طالبا عقد جلسة خاصة، قال كريب لجورثيل أن رجال حاييم يعري- الذين اعتادوا العمل سرا لالتقاط صور للخرائط في بيت المساحة الحكومي- عثروا على رسالة ذات أهمية كبيرة ملصقة بإحدى الخرائط. وقد تم إرسال الرسالة من وزارة المستعمرات إلى السكرتارية العامة للسلطات الانتدابية، ويتحدث عن إمكانية أن يخلي البريطانيون "أرض إسرائيل" وعلى ضرورة التخطيط لإنشاء حكومة مؤقتة لمرحلة انتقالية. وقد أرفقت بالرسالة خارطة تتحدث عن الاحتمالات المختلفة لتقسيم البلاد بين العرب واليهود في أعقاب الإخلاء. وقد اتصل جورثيل فورا بالقدس، وحاول الحصول على معلومات تؤكد ما ورد في الرسالة آنفة الذكر، وتم تفعيل جمع الأجهزة في فرع (هشاي) في القدس، وبعد عدة أيام، علم أنه تم فتح ملف في السكرتارية العامة باسم "حكومة انتقالية لأرض إسرائيل".

وقد تم اتخاذ قرار بإبلاغ هذه المعلومات إلى بن جوريون، بعد أن أرفق بها وجهة النظر التي أدلى بها البروفيسور كوفنر-مؤرخ وباحث في تاريخ بريطانيا- والقائلة أن بريطانيا ستغادر فلسطين حتما.

بيد أن بن جوريون، والزعماء الإسرائيليين الآخرين الذين تم إطلاعهم على الأمر، لم يصدقوا أن ما يقال حقيقة، بل لقد أشار بعضهم إلى أن الجيش البريطاني

أخذ في تعزيز مواقعه واقامة مواقع ومعسكرات جديدة. بغية تحويل البلاد إلى قاعدة رئيسية لجيش المملكة المتحدة في الشرق الأوسط.

أما (هشاي) فقد كانت على قناعة تامة بأن هناك ما يؤكد هذه المعلومات، وواصل البحث عن معلومات أخرى تؤكد اتجاه الانسحاب بما لا يدع مجالاً للشك.

وفي تلك الفترة، عقد السكرتير العام للأمم المتحدة جلسة خاصة للجمعية العمومية. بناء على طلب بريطانيا. وقد اتخذت الجمعية، في جلسة لها، مطلع الصيف، قراراً بتشكيل لجنة تحقيق، على أن تطرح هذه اللجنة الاستنتاجات التي ستخلص إليها أمام الجمعية العمومية العادية، في خريف ١٩٤٧.

وفي نهاية أيار، عقدت اللجنة جلساتها الأولى في نيويورك، وفي السادس عشر من حزيران، عقدت جلسة في القدس. وكانت حكومة الانتداب هذه المرة، هي إحدى الجهات التي جرى التحقيق معها، إضافة إلى الطرفين اليهودي والفلسطيني.

وفي نفس اليوم الذي بدأت فيه اللجنة أعمالها في البلاد، حكم البريطانيون بالإعدام على ثلاثة من نشطاء "الاتسل" والذين ضبطوا إبان عملية الفرار من سجن عكا. وقد رفض البريطانيون طلب اللجنة القائلة بعدم إعدام الثلاثة في الأونة الحالية.

وفي الثامن عشر من تموز شهد الرئيس السويدي للجنة، واثنان من أعضائها سيطرة البريطانيين على سفينة "اكسودوس" التي كانت تقل المهاجرين اليهود المهربين إلى إسرائيل. وفي السابع والعشرين من تموز تم إعدام الاتسل الثلاثة، مما جعل الاتسل يغتال الرقيبين البريطانيين اللذين كان يحتفظ بهما رهينتين.

وفي أعقاب سماع الشهادات في القدس وبيروت، توجهت اللجنة إلى سويسرا، وفي الحادي والثلاثين من آب، تم نشر التقرير. والذي أوصى فيه غالبية أعضاء اللجنة بوقف النظام الانتدابي، وتقسيم البلاد إلى دولتين إحداهما عربية وأخرى يهودية تشمل القطاع الساحلي والنقب والجليل الشرقي.

وتوطئة لقدم اللجنة إلى القدس، طلب من "هشاي" تزويد المؤسسات الوطنية اليهودية بمعلومات حول المواقف الشخصية لأعضاء اللجنة، وللحيلولة دون التنسيق في النشاطات الاستخبارية، ولضمان الاستفاد الكامل للمعلومات، عين ديفيد شلتنيل، حايم هرتسوغ، منسقاً عاماً لهذه النشاطات الاستخبارية.

وقبل وصول اللجنة إلى القدس، أجريت اتصالات مع عدد من العمال اليهود في مركزية الهواتف البلدية، من أعضاء الهجناه، وقد قام هؤلاء العمال بالتنصت على هواتف أعضاء اللجنة في أماكن سكنهم، وأقيم مركز تنصت في إحدى الشقق في حي القطمون، وعمل فيه أشخاص متخصصون على مدى الأربع والعشرين ساعة.

وفي نفس الوقت تم ترتيب تنصت دائم على خطوط هواتف عدد من الموظفين رفيعي المستوى في حكومة الانتداب، ومن ضمنهم رئيس المباحث البريطانية (سي.اي.دي)، وكان أول نبأ يتم التقاطه هو أمر بإجراء تفتيش دقيق لموشيه سنيه، الذي كان سيسافر إلى الخارج، صبيحة اليوم التالي. ووضعوا رقابة أيضاً على هاتف الجنرال باركر ووريثه في المنصب، والذين كانوا شديدي الحذر في مكالماتهما الهاتفية. في حين أن السكرتير الأول (مشاو) وبعده (جورني)، وسكرتير المندوب السامي لم يكونوا حذرين في محادثاتهم.

كما وضعت "هشاي" رقابة على هاتف ضابط اتصالات السكرتير الأول للجنة.

كما وضعت "هشاي" أجهزة تنصت على هواتف الزعماء العرب في القدس، والذين كانوا يتحدثون هاتفياً مع البريطانيين، دون أي حذر كما وضعت أجهزة تنصت على قيادة الجيش البريطاني في القدس.

كان زئيف جسكو، هو المسئول عن جميع عمليات التنصت الهاتفي، في جميع أنحاء البلاد. وقد قام بتنظيم مراكز تنصت في حيفا والعفولة، وصفد وطبريا. وكانت هذه المراكز، تتلقى معلومات وافرة جداً عن جيش القاقجي، والعديد من

المجموعات العربية العاملة ضد اليهود، وبفضل هذه المعلومات حيل دون وقوع العديد من العمليات. ولم ينجح جسكو في تنظيم عمليات تنصت في جنوب البلاد نظرا لانه لم يعمل يهود في المركزية هناك.

الفصل التاسع

شبكة هشاي في القدس وحيفا

عشية حرب ١٩٤٨

يمكننا وصف الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الثانية وإقامة دولة إسرائيل، على النحو التالي:

عام ١٩٤٥ كان عام الآلام وخيبة الأمل، وعام ١٩٤٦ كان عام الانفجار والتمرد، وعام ١٩٤٧ كان عام ضبط النفس والتوتر والاستعداد، وعام ١٩٤٨ كان عام الحرب على جميع الجبهات.

والفصل الذي نحن بصدده يتطرق إلى الأحداث على الصعيد الاستخباري عام ١٩٤٧، وعلى وجه الخصوص في "هشاي" القدس، والذي تحول في غضون هذا العام، إلى مركز لجمع المعلومات، والتقديرات القطرية. كما يتطرق هذا الفصل إلى "هشاي" حيفا الذي احتل مكانة بارزة خلال هذه الفترة.

وقد شغلت الساحة السياسية، آنذاك، الزيارة التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة للبلاد، والتي أرسلت لفحص الإمكانيات المختلفة للحلول المستقبلية وقد استخدمت توصيات للجنة-التي أوردناها سابقا- كبرنامج للنقاش في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. التي عقدت اجتماعاتها في خريف ١٩٤٧، في الولايات المتحدة، وخلال النقاشات العلنية والاتصالات السرية، تمت بلورة القرار النهائي الذي تم اتخاذه في التاسع والعشرين من تشرين الثاني، فيما يتعلق بتقسيم "أرض إسرائيل".

كانت الأجواء في البلاد شديدة التوتر، والقدس تغص بالحركة. كما أن الشعور بأن هناك شيئا كبيرا على وشك الحدوث، دفع بـ "هشاي" إلى العمل على توسيع اختراقه لجميع اذرع السلطة، بغية الإطلاع على نوايا السلطات البريطانية بشأن إخلاء فلسطين. وقد شارك في هذه النشاطات عدة أشخاص بارزين من (هشاي)

القدس، والذين كانوا يجمعون حولهم عدة شبكات لجمع المعلومات. وقد تم تجنيد العديد من الجهات لهذا الغرض، مثل جماعات الأكاديميين والطلبة، وجماعات المومسات اليهوديات، واللاتي كن قادرات على الحصول على الكثير من المعلومات وقد أبدین رغبة كبيرة في ذلك.

لقد تم تعيين اسحق ليفي، في أيلول ١٩٤٧، رئيساً لفرع "هشاي" القدس، رغم أن عمل المخابرات كان غريباً بالنسبة له، لقد كان رجلاً عسكرياً ذا خبرة في مجال العمل الأمني في الشرطة والجيش البريطاني. وقد أدت طبيعته وتجربته، إلى جعله يدرك احتياجات الاستخبارات العسكرية، بصورة أفضل، ولهذا السبب، كرس جهوداً أكبر لهذا المجال، أضف إلى ذلك، أن حصار القدس والاحتياجات اليومية لها، تطلبت ذلك. وهكذا، تم إهمال المخابرات المدنية، التي كانت أساساً، حتى هذه اللحظة، في فرع القدس، بيد أن هذا الفراغ سرعان ما تم ملؤه بالنشاطات التي قام بها عدد من منظمات جمع المعلومات الصغيرة، والتي عملت بصورة فردية، ومن أبرز شخصيات هذه المنظمات كان (شلهيت فريار، وموشيه ساسون، واليكس كينان، وموشيه بيامنطه، ومنتائيل لورخ، ويوسي كرميل، وناحوم ادموني).

وفي نفس الوقت، انتظمت في القدس مجموعة شبان، أنهت دراستها الثانوية، وحددت لها هدفاً، هو مراقبة تحركات الجيش البريطاني في القدس. ومن بينهم موشيه ساسون، واليكس كينان، وموشيه شيله، وقد تمت تسميتهم بسبب أعمارهم، وعلاقاتهم العائلية باسم "الأباء" وكانت المعلومات التي يحصلون عليها، توزع في تقارير "هشاي" تحت اسم (مكتب الرقابة الشبائية). لقد كانت غالبية أعضاء هذه الشبكة أبناء موظفين يهود رفيعي المستوى، والذين استغلوا علاقاتهم في الحصول على معلومات عن البريطانيين. لقد كان ساسون هو المبادر إلى تشكّل هذه المجموعة، من بين الطلبة، وقد توجه إلى زملائه الطلبة سرا، واقترح عليهم الانضمام إلى إطار الهجناه سرا.

لقد اشتملت تقارير جماعة (الآباء) على معلومات متنوعة، تتناول شتى مناحي الحياة بالنسبة للبريطانيين. ويتضح من مراجعة ملف المعلومات الذي قام أعضاء هذه المجموعة بنقلها خلال الفترة الواقعة بين آذار-حزيران ١٩٤٧، أنهم نقلوا معلومات في المجالات التالية: مخازن الذخائر، كميات الأطعمة في مخازن الجيش البريطاني، وانتشار الجيش البريطاني في المناطق المختلفة.

كانت مهمة (رام حبيب) الالتقاء مرة أو مرتين، أسبوعياً، مع الأشخاص الذين جندهم وهم في غالبيتهم سكرتيرات أو موظفات يعملن في مكاتب حكومة الانتداب، والحصول منهن على المعلومات مكتوبة. وفي إحدى المرات، قدمت إليه سكرتيرة النائب العام مسودة لقانون الحياة البريطاني، الذي تم سنه بروحية الكتاب الأبيض، وترمي للمساس بالزراعة اليهودية وقالت له: أنها تشعر أن النائب العام يعلم بأنها تقدم معلومات لليهود-على ما يبدو- وأنه لا يعارض في ذلك.

وفي صيف ١٩٤٧ بدأت شبكات المعلومات التي أقامها يوسي كرميل، في أوساط عمال حكومة الانتداب، تؤتي أكلها إضافة إلى الشبكة التي زرعها ايتان ازراحاي في أوساط خدم الفنادق والمقاهي، وعمال الفنادق، والمومسات، والشبكة التي زرعها نتينيل لورخ، في أوساط الممثلات الأجنبية في القدس. وتم تشكيل طاقم طباعة يقوم بطباعة التقارير وإرسالها فوراً إلى مركز "هشاي".

وكانت مجموعة المتطوعين والمتعاونين في أوساط رجال الشرطة اليهود العاملين في شعبة الرقابة على وسائل الإعلام، وشيفرة المباحث البريطانية في القدس، هي أكثر المجموعات إنتاجاً، وتقديماً للمعلومات السرية. وكان غالبية العاملين في هذه الشعبة من اليهود الأوروبيين الذين كانوا يجيدون اللغات الأوروبية، إضافة إلى إجادة اللغة العربية. وقد ترأس هذه المجموعة "إسرائيل فينر" وعندما استقال من الشرطة حل بدلا منه (يوآل أربسمان) .

كانت شعبة الرقابة والشفيرات أنفة الذكر، تعمل في مجال التنصت على الهواتف، ورغم أن البريطانيين كانوا يقومون بجميع الأعمال المتعلقة بالشفيرات، فقد تمكن رجال الشرطة اليهود، من الوصول إلى هذه الشفيرات والأسرار التي تتضمنها. وفي نهاية صيف ١٩٤٧، وقع خطأ خطير في شبكة رجال الشرطة: لقد تم بناء المخبأ الأساسي الخاص بـ "هشاي" القدس، في جبل المراقبين، وكانت "هشاي" تنقل إليه المواد التي تتراكم لديها، مرة أو مرتين أسبوعياً. وقد تم نقل المادة المذكورة، من مبنى مجلس العمال في شارع الهستدروت، في حقيبة يتم إخفاؤها في سيارة تاكسي. أو في سيارة خاصة كانت تنضم إلى القوافل المتوجهة من المدينة إلى جبل المراقبين. وفي نهاية آب، تم إيقاف السيارة التي تحمل المادة، على أحد حواجز الشرطة وخلال الحديث الأول، الذي دار مع سائق السيارة، بدا وقفاً في حديثه، مما حدا بالشرطة لانزاله من السيارة وتفتيشها بصورة دقيقة جداً، والعثور على الحقيبة ومصادرتها. وقد أدى العثور على المعلومات إلى اعتقال رئيس شبكة رجال الشرطة اليهود، ومحاكمته وطرده من الخدمة. وقد باءت جميع الجهود التي بذلت لاستعادة الحقيبة بالفشل.

ورغم ضبط الحقيبة إلا أن رجال الشرطة اليهود واصلوا العمل كالمألوف، وكان شيئاً لم يحدث، نظراً لأنه لم يكن لدى البريطانيين بدائل لهم.

وفي تموز ١٩٤٦، عاد ننتيل لورخ إلى البلاد بعد أن أدى الخدمة العسكرية ضمن الفرقة اليهودية في الجيش البريطاني. ثم توجه إليه باروخ جورئيل وجنده لـ "هشاي" حينما قامت لجنة الأمم المتحدة بزيارة القدس، عمل (لورخ) مع باقي المجندين، تحت رئاسة حاييم هرتسوغ. ويقول: أنه عمل ليالي طويلة في الصاق قطع الأوراق الصغيرة التي عثر عليها في صناديق القمامة في مكاتب اجتماعات اللجنة.

وفي أعقاب إتمام العملية، كلفه جورئيل بأن يعمل على تشكيل شبكة لمعالجة الأجانب من غير البريطانيين في القدس. وكان يقصد بذلك القنصليات الأجنبية،

والكنائس المسيحية. لقد كان عدد من الموظفين اليهود، يعملون في القنصليات الأجنبية ويجب استغلالهم بصورة جيدة.

وتمكنت الشبكة، حقا، من الحصول على معلومات مهمة حول القضايا التي كانت تجري مناقشتها بين القنصليات والسلطات، وبين القنصليات ودولها. كما أن التتصت على خطوط هواتف بعض هذه القنصليات، كان يسهم في تأكيد المعلومات المتوفرة أو نفيها. كما أن بعض هذه القنصليات كان مواليا للعرب.

لقد تم الحفاظ على هذا النشاط السري في أضيق حيز ممكن، ولم يعلم به، حتى الكثير من مسئولى (هشاي) أنفسهم. لقد أسفر العمل آنف الذكر، عن الحصول على معلومات عن القنصليات الأجنبية، عن نتائج شديدة الأهمية، بصورة خاصة، عشية إقامة إسرائيل. نظرا لأن القنصليات العامة الأميركية والفرنسية والبلجيكية أعلنت نفسها في الرابع من أيار، (كلجنة هدنة) ترمي للعمل على إبقاء الهدنة في القدس، حتى في أعقاب مغادرة المندوب السامي البريطاني. وقد صادقت الأمم المتحدة على مكانة هذه اللجنة، الأمر الذي جعل لنقاشاتها أهمية كبيرة جدا بالنسبة للمؤسسات اليهودية.

وفي خريف ١٩٤٧، بدأت شبكة جديدة تعمل في القدس، تحت اسم "شبكة يائير" وهو الاسم الشيفري ليوسيف كرمل، أحد موظفي الوكالة اليهودية، والذي تطوع لـ "هشاي" في مطلع نفس العام. ورويدا رويدا، بدأ كرمل يدير ويشرف على شبكات أخرى، ومن ضمنها شبكة عاملات النظافة، في الفنادق، واللائي كن يقمن بجمع قصاصات الورق من سلال القمامة في الغرف التي تسكنها شخصيات رفيعة، وخصوصا في فندق الملك داود.

كما تم تشكيل شبكتي مومسات وعمال نظافة وخدمات في الفنادق. ومثلما أوردنا أعلاه، تمكنت هاتان الشبكتان من الحصول على الأسئلة التي كانت لجنة الأمم المتحدة تعتزم توجيهها إلى الشهود اليهود، خلال استجوابها لهم.

وأقام كرممل أيضاً، علاقات واتصالات مع عمال في البريد الإقليمي المركزي، والذين كانوا يسلمونه عدة رسائل، لعدة ساعات للاطلاع عليها، واستساخها وإعادتها. وضمت شبكة كرممل، خمسة وعشرين رجلاً وامرأة. ونورد فيمايلي عدداً من الأنباء التي كان عمال الفنادق يقدمونها إلى "هشاي" من ٥-٦ نيسان ١٩٤٨.

- هناك زائر يأتي بصورة دورية إلى مقهى فيناء، نشته بتعامله مع البريطانيين.
- يفيد موظفون في وزارة المدفوعات البريطانية أن العمل في الوزارة سيتوقف في السادس والعشرين من نيسان.
- البريطانيون على وشك مغادرة مبنى شعبة العمل العامة في المنطقة (ب).
- يفيد أعضاء في منظمة (اتسل) أنهم تلقوا أوامراً بإطلاق النار على ناقلات البنزين إذا لم تقم الهجناه بتزويدهم بالبنزين من محطة البنزين في حي (مائة شعاريم).
- ميجور - وهو شخص بريطاني يعمل في المحكمة العسكرية - أطلع مخبرنا على ساعة ذهب، وقال أنه حصل عليها من الهجناه. كما أن له علاقات وطيدة مع عائلة (ثلوس) التي تسكن في شارع بن يهودا.
- وحاول كرممل إقامة علاقات أخرى في مناطق ومواقع رئيسية. ومن الجدير بالذكر، أن "هشاي" لم تتجراً على التوجه إلى (سارة أور) السكرتيرة الأولى لوزارة الزراعة، نظراً لأنها كانت مشخصة مع الموظفات البريطانيات. وفي أحد الأيام وصل إلى ديفيد شلتتيل نداء عاجل من إسرائيل جاليلي طلب فيه أن يحاول شلتتيل ترتيب مسألة إفراغ حملة تراكثورات موجودة في إحدى السفن في ميناء حيفا، في أسرع وقت ممكن. والحقيقة أن الحمولة لم تكن تراكثورات بل كانت سيارات

اشترتها الهجناه من الخارج وكسنت تعتزم إدخالها إلى القوافل في منطقة النقب والقدس.

توجه شلنتيل إلى "هشاي" في القدس، وفي أعقاب الفحص وجد كرميل أن القضية عالقة في وزارة الزراعة. واتضح أن مدير الوزارة رفض استيراد التراكاتورات إلى البلاد، لأنه أدرك من التفاصيل، أن الأمر لا يتعلق بتراكاتورات زراعية. وقد اقترحت إحدى المتعاونات مع "هشاي" على كرميل، أن يتوجه إلى سارة أور لأنها تعرف بصورة جيدة، مدير الشعبة الزراعية.

وقد اجتمع ايجال قمحي، نائب رئيس "هشاي" في القدس، مع (سارة أور) فوعده بان تبذل جهدها. واشترطت أن يتم تجنيدها في الهجناه قبل تنفيذها العملية، وفعلا تم تجنيدها بصورة رسمية. وقد أجرت سارة أور اتصالاتها مع مدير الشعبة الزراعية، في الحادي عشر من آذار ١٩٤٨، وهو نفس اليوم الذي وقع فيه الانفجار في باحة الوكالة. وعندما اجتمعت، بعد وقت قصير، مع قمحي، في مقهى طعمون، قالت له: أن مدير الزراعة استجاب لطلبها، وقال: ما دام العرب عملوا على تدمير الوكالة اليهودية، يحق لكم أن تحضروا دبابات ووقع على تصريح الاستيراد.

ومن أجل الحيلولة دون اكتشاف أي عميل من عملاء الوكالة، حرصت جميع الشبكات على السرية التامة من أجل ضمان عدم معرفة أي عميل للآخر ولهذا السبب، قام كل عميل منهم بالاتصال فقط بضابط اتصاله، كما أعطي كل عميل اسما شيفريا مختلفا عن الآخر، ولقب به في جميع الاتصالات مع "هشاي".

ومع معرض إجمال الفترة القصيرة -ثمانية أشهر- الفاصلة بين تسلم اسحق ليفي، رئيسا لفرع "هشاي" في القدس في أيلول ١٩٤٧، واقامة دولة اسرائيل، يمكننا القول، أن هذه الفترة تميزت بتحقيق إنجازات كبيرة جدا، على صعيد جمع المعلومات من ناحية، وبانعدام الانسجام بين رؤساء الشبكات ورئيس الفرع من الجانب الآخر. ففي الوقت الذي كان فيه رؤساء الشبكات يميلون إلى القيام بأعمال

المخابرات العامة، والاستقلال، والاتصال المباشر مع العملاء، فقد أولى اسحق ليفي أهمية عليا لتوفير معلومات عسكرية تنفيذية لقادة الهجناة.

وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث ضبابية فيما يتعلق بالصلاحيات، وهو الأمر الذي لم يكن قائما في أي فرع من فروع "هشاي"، إضافة إلى توخي كل طرف، من ناحيته، السرية فيما يتعلق بشخصه، مما جعل العاملين في فرع القدس، لا يعرف أحدهم الآخر، في الوقت الذي كان فيه أعضاء الفروع الأخرى يعرفون بعضهم، بل وقيمون حفلات مشتركة، وربما أسهم الضغط الذي يواجهه فرع القدس هو أيضا، في تعميق الهوة القائمة.

عززت "هشاي" نشاطاتها للجمع الاستخباري للمعلومات ضد البريطانيين في العديد من المدن، ولم تقصره على القدس. وأبرز المدن التي تركزت فيها عمليات جمع المعلومات، مدينة حيفا، وقد ترأس الشعبة هناك اسحق وردي (روز)، وهو ضابط سابق في الجيش البريطاني. وحال عودته من الحرب، في تموز ١٩٤٦، جنده شلتيل، وسلمه الشعبة في حيفا. ونظرا لأنه لم تكن لديه فكرة استخبارية، فقد تم تشغيله في العديد من القضايا الإدارية.

وفي مطلع عام ١٩٤٧، كلف بأول المهام، والمتمثلة في العمل على اختراق المؤسسات الحكومية والعسكرية، وعلى غرار ما حدث في القدس، جرى التنصت على خطوط هواتف شخصيات بريطانية وعربية وتم تكليف السكرتيرات العاملات في مكتب هاري بيلين - ممثل الوكالة اليهودية في حيفا - بالقيام بمهمة التنصت. أما عملية الإصغاء للاتصالات اللاسلكية العلنية، في وسائط النقل العسكرية البريطانية، التي كانت تتجول في المدينة، ولدوريات حرس الحدود التي كانت تفتش عن سفن المهاجرين غير المشروعين، فقد جرت على أيدي مجموعة من معلمي اللغة الإنجليزية في مدرسة هرئيل.

كانت قيادة الفرقة السادسة المحمولة جوا، تقيم قيادتها على جبل الكرمل، وكانت هذه القيادة مسئولة منذ شباط ١٩٤٧، عن حماية القانون والأمن في شمالي البلاد. وقد شملت الفرقة كتيبة المدرعات الخفيفة لفرسان الملك. ووضع تحت إمرة هذه الفرقة، الجيش العربي، وسلاح الحدود العربي الأردني. وقد عملت هذه الوحدات على محاربة الهجرة اليهودية غير المشروعة والمنظمات اليهودية.

الفصل العاشر

الإخلاء البريطاني

نهاية عام ١٩٤٧ وحتى أيار ١٩٤٨

أعلن وزير المستعمرات البريطاني أمام البرلمان، في السادس والعشرين من أيلول ١٩٤٧، أن الحكومة قررت إنهاء انتدابها على فلسطين في أسرع وقت ممكن، وأنها ستؤيد أي خطة مقبولة لدى العرب واليهود معا، وإذا لم تتوفر مثل هذه الخطة، سيتوجب على الأمم المتحدة أن تقرر ماهية الأسلوب الذي يجب اتخاذه لنقل الصلاحيات في البلاد. بيد أن العرب واليهود على حد سواء، لم يصدقوا تصريح وزير المستعمرات، واعتبروه بمثابة مناورة بريطانية لإبداء حسن نوايا باتجاه الأمم المتحدة، في حين أن البريطانيين يعتزمون خلق تواجد دائم لهم في البلاد.

وكان زعماء الاستيطان -وحتى بدء الانسحاب البريطاني- يعتقدون أن البريطانيين سيعملون على تثبيت وجودهم في البلاد، عبر مركزة قواتهم في أماكن محددة بصورة مباشرة، أو بالتآمر مع العرب في إطار خطة (موريسون جريدي)، وأنهم سيستغلون جميع المكائد الممكنة لاختفاء نواياهم.

كان من الصعب عليهم أن يدركوا، أن الإمبراطورية البريطانية مرهقة، جراء خوضها حربين عالميتين كبيرتين، وأنها ملّت السيطرة على أراضي الغير، وتعتزم الانسحاب من مواقعها في آسيا وإفريقيا. ومن الجدير بالذكر أن تقديرات "هشاي" كانت تختلف عن تقديرات زعماء الاستيطان اليهودي. فقد أكدت لها المعلومات التي وصلت إليها، أن البريطانيين يرغبون في إخلاء البلاد نهائيا. وأول التقارير الموجودة بين أيدينا وصلت إلى "هشاي" في التاسع من تموز ١٩٤٧. وقد قدمه يهودي موثوق، والذي سبق أن عمل قبل فترة وجيزة في السكرتارية الأولى

وكلف بإعداد اقتراح "لتشكيل حكومة انتقالية" في حالة اتخاذ الأمم المتحدة قرارا بإحداث تغيير في الوضع الراهن في البلاد.

وهناك تقرير آخر، في عدد (يديعوت طنا) بتاريخ ٢٤ آب ١٩٤٧، وقد تم فيه اقتباس أقوال لمدير شعبة حكومية حيث قال: أنه لا يشك للحظة، في إخلاء بريطانيا لقواتها من البلاد في أعقاب استكمال النقاش في الأمم المتحدة. وأفادت الجريدة، أنه يجب التعامل مع هذا النبا بجدية تامة، نظرا للاطلاع الواسع، لدى هذا الشخص بحكم وظيفته.

لقد قام اعتقاد رؤساء الاستيطان اليهودي بأن القوات البريطانية لا تعترم الانسحاب من البلاد على التقارير المتناقضة التي كانت "هشاي" تقدمها لهم ففي الوقت الذي نصت فيه بعض هذه التقارير على أن البريطانيين يعتزمون الانسحاب حقا من البلاد، إلا أن هناك تقارير أفادت العكس تماما. مثل التقرير الذي أعدته "هشاي" القدس، حول الجلسة التي تم عقدها لدى قائد هيئة أركان القوات البريطانية في البلاد، في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧، وجاء فيها: لن يتم إخلاء رفح، بل ستبقى قاعدة بريطانية دائمة- كانت المعسكرات البريطانية مقامة على أراض مصرية-.

وبعد فترة وجيزة، أفادت تقارير "هشاي" أن الجيش البريطاني يقوم بتوسيع وتحسين معسكراته حول رفح. وفي السادس من تشرين الثاني ١٩٤٧ أفاد مصدر استخباري آخر، تابع لـ "هشاي" أن البريطانيين لا يعتزمون مغادرة البلاد، رغم أنهم يسمعون لاعطاء انطباع باعتزامهم تنفيذ الانسحاب.

وبعد شهرين بعث مخبر آخر بمعلومة، أفاد فيها أنه التقى شخصية عسكرية رفيعة المستوى في لندن، وقد أفادت هذه الشخصية، أن وزارة الدفاع والأسطول البريطاني معنيان بإبقاء حيفا تحت الإشراف البريطاني، إضافة إلى الاحتفاظ بقواعد في النقب. وفي السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٧، أفاد تقرير لـ "هشاي":

أن الجيش البريطاني طلب طعاما وتجهيزات تكفي لمدة ثمانية أشهر للعشرين ألف جندي. وأفاد تقرير آخر بأن الجيش البريطاني قام، في أعقاب إخلاء أجزاء من البلاد، بإحضار قوات عسكرية أخرى من مالطا وقبرص.

ونحن الآن، نملك تفسيراً للعديد من الظواهر التي تم تفسيرها آنذاك، بصورة مغايرة: فخطة البناء في رفح حددت قبل وقت طويل من تنفيذها. أما التجهيزات التي طلبت فقد خصصت للقوات البريطانية التي كان يجب أن تسيطر على منطقة حيفا حتى آب ١٩٤٨. أما القوات التي تم إحضارها إلى يافا، في نيسان، فكانت مخصصة للحيلولة دون سقوط المدينة بأيدي اليهود، نظراً لأن خطة التقسيم كانت قد أعطتها للعرب.

أما العامل الثاني الذي حدا بقيادة الاستيطان العبري للاعتقاد بأن البريطانيين لن يخرجوا من البلاد فهي تطلعات ورغبات بعض القادة العسكريين البريطانيين، الذين كانوا -وعلى عكس قيادتهم السياسية- يمنون بالنفس بالبقاء بصورة أو بأخرى في البلاد.

أما العامل الثالث، والأهم، فتمثل في انعدام الثقة بشكل تام، من قبل زعامة الاستيطان بالبريطانيين، منذ نشرهم للكتاب الأبيض.

أصبح "روبن شيلوح" منذ مطلع عام ١٩٤٨ مستشاراً للشئون الاستخبارية لـ"بن جوريون"، وقد أسهم إلى حد ما في إثني بن جوريون عن فكرة عدم انسحاب البريطانيين.

وفي التقرير الذي بعث به الكسندر جوزي، مدير البرامج في محطة البث الحكومية إلى "هشاي" قال أن البريطانيين يعدون العدة لإخلاء قواتهم من البلاد في غضون خمسة أشهر وأن من المحتمل أن تقرر الأمم المتحدة إحضار أميركيين وسوفيين بدلاً منهم.

وفي الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٤٨، أفاد جوزي بوجود خطة مفصلة للبلاد، قامت الجامعة العربية ببلورتها، وتتص هذه الخطة، على أن يقوم الملك عبد الله باحتلال القسم العربي من فلسطين باسم الجامعة العربية، وعلى أن يقوم المفتي بالاحتفاظ بالادارة على جميع فلسطين.

وأفاد جوزي: أن هناك خلافاً قد نشبت بين السير هنري جوزي-السكرتير العام لحكومة "أرض إسرائيل"، ومساعديه في القدس، الذين أيدوا الملك عبد الله، وبين البريغادير كليتون ضابط الاتصال في الجامعة العربية في السفارة البريطانية في القاهرة، الذي كان يؤيد المفتي.

كان تقرير جوزي دقيقاً ومسهباً، وصف فيه التصور الذي كان شائعاً آنذاك، بين العرب، ومقبولاً لدى الجماهير اليهودية في البلاد، والذي ينص على أن البريطانيين سيحاولون الاستعانة بالعرب، لضمان تأثيرهم في المنطقة. ورغم أنه كانت هناك خلافاً عميقة بين مجموعات ضغط بريطانية مختلفة في القاهرة والقدس وعمان، وقد طرحت جهات منها بين الفينة والأخرى اقتراحات لدعم الملك عبد الله أو المفتي. بيد أن هذا الوضع لم يكن يمثل سياسة بريطانية.

وقد أكدت التقارير الواردة من مصادر أخرى، صحة التقارير التي بعث بها جوزي وفي أعقاب المعلومات التي وصلت إلى "هشاي" من بريطانيا، جعلت "هشاي" تطرح إمكانية أن يكون جوزي ذا علاقة بالمخابرات البريطانية، ورغم ذلك، فإن المعلومات التي كان يقدمها كانت صحيحة، وتدل على اطلاع واسع ومعرفة لسير الأحداث.

وإذا صحت التكهّنات القائلة بأن جوزي كان ضابط استخبارات بريطانيا، فإن بالإمكان تفسير انفتاحه تجاهنا، بأن المخابرات البريطانية كانت تبدي تعاطفاً مع اليهود، أكثر مما تبديه الجهات البريطانية الرسمية الأخرى. وعلى ما يبدو، أن هذا

التعاطف قائم على العلاقات التي نمت إبان الحرب العالمية الثانية، بين عملاء المخابرات البريطانية، واليهود في فلسطين.

وفي مطلع تشرين الأول ١٩٤٧ استدعى (جورني) رؤساء الشعب المختلفة وأعلمهم بنية الإخلاء وكلفهم بأن يقدموا إليه في غضون شهر، اقتراحات حول حل شعبهم. أو نقل صلاحياتها إلى جهات أخرى. وقد شارك في هذه الجلسة يهودي واحد، والذي كان يحمل المواطنة البريطانية. وعندما توجه إليه ايجال قمحي، وطلب منه أن يعرف فحوى ما دار في الاجتماع، طرده من منزله. لقد تصرف تماما على غرار بعض الموظفين اليهود الآخرين في القدس، والذين كانوا إلى ما قبل إدراكهم اعتزام بريطانيا إخلاء قواتها، يتعاملون مع الاستيطان بنوع من الاحتقار، وفي أعقاب إدراكهم لنوايا البريطانيين، غيروا طبيعة تعاملهم، وأخذوا يأتون وحدهم إلى ضباط "هشاي" ويعلمونهم بما يعرفونه. بيد أن المشكلة أنهم لم يكونوا يقدمون المعلومات إلى الجهة التي يجب أن تتلقاها، وبالتالي لم يتم استقاء الجدوى اللازمة منها.

كانت هناك مشكلة تؤرق البريطانيين، وهي من هي الجهة التي يجب نقل الصلاحيات إليها حينما يحين أوان الإخلاء؟؟ وقد بعث نائب أمن المملكة البريطانية تقريرا حول الإخلاء في الخامس من تشرين الثاني ١٩٤٧، جاء فيه: "أن انسحاب الحكومة من المنطقة دون نقل الصلاحيات إلى حكومة/حكومات لاستمرارية السيطرة، سيعتبر انحرافا عن جميع المفاهيم المعروفة لنا، حتى الآن، في عالمنا المتحضر.

بيد أن معارضة العرب ورفضهم لقرار الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧، وتهديدهم بمقاومة خطة التقسيم بالقوة، جعل هناك خيارا واحدا فقط للحكومة، التي يمكن تسليمها الصلاحيات، وهي الحكومة اليهودية.

وكان من الصعب توقع تعاون الحكومة البريطانية مع حكومة يهودية فقط- رغم أن قرار الأمم المتحدة أتاح هذه الفرصة بصورة رسمية- خصوصا وأن البريطانيين عادوا ليعلموا أنهم سيعملون على تقديم المساعدة، فقط، لحل مقبول لدى اليهود والعرب معا.

ومن الجدير بالذكر، أن أخذ حكومة أرض إسرائيل للعرب بعين الاعتبار، جعلها ترفض التعاون حتى مع أعضاء لجنة الأمم المتحدة الخمسة، والذين تم تعيينهم بناء على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بغية إعداد سلطة انتقالية.

وإزاء غياب وجود قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة قادرة على فرض القرارات على الطرفين، وإزاء عدم تأييد الولايات المتحدة للخطوة، بل وتراجعها عنها في التاسع عشر من آذار ١٩٤٨، فقد بقي قرار التقسيم يتيما.

وإزاء هذا الوضع، قرر البريطانيون اتخاذ جانب الحياد، والحفاظ على الهدوء والنظام ومحاور انسحابهم في المطارات والموانئ، حتى انسحابهم الفعلي. بيد أن غالبية محاور الطرق كانت تمر في المناطق المخصصة لليهود، مما أدى إلى عرقلة عمل الهجناه، وأحيانا أدى إلى تخريب هذه الأعمال.

أما على صعيد نقل السلطة، فلم تقم السلطات البريطانية بأي خطوات، باستثناء المسارعة في تصفية الممتلكات البريطانية، ونقلها إلى الجهة الأقوى على الصعيد العسكري، أو لمن يدفع ثمننا أعلى.

وفي شباط ١٩٤٧، اقترحت حكومة الانتداب على وزارة المستعمرات البريطانية، تسليم المجلس البلدي في القدس الصلاحيات الأساسية في المدينة، مثل إدارة الشرطة المحلية، والمستشفيات والمدارس، والمياه، وجباية ضرائب الممتلكات والأراضي.

ومن الجدير بالذكر، أن هذا المطلب كان يرمي لمساعدة العرب، نظرا لأن الاستيطان اليهودي كان يقوم بكل ذلك، منذ زمن طويل، في حين لم يكن في مناطق السكن العربية، من هو قادر على تحمل مسئولية ذلك.

كان البريطانيون شديدي القلق فيما يتعلق بالجهة التي يجب تسليم الصلاحيات إليها. وفي تشرين الأول ١٩٤٧، عقد اجتماع لكبار موظفي حكومة الانتداب، لمناقشة كيفية التصرف، إذا لم يتم العثور على بديل مشروع في نظر البريطانيين لتسلم السلطة في الخامس عشر من أيار، وهو التاريخ المحدد لانسحاب البريطانيين وقد جرت نقاشات لاحقة لنفس القضية، حيث طرحت ودرست بدائل مختلفة من أجل إقامة سلطة وريثة للبريطانيين مثل: إدارة مؤقتة، تسليم الإدارة إلى لجنة أمناء هيئة الأمم المتحدة، دعوة الوكالة اليهودية، واللجنة العربية العليا لتسلم الصلاحيات، بل وطرح فكرة إجراء حوار مع أحد الطرفين، واقناعه بمطالبة بريطانيا بضم فلسطين إلى مستعمراتها.

والحقيقة، هي أن هذه النقاشات لم تتعد كونها نقاشات نظرية، ولم تتعد هذا الوضع إلى الجانب العملي كالقرار الذي اتخذته البريطانيون مثلا بإعادة الأراضي التي صادروها لإقامة معسكرات عليها إلى أصحابها.

لقد عرفت "هشاي" كل هذه الأشياء بفضل سبل المعلومات الذي تدفق عليها آنذاك. بيد أن هذه المعلومات، لم تكن قاطعة دائما، ففي الوقت الذي أفادت فيه المعلومات مثلا، أن البريطانيين يعتزمون إعادة الأراضي التي صادروها، إلى أصحابها، أفادت معلومات أخرى، بأنهم بدأوا بتسجيلها باسم حكومة بريطانيا.

وإزاء هذا الوضع الضبابي، لم يكن من الغريب أن يفسر زعماء الاستيطان اليهودي القرارات والإجراءات البريطانية على أنها محاولة لخلق حالة فوضى في البلاد.

وقد تم التأكيد على ذلك، في التقرير الذي أرسلته "هشاي" في الشمال في الحادي عشر من آذار ١٩٤٨، والذي يفيد فيه مدير شعبة الضرائب البريطاني في حيفا، بأنه تم إصدار أمر إليه، باستخدام سياسة فوضوية.

وهذا ما حدث حقاً، فقد حدثت حالة فوضى تامة إبان عملية إخلاء القوات البريطانية، بيد أننا عرفنا، فيما بعد، أن هذه الفوضى نجمت عن تفكيك السلطة البريطانية على أرضية الإخلاء، وليس كسياسة موجهة، ترمي إلى منع الإخلاء أو إرجائه.

وفي السابع من تشرين الأول ١٩٤٧ نشرت "هشاي" في جريدتها "يديعوت طنا" وثيقة رسمية بريطانية تمت صياغتها على أيدي موظف بريطاني رفيع، وجاء فيها:

- بعد أن يتضح لجميع الجهات أننا حقاً سنغادر هذه البلاد، وأن الإجراءات النهائية قد تم إعدادها. فإن السؤال الذي سي طرح نفسه هو هل سننجح في ترك هذا المكان، في حالة نظام أم في حالة فوضى؟
- نحن نعتقد أن بمقدور اليهود صد أي هجوم عربي، وأن بمقدور الهجناه فرض النظام في الاستيطان اليهودي.
- من الصعب معرفة النوايا العربية، وفيما إذا كانوا سيقبلون التقسيم أم أنهم سيعلمون الحرب. ولربما كان العرب أنفسهم لا يعرفون إلى أين يسرون؟؟
- إذا ما شن العرب الحرب، ليس من الواضح فيما إذا كانت ستقع حوادث شغب؟ أم حرب متواصلة، والأمر رهين بالعلاقات القائمة بين الدول العربية. وإذا ما تم التوصل إلى حل، سيحاول العرب تقديم تنازلات لليهود، لإبقاء البلاد في وضع سلام، بيد أن نجاحهم في ذلك موضع شك.

جاء في التقرير الذي وصل إلى "هشاي" حول إجراء أحد عملائها حواراً في الرابع من تشرين الثاني ١٩٤٧ مع رئيس الرقابة البريطانية في القدس: أن قادة

الجيش توصلوا إلى استنتاج، في أعقاب النقاشات التي أجروها في القيادة العسكرية مفاده: أن "أرض" إسرائيل الغربية والشرقية ليست مهمة على الصعيد الاستراتيجي. وفي حالة نشوب حرب، سيكون البحر الأبيض بحرا مغلقا وسيكتفي الجيش بقواعد في كينيا ومالطا وقبرص.

لقد أسهم يعقوب هرتسوغ إسهاما كبيرا في توفير المعلومات الخاصة بنوايا البريطانيين، حيث تم إرساله إلى القاهرة، في محاولة للحصول على معلومات عن نوايا البريطانيين والجامعة العربية. وقد نجح هرتسوغ في إقامة علاقات ذات قيمة كبيرة، وعندما عاد عام ١٩٤٧ إلى القدس، أقام أيضا علاقة مع موظف بريطاني، في الشعبة السياسية التابعة للسكرتارية الرئيسية للحكومة يدعى (ج.ج. شرينجهام) والذي كان متزوجا من عربية مسيحية، ومقربا إلى الشخصيات التي تقر سياسات السلطة. وكان شرينجهام يفتش عن أستاذ يدرسه كتاب (الجمرا) فقام هرتسوغ بهذه المهمة، طيلة الفترة الواقعة بين تشرين الأول ١٩٤٧ وحتى نيسان ١٩٤٨، وقد حاول طيلة هذه الفترة استخلاص معلومات منه، حول التفكير السياسي للسكرتارية الرئيسية للحكومة، والتي كان يترأسها (جورني) المعادي لليهود، وصديق العرب، لقد كان البريطانيون المعادون لليهود، والموالون للعرب مهتمين بأن يأخذ الملك عبد الله زمام الأمور بيده، ويسيطر على القسم العربي من (أرض إسرائيل) مما يسمح له بمواصلة التأثير في المنطقة.

وفيما يتعلق بمصير "أرض إسرائيل" بصورة عامة، والقدس بصورة خاصة، في أعقاب الإخلاء البريطاني، قال شرينجهام: أنه ودون تقديم البريطانيين المساعدة، ودون الاتفاق مع شرق الأردن، فإن مصير الاستيطان اليهودي إلى الزوال. وأن القدس ستتجو من حوادث الشغب، فقط، إذا وضعت تحت سيطرة الملك عبد الله، لذا يجب على اليهود الذين يعيشون في القدس، أن يضعوا كامل ثقتهم بالملك عبد الله

واللجنة العربية العليا. وقد وصف شرينجهام قول هرتسوغ، بأن الهجناه ستتمكن من هزيمة العرب بسهولة، وقال: لو أنه كان يهوديا، لسافر إلى الخارج.

وفي الثاني والعشرين من نيسان، وفي أعقاب نجاح الهجناه في سلسلة العمليات التي قامت بها، وتمكنت على إثرها من فتح طريق القدس، وصد الهجمات العربية في العديد من الأماكن الأخرى، غير شرينجهام رأيه، وقال: أن من المحتمل أن تتمكن الهجناه من احتلال القدس كلها باستثناء البلدة القديمة.

وعندما بات من الواضح أن الإخلاء البريطانياني أصبح على الأبواب، سعت "هشاي" للحصول على ردود عن التساؤلات التالية: وفقا لأي نظام سيخلي البريطانيون قواتهم؟ وما موعد إخلاتهم للمواقع الرئيسية؟ وخصوصا مراكز الشرطة ومعسكرات الجيش والمناطق الأمنية؟ وما الذي سيفعلونه بالمستندات والأوراق الحكومية؟ وهل سيتواصل الحظر البحري على سفن المهاجرين؟ وهل سيتم السماح بإحضار تجهيزات وذخائر للقوات اليهودية؟ هل ستتواصل المساعدات المقدمة للعرب، ونزع أسلحة المدافعين اليهود؟

وفي خريف ١٩٤٧ أصبحت عملية جمع المعلومات ممتازة للدرجة التي تمكن خلالها عملاء "هشاي" من توفير غالبية الردود على التساؤلات آنفة الذكر.

لقد برزت المشاكل للاستيطان اليهودي من مكان لم يكن متوقعا، فقد قام بعض الجنود والضباط البريطانيين بعمليات انتقامية ضد الاستيطان، عقابا له على الأعمال والعمليات التي قامت بها المنظمات اليهودية المنشقة ضد البريطانيين، وقد قاد هؤلاء الجنود والضباط الميجور (روي فارن).

ويتضح من تقارير "هشاي" أن عدد القوات البريطانية كان على النحو التالي: ٢٥ ألف جندي في الشمال، ١٢ ألف جندي في الجنوب، وفي المنطقة الوسطى ١٢ ألف جندي، وفي صرند وضواحيها خمسة آلاف، وفي القدس وضواحيها ستة آلاف، أي حوالي ستين ألف جندي.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه التقديرات دقيقة جداً، لأن عدد القوات البريطانية- باستثناء الشرطة، والقوات المساعدة كالجيش العربي بلغ ثلاثة وستين ألف جندي- وفقاً لبروتوكولات جلسة رئيس هيئة الأركان البريطاني، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٧. وقد تمكنت "هشاي" القدس، من الحصول على نسخة من هذا البروتوكول.

وفي الثالث عشر من نيسان ١٩٤٨، قتل أربعة شبان يهود في القدس، بعد أن صادر البريطانيون أسلحتهم، وتركوهم في منطقة عربية. وفي أعقاب هذا الحادث، أمر ديفيد شلنتيل قائد المنطقة التابع للهجناء بمقاومة أي محاولة لنزع سلاح أعضاء الهجناء، ولو أدى الأمر إلى فتح النار.

وفي تلك الآونة قام حاييم يعري-رئيس الشعبة الفنية في "هشاي" تحت غطاء بطاقة صحفي مزورة بالطيران بطائرة خفيفة من مطار (دوف) في شمال تل أبيب، إلى مطار اللد، واستعان بعمال يهود جميعهم من أعضاء الهجناء، والذين تم تسليحهم بمسدسات، لفتح البريد الدبلوماسي الذي وصل في تلك الليلة من لندن إلى حكومة الانتداب، وتصويره. لقد أملت الهجناء في أن تتمكن عبر هذه العملية، من معرفة التفاصيل الدقيقة والنهائية للإخلاء الأخذ في الاقتراب.

كان أحد الضباط البريطانيين رفيعي المستوى، والذي يسكن في بنسيون تملكه امرأة يهودية في القدس، أحد المصادر المهمة لمعلومات "هشاي" فقد توجهت "هشاي" إلى صاحبة البنسيون وطلبت منها غض الطرف عن قيام أعضائها بتفتيش أوراق الضابط إيان عدم تواجده وقراءتها، بيد أن الضابط لاحظ ذلك، وقال لصاحبة البنسيون أنه لا يمانع في إجراء اتصال مباشر مع الهجناء. وقد قامت صاحبة البنسيون بإعلام الهجناء، فأمر شلنتيل بإجراء أول لقاء معه. وقد وافق الضابط على التعاون مع الهجناء، طالما أن ذلك لا يمس بمصلحة بريطانيا.

وهكذا، تحول هذا الضابط إلى مصدر معلومات ممتاز جدا، وقدم معلومات كثيرة بما فيها إعلام الهجناه بنية الجيش تفتيش قافلة الطعام التي ستعود من كفر عتصيون إلى القدس، بحثا عن السلاح، وقد تم نقل هذه المعلومات إلى قائد جوش عتصيون الذي حرص على عدم وجود أي أسلحة في القافلة، باستثناء مسدس كان يحمله شاب يهودي قد انضم إلى القافلة في آخر لحظة.

وبدءا من خريف ١٩٤٧، طلبت قيادة "هشاي" من جميع الأفرع تقديم تقارير دورية أسبوعية حول ما إذا كان البريطانيون يعتزمون حقا إخلاء البلاد أم لا؟ وهكذا بدأت فروع هشاي تقدم تقريراً يومياً مكتوباً على أوراق خضراء، ويسمى التقرير الأخضر.

وفي آذار ١٩٤٨، توفرت معلومات معتمدة حول مرحلتي الانسحاب من البلاد، وتجسدت هذه المعلومات في مسودتي الأوامر اللتين أصدرهما الجنرال مكميلان، وأضيفت إليهما خرائط تحمل توقيعه.

وقد شملت الخارطة الأولى، والتي كان يفترض أن تدخل حيز التنفيذ الفعلي في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، المنطقة العسكرية في الحزام الساحلي، الممتد من رفح وحتى عكا، باستثناء منطقتي تل أبيب ويافا. أما الخارطة الثانية والتي كان يفترض أن تدخل حيز التنفيذ الفعلي في السابع عشر من أيار ١٩٤٨، فقد حددت المنطقة العسكرية حول حيفا، وتمثلت حدودها في عتليت في الجنوب، إضافة إلى كفر باروخ، ومستوطنة نهلال، وكفر حسيديم، وفي الشمال تمثلت في الخط الذي يمر على بعد عشرة كيلومترات جنوبي عكا.

وكان من المفروض أن يتم إخلاء غالبية القوات في الشمال عبر ميناء حيفا، وبناء على الخطة، كان البريطانيون يعتزمون الاحتفاظ بهذه المنطقة العسكرية الفاصلة حول حيفا، لفترة زمنية بعد الإخلاء.

وأفاد تقرير من "هشاي" حيفا، في التاسع والعشرين من نيسان، أن جلسة عقدت بمشاركة مساعدتي نائب المستشار البريطاني لقائد المنطقة المذكورة، وقد تم تحديد ميزانية للاحتفاظ بالمنطقة، حتى الأول من آب، وقد احتار رئيس الجلسة في كيفية وصف المنطقة، نظرا لأن القوات اليهودية سيطرت عليها وفر سكانها العرب.

وفي نهاية المطاف، حشد البريطانيون قواتهم في الكرمل، وسيطروا عليها، وعلى محاور الطرق القائمة على الطرق المؤدية إلى الميناء.

وقد أسهمت هذه الاستعدادات البريطانية في تعزيز مخاوف أولئك الذين كانوا يعتقدون بأن القوات التي سيتم تركيزها في رفح، في الجنوب، وفي منطقة حيفا في الشمال، إضافة إلى الجيش العربي في الشرق، ستستخدم كقبضات للسيطرة البريطانية المستقبلية على الدولة اليهودية.

هذا، رغم أنه لم تكن هناك أي دلائل تشير إلى صحة هذا الافتراض، بل إن جميع التقارير الاستخبارية، كانت تفيد العكس تماما، وتؤكد أن الخطوات البريطانية، هي خطوات نهائية لا رجعة فيها.

وفي الرابع عشر من كانون الثاني، حصلت "هشاي" على تقرير كتبه ضابط بريطاني رفيع في المخابرات، وجاء فيه: "يستحيل تقسيم هذه البلاد، ولن نسمح بتقسيمها، ولا شك أن الولايات المتحدة ستعلن، في نهاية المطاف، بغباء، تأييدها للقضية اليهودية، وحينها سيسود السلام في البلاد". ولاشك أن الضابط المذكور، يشير بأقواله إلى خطة التقسيم.

وفي الثالث من آذار ١٩٤٨، بعثت "هشاي" إلى جريدتها "طنه" وثيقة عاجلة جاء فيها:

"ترفق طيه، مذكرة أعدها أحد عملائنا فيما يتعلق بالمناطق المذكورة أعلاه وإمكانية إخلالها بصورة فجائية. ونظرا لأن مخبرنا، هو أحد كبار الموظفين في الجيش، فإن من المتوقع أن يكون من بين الشخصيات الأولى في القدس التي ستحاط

علما بالإخلاء. ورغم ذلك، فإنه عمل على إعداد هذه المذكرة المرفقة للتأكيد على أنه ليس واثقا تماما من معرفته المسبقة بصورة تتيح هامشا زمنيا كافيا للطرف اليهودي، للسيطرة عسكريا على المناطق التي سيتم إخلاؤها.

وبناء عليه، فإننا نخلص إلى استنتاج مفاده، أن من الضروري إعداد قوة يهودية، ووضعها دائما في حالة تأهب قرب المكان الذي يحتمل إخلاؤه. كي تسيطر عليه حال حدوث ذلك".

ورغم هذه المعلومة، إلا أن معلومات غير حقيقية أخرى وصلت إلى "هشاي" ونورد هنا إحداها، نظرا لأن مثل هذه المعلومات أدت إلى وقوع العديد من الضحايا:-

"إلى ديفيد، الدار، موريه، يركوني ١-٤-١٩٤٨:

الموضوع: الإخلاء:

وصلت رسالة رسمية إلى زينجر، وهو أكبر موظف يهودي في شركة الكهرباء-من مدير الشرطة وموظفين آخرين-تفيد بأن الإدارة والجيش البريطاني والشرطة، سيغادرون المنطقة، ويتوجهون إلى منطقة حيفا. وسيقوم العراقيون، بعد يومين أو ثلاثة، بالسيطرة على المنطقة الأمنية (أ) في القدس، وقوات العراقيين تعسكر في الآونة الحالية، قرب المكان في الغور، وحال خروج الجيش البريطاني من معسكري اللنبي والعلمي، سيقوم العراقيون باحتلالهما، بل إن العراقيين موجودون الآن على أراضي المعسكرين. وإضافة إلى المواطنين البريطانيين، سيبقى في القدس المندوب السامي ومعه مائتا جندي في منطقة قصر الحكومة، وقد تم تعيين زينجر مديرا لشركة الكهرباء في المنطقة اليهودية.

لقد ألحقت مثل هذه المعلومات، أضرارا جسيمة بالقوات اليهودية، حيث دفعت بالهجناء للقيام بعملية (يبوسي) الفاشلة. وكما يبدو فإن بعض هذه المعلومات، وصل من موظفين يهود ممن يعملون في حكومة الانتداب، والذين رفضوا قبل شهرين أو

ثلاثة التعاون مع الهجناه، بيد أنهم الآن يبدلون قصارى جهودهم من أجل إثبات إخلاصهم اليهودي.

ويقول بنحاس بيك، في المقالة التي نشرها أنه تمكن من الحصول على خطة الإخلاء في الثالث عشر من أيار ١٩٤٨، وأرسلها إلى شبكة (أوري) في (هشاي) القدس، وقد حصل عليها من مسيحي روماني، ذي علاقات وطيدة مع البريطانيين وقد طلب مقابلها ٢٥٠ جنيه استرليني، بيد أنه اضطر في نهاية المطاف للاكتفاء بخمسة وعشرين جنيه فقط، وبناء على الخطة، كان البريطانيون على وشك إخلاء المنطقة الأمنية (ج) صبيحة اليوم التالي -أي في الرابع عشر من أيار، في تمام الساعة السادسة صباحاً، ويتجهون شرقاً، حيث سيعبرون بالقرب من البوابة الجديدة، وباب الحديد، ثم سيتجهون شمالاً باتجاه قلندية.

ويقول شموئيل توليدانو -والذي كان يعمل في شعبة "هشاي" العربية في القدس، ثم في تل أبيب: "قمنا بإعداد مجموعة من العملاء العرب. وكانت أهم المعلومات التي نرغب في الحصول عليها هي: متى سيخلي البريطانيون يافا، لأننا كنا ندرك أن الجهة التي ستبادر إلى احتلال مبنى الشرطة، ستسيطر على الوضع. وكنا نحصل على المعلومات بطرق مختلفة، بما فيها شبكة مومسات، وكنت أتلقي منها معلومات بصورة خاصة حول الوحدة العراقية العسكرية في يافا منذ نهاية عام ١٩٤٧، وحتى بداية ١٩٤٨.

كانت أجواء الحرب واضحة جداً، لذا حصلنا على معلومات عن الجيش العربي أيضاً، من أحد المخبزين، والذي تزوج فيما بعد، من فتاة يهودية وأرسلناه إلى عمان. أضف إلى ذلك أننا جندنا بريطانيين في إطار هذه المحاولات، وكان مرتبطاً بي رقيب بريطاني يعمل في شرطة يافا، مقابل أجر، وهو الذي أعلمنا بتاريخ الإخلاء".

لقد أحرزت "هشاي" إنجازات كبيرة فيما يتعلق بعملية الإخلاء، ولم يقم البريطانيون بأي خطوة، طيلة الأشهر السبعة التي سبقت الإخلاء، دون أن نكون مطلعين عليها، وبعثت بها إلى الجهات المسؤولة، بيد أن هذه الجهات، كما يبدو، لم تستغل هذه المعلومات بالصورة اللازمة.

الفصل الحادي عشر

هشاي في حرب ١٩٤٨

نهاية ١٩٤٧ وحتى بداية ١٩٤٨

عمد كل من اليهود والعرب، في آن واحد إلى استعراض القوى في غضون الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧، توطئة للاجتماع الذي كانت الأمم المتحدة ستعقده، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني، لمناقشة مشكلة فلسطين.

وقد جاء استعراض القوى، أنف الذكر، لتعزيز معنويات شعوبهم، وعلى أمل أن يؤثر هذا الاستعراض على قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

وفي منتصف أيلول ١٩٤٧، قررت اللجنة السياسية المنبثقة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والتي عقدت اجتماعاتها في "صوفر" اللبنانية، استخدام جميع الوسائل السياسية والعسكرية المتوفرة لديها، للحيلولة دون تطبيق القرارات التي لا يقبلها العرب. وقد أعلن عزام باشا، سكرتير الجامعة العربية، في لندن، وهو في طريقه لحضور اجتماعات الجمعية العمومية: أنه لا يجب أن تراود أي جهة شك، في أن العرب سيحاربون من أجل فلسطين، إذا اضطروا لذلك.

وفي مطلع تشرين الأول، أكد مجلس الجامعة العربية، خلال الجلسة التي عقدها في (عاليه) اللبنانية: إن الوضع يتطلب من الدول العربية اتخاذ خطوات عسكرية على طول الحدود مع فلسطين.

وأعلنت محطات الإذاعة العربية، عن تشكيل الجيش العربي. وفي العشرين من تشرين الأول اجتازت قوات برية سورية الحدود، وتمركزت في مواقع في (تل القاضي) في مواجهة كيبوتسي "دفنة ودان". ويبدو أن هذه القوة، كانت ترمي من اجتيازها للحدود، جس نبض السلطات البريطانية، وكيفية ردها على هذه الخطوة. وقد قامت قوة أردنية من سلاح الحدود بقيادة بريطانية، بطرد السوريين دون قتال.

وإزاء هذه التهديدات الحدودية، كان السؤال الذي يقلق زعامة الاستيطان اليهودي هو: ما الذي سيكون عليه رد فعل الملك عبد الله. فرغم أن الملك عبد الله، أقل الزعماء العرب اهتماما بخوض الحرب، إلا أنه أخطرهم.

لقد أجرى ممثلو الاستيطان اليهودي-برئاسة الياهو ساسون في الغالب-عدة لقاءات مع الملك عبد الله، في عمان، خلال الفترة الواقعة بين ٤٥-١٩٤٧. وقد حاول الملك خلالها، إقناع اليهود بالموافقة على تطلعاته السياسية في البلاد والتعاون معه.

وقد تلاشت الآمال اليهودية، في أن يؤدي نشوب الحرب إلى توحيد الجماهير اليهودية، وحل منظمات المنشقين. فقد خاض الاستيطان اليهودي الحرب وهو منشق على نفسه. فقد واصلت منظمة "الاتسل" و "ليحي" الانشقاق عن الهجناه، والعمل ضد البريطانيين هذا في الوقت الذي اعتبر الاستيطان اليهودي الذي كانت مسألة الإخلاء البريطاني، أهم القضايا بالنسبة له-مساكية المنظمات المنشقة غير مسؤولة وغير منطقية، وتعرض مستقبل الدولة اليهودية للخطر. وذلك بدعوى أن أي عمليات تجري ضد البريطانيين، قد تدفعهم إلى تأخير إخلائهم، أو القيام بعمليات انتقامية ضد الاستيطان اليهودي، في الوقت الذي كان المنشقون يقولون أنه ونظرا لعدم اتضاح النوايا الحقيقية للبريطانيين فإن القيام بعمليات ضدهم، ستقنعهم بأن الإخلاء أفضل من البقاء، وإذا ما حاول البريطانيون القيام بعمليات انتقامية، فإن بالإمكان أن نكيل لهم الصاع صاعين.

وفي حزيران ١٩٤٧، أفاد أحد عملاء "هشاي" في تل أبيب، بأن الاتسل يحفر نفقا تحت طريق بيتح تكفا، من أجل تفجير منزل (بيت هدار) الذي يعتبر مقرا للقيادة العسكرية البريطانية في منطقة تل أبيب-يافا، فأمرت قيادة الهجناه وحدة صغيرة من كتائب الشبيبة بالاتجاه إلى المكان وفحصه، وحال وصولها، لم تجد في النفق أحدا، فتركت رسالة قالت فيها: أن وحدة الهجناه كانت هنا.

وفي اليوم التالي، بعثت الهجناه أحد رجالها المدعو (زئيف فربير)، لفحص ما إذا كان الاتسل قد واصل الحفر أم لا، وحال اقترابه من مدخل النفق انفجرت فيه عبوة ناسفة كان الاتسل قد زرعها، مما أدى إلى مقتله، وقام أعضاء الاتسل أيضا بمراقبة يوسف كريب-رئيس "هشاي" في تل أبيب، واقتحام بيته، وضربه ضربا مبرحا وإحراق سيارته انتقاما لدوره في إحباط عملية النفق.

لم يكن اهتمام الاستيطان اليهودي في تلك الأونة منصبا على الخطر الناجم عن وجود الفلسطينيين، بل على الخطر الناجم عن الجيوش العربية القادمة من الخارج. وكان العامل المركزي في هذا الخطر، هو الملك عبد الله، لذا قرر زعماء الاستيطان بذل قصارى جهودهم لتحييده. وبناء على ذلك، تم عقد مقابلات معه في تشرين الثاني ١٩٤٧، وجاءت نتائج اللقاء الأول متفائلة، ورغم ذلك، وصلت إلى الزعامة اليهودية معلومات عن قيام البريطانيين والعرب بإجراء اتصالات معه.

وفي كانون الثاني ١٩٤٨، طلب بن جوريون من عيزرا دنين- والذي كان مستشارا له للشؤون العربية- أن يعد تقرير وضع سياسي، حول الأردن. وقد قام دنين بإعداد تقرير موسع، بناء على المعلومات التي جمعتها هشاي القدس، والرسائل والبرقيات التي تم تبادلها بين البريغادير كليتون، المسؤول عن العلاقات مع الجامعة العربية في السفارة البريطانية في القاهرة وبين الإدارة الأميركية في فلسطين، وبناء على مصادر بريطانية أخرى، وعلى المعلومات المتوفرة من عمليات التنصت.

وفي تقريره قال دنين أن البريطانيين يعملون على تصفية قواعدهم العسكرية في الأردن، ولن يبقوا سوى القواعد الجوية، وسيتوقفون عن تمويل الجيش العربي الأردني في نهاية السنة المالية الحالية بيد أن الجامعة العربية، ستمنح هذا الجيش مبلغا ماليا أكبر من المبلغ الذي كانت بريطانيا تمنحه إياه، لذا سيبقى الملك قائدا لهذا الجيش، وسيصبح في هذه الحالة تابعا للجامعة العربية. وسيحاول هذا الجيش-كما

يبدو - احتلال كل (أرض إسرائيل)، مع محاولة تجنب خوض حرب مع اليهود، بيد أنه لن يتوانى عن خوض هذه الحرب معهم، إذا لم يستسلموا له.

وأضاف في تقريره: وبعد الاحتلال، سيشرع الملك عبد الله بمفاوضات مع ممثلي الاستيطان اليهودي، وسيمنح هذا الاستيطان حقوقاً مثلاً هو وارد في خطة موديسون جريدي.

لقد تم استخدام وثيقة دنين كمنطلق للفكرة التي شاعت، فيما بعد، في أوساط الزعماء اليهود، والقائلة بضرورة القيام بمحاولات للحيلولة دون خوض الملك عبد الله الحرب. وقد اقترح شريت منح الملك عبد الله مبلغاً مالياً كبيراً، قدره أربعة ملايين جنيه فلسطيني لمدة خمس سنوات، وذلك على حساب الاتحاد الاقتصادي المستقبلي الذي سيقوم بين الدولتين الجديدتين، إذا ما "أصبح الأردن دولة شقيقة"، وإذا امتنع الملك عبد الله عن السير في طريق المؤامرات البريطانية.

لقد كان بقاء حكومة الانتداب بمثابة بقاء مصدر مهم للمعلومات بالنسبة لـ "هشاي" حول الفلسطينيين، وحول العرب في الدول الأخرى. وكانت هذه المعلومات تصل إلى "هشاي" عبر مخبريها الذين أقاموا علاقات وطيدة مع البريطانيين أو بطرق أخرى، وليس عبر شبكات "هشاي" التابعة للوكالة اليهودية. ونظراً لأن البريطانيين كانوا خبيرين في معرفة الأوضاع السائدة في الدول العربية تجاه المشكلة الفلسطينية، فقد كانت المعلومات التي يتم الحصول عليها منهم، أفضل بكثير من المعلومات التي يتم الحصول عليها عبر شبكات الوكالة اليهودية.

وحال بدء الإخلاء، كان على "هشاي" أن تحصل على هذه المعلومات بقوتها الذاتية، بيد أنها لم تكن بتركيبتها آنذاك، مهياً لتنفيذ هذه المهمة.

فالشعبة العربية فيها لم تكن موحدة عشية قيام الدولة بل كانت مشكلة من ثلاثة تراكيب يسود بينها قدر لا يستهان به من الارتباك والضبابية. أما التركيب الأول فتمثل في شبكة عيزرا دنين القروية، والتي تم تشكيلها في نهاية الثلاثينات، وتوسيعها

في نهاية الحرب العالمية الثانية، بيد أن وضع هذه الشبكة، تدهور في الأربعينات، عندما ترك دنين الشبكة، وتفرغ للشؤون السياسية العربية وعلى وجه الخصوص، الجهود التي كان عليه أن يبذلها من أجل التوصل إلى تعاون مع المجموعات المناوئة للمفتي الحسيني في فلسطين.

أما التركيب الثاني في الشعبة العربية لـ "هشاي"، فتمثل في الشعبة السياسية في الوكالة اليهودية. وقد كانت هذه الشعبة قصرا على (الياهو ساسون)، والذي حرص على السيطرة على جميع الاتصالات الخاصة بجمع معلومات عن العرب خارج (أرض إسرائيل).

أما التركيب الثالث، فكان (هشاي العامة)، وكان قائده ديفيد شلتنيل، وخليفته "أيسر باري" خاضعين لقائد القيادة القطرية موشيه سنيه ثم لإسرائيل جاليلي، بيد أنهما كانا يعتقدان أنهما مرتبطان بالياهو ساسون، في كل ما يتعلق بالوضع العربي.

ورغم الاتصالات الوطيدة بين الأجهزة الثلاثة، فقد عملت هذه الأجهزة ميدانيا، كل على حدة، ولم تجر أي اتصالات فيما بينها.

ويمكننا القول أيضا، أن الزعامة العربية والفلسطينية كانت تعيش حالة ضبابية شديدة فيما يتعلق بالخطوات التي يجب اتخاذها، الأمر الذي يجعل من الصعب الإشارة إلى وجود سياسة عربية. هذا إضافة إلى الخلافات في وجهات النظر، والمماحكات داخل الجامعة العربية وخارجها، وعلى وجه الخصوص بين جماعة الحاج أمين الحسيني، والملك عبد الله، هذا إضافة إلى التردد الذي أبدته الدول العربية في إرسال قواتها العسكرية إلى فلسطين، والمعلومات المتضاربة حول مدى استعداد وتجهيز هذه القوات.

إنجازات "هشاي" تل أبيب:

قامت هشاي تل أبيب، بأحد أفضل عملياتها الاستخبارية على صعيد التنصت، فقد بادر إيسر هرتيل - الذي حل بدل يوسف كريب، كرئيس لـ "هشاي" تل

أبيب، نهاية ١٩٤٧، بطرح فكرة التنصت على (كابل) الهواتف المار بالقدس عبر يافا في طريقه إلى مصر. لقد كان (الكابل) الفسوق أرضي موضوعا تحت رقابة العرب والبريطانيين، بيد أن الكابل التحت أرضي المقابل له، لم يكن موضوعا تحت الرقابة. وكانت المشكلة تتمثل في العثور عليه. وقد استعان هرثيل، لهذا الغرض، بعدد من الفنيين اليهود العاملين في الهجناه، والذين أحضروا إليه خارطة الكابل، حيث اتضح أنه مدفون على عمق بسيط إلى جانب طريق القدس. واتضح من خلال الدراسة، أن أفضل مكان لربط الخط بجهاز التنصت هو مقطع الطريق الواقع إلى جوار المدرسة الزراعية (مكفيه إسرائيل). وقد قيل لمدير المدرسة، أن السماح ببناء (كوخ) صغير بالقرب من باب المدرسة، سيسمح للهجناه بمراقبة الحركة على الطريق، فوافق على ذلك. وقد تم بناء (الكوخ) على بعد خمسين مترا من الطريق، وتم إخفاؤه بالأشجار النامية على طول سور المدرسة. ومن داخل الكوخ، تم حفر نفق، مر في قسم منه، تحت القناة المائية الموجودة على جانب الطريق. وبعد ثلاثة أسابيع تمكن القائمون على العمل من الوصول تحت الكابل.

وفي مطلع شباط ١٩٤٨، تم وصل أجهزة التنصت به، وسحبوا الأسلاك إلى الكوخ الذي تحول إلى غرفة تنصت، وكان عملاء "هشاي" الذين يجيدون اللغة العربية، يتنصتون على الكابل طيلة الأربع والعشرين ساعة، ويسجلون المحادثات. وقد جاءت النتائج مذهلة حيث تم التقاط محادثات بين رؤساء جماعات مسلحة فلسطينية، وبينهم وبين الزعماء السياسيين ومحادثات بين الزعماء والسياسيين في العواصم العربية ومحادثات بين عرب وبريطانيين. فقد سقط معسكر (تل ليتيفنسكي) - تل هشومير حاليا - بأيدي الهجناه دون قتال بسبب إحدى المحادثات التي تم التقاطها، والتي قام خلالها ضابط بريطاني بإعلام عربي بموعد الإخلاء، وطبيعته، فحرصت الهجناه على استباق العرب، والاستيلاء على المعسكر حال خروج البريطانيين منه.

وقد بقي مركز التنصت هذا عاملاً، حتى احتلال يافا في أيار ١٩٤٨، ففي أعقاب فرار سكان يافا العرب، واحتلالها قلت أهميته. وتجدر الإشارة، إلى أن عمليات تنصت جرت أيضاً في القدس وحيفا وطبريا وأماكن أخرى. وقد أسهمت المعلومات التي تم الحصول عليها، في الحيلولة دون وقوع عمليات معادية.

أما في حيفا، فقد أسفرت عمليات التنصت، في آذار عام ١٩٤٨، عن الحصول على معلومة تفيد بأن ممثل القيادة العربية في حيفا، توجه إلى بيروت لشراء أسلحة. وقد أمر طوفيا أرزي الذي كان يعمل مستشاراً للشؤون العربية في قيادة لواء الكرمل، بإذاعة معلومات وأوصاف الأشخاص الذين توجهوا إلى بيروت في إذاعة الهجناه وقد أدت إذاعة النبأ إلى تعطيل عملية شراء الأسلحة ورغم ذلك، قرر القائد العسكري العربي لحيفا وهو من ضمن الأشخاص الذين سافروا إلى بيروت-التسلل إلى المدينة، ومعه شاحنتان محملتان بالأسلحة وحال وصوله إلى رأس الناقورة، اتصل هاتفياً بحيفا، وأعلم المسؤولين هناك بقدومه. وقد تم تسجيل مكالمته، وقام لواء الكرمل بتجهيز قوة، ونصب كمينا للشاحنتين بالقرب من كريات مونتسكين في السابع عشر من آذار. ويعتبر تدمير الشاحنتين بمثابة بداية احتلال حيفا على أيدي الهجناه.

تغييرات في قيادة "هشاي":

في شباط ١٩٤٨، حل ديفيد شلتايل محل إسرائيل عمير قائداً للواء القدس، وقد تم تعيين أيسر باري بدلا منه رئيساً لـ "هشاي".

وفي المرحلة الأولى من حرب ١٩٤٨، اعتبرت "هشاي" الفلسطينية عدوها الأول، بيد أن قوات القاوقجي والمتطوعين المصريين على الجبهة الجنوبية، انضموا إلى هذا العداء. وحينما انتهى الانتداب، في الخامس عشر من أيار، بدأت المرحلة الثالثة من اجتياح الجيوش العربية النظامية لفلسطين. وحينما بدأت جيوش الإنقاذ تتوارد على فلسطين، كان على الهجناه أن تعيد ترتيب وضعها في صورة جيش نظامي وفي أسرع وقت ممكن.

وصلت إلى "هشاي" تحذيرات حول تنظيم جيش الإنقاذ والذي بدأ في البداية كعصابات، وقامت "هشاي" بنقل المعلومات إلى الوكالة اليهودية، وفي الحادي عشر من كانون الأول ناقش هذه القضية بن جوريون ودنين فيلمون. وفي الثالث من كانون الثاني ١٩٤٨ كتب بن جوريون في مذكراته: أن هشاي أعلمته بالاستعدادات الجارية في سورية، وأن هناك احتمالاً لإرسال خمسة آلاف شخص من جيش الإنقاذ، بيد أنه اتضح أن هذا الرقم كان مبالغاً فيه، كما أن التاريخ المحدد لم يكن دقيقاً. وقد وصلت هذه المعلومة من أحد القناصل الأجانب في القدس.

تواصلت المعلومات حول قوات القاوقجي، بيد أن الزعامة الإسرائيلية، تعاملت مع هذه القوات على غرار ما كانت تتعامل معها عام ١٩٣٦، عندما شارك القاوقجي على رأس عصابات في أحداث تلك الفترة. بيد أن ما كان يقلق الزعامة اليهودية، هو حجم القوات المشاركة.

وقد أفاد (هيوجب) أن هناك ضباطاً نظاميين سوريين يشاركون في القوة، وأنهم حصلوا على إجازة من الجيش لهذا الغرض، وأن الجنود هم من المتطوعين: من الشبان السوريين واللبنانيين.

وفي الرابع عشر من شباط صحت "هشاي" تعداد القوة إلى ثلاثة آلاف شخص، منهم ٣٠٠-٤٠٠ شخص من فلسطين، والذين تلقوا تدريبات عاجلة في معسكر سوري. ومن الجدير بالذكر، أن هذا الرقم أيضاً كان مبالغاً فيه، فقد اتضح أن الرقم الحقيقي لا يزيد عن ألف وخمسمائة شخص.

ويقول عيزرا دنين: في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨ اجتاحت الجيوش العربية فلسطين وفي نفس الوقت، حانت نهاية "هشاي" العربية بوتيرتها التقليدية القديمة. فقد كان الجيش الإسرائيلي وسلاح المخابرات التابع له في حاجة إلى معلومات عسكرية. وقد تم تجنيد قسم من أعضاء "هشاي" للجيش، وعينوا في وظائف مختلفة في سلاح الاستخبارات، وبدأ وكان هشاي تلاشت.

وقد أدى هذا الوضع إلى إثارة مرارة عميقة لدى الكثير من الأشخاص. واعتقد البعض أنه كان على وزير الخارجية، موشيه شريت-والذي ترأس حتى قيام الدولة، الشعبة السياسية في الوكالة اليهودية- وعلى وجه الخصوص الجناح العربي- أن يجمع الأعضاء ويقول لهم كلمات تطيب خواطرهم جراء انتقال العمل إلى إطار العمل العسكري الرسمي. بيد أن هذا لم يحدث، وتفرقنا دون أن يودع أحدهما الآخر.

إن اجتياح القواقجي لإسرائيل، أكد أن "هشاي" العربي، لم تعد مناسبة لمعالجة والتعامل مع الجيوش العربية النظامية بالصورة اللازمة، وعلى وجه الخصوص، مع أولئك الذين اقتحموا البلاد بعد الرابع عشر من أيار.

ومن الجدير بالذكر، أن "هشاي" العربي التابعة للهجناء تميزا لها عن هشاي دنيين-لم تحل، بل كان الأمر على العكس تماما. فسرعان ما تمكنت من ملائمة نفسها مع المستجدات، والمساهمة مباشرة في الجهد العربي.

وفي تلك الآونة، تم تشكيل جهاز استخبارات عسكري جديد في وحدات الهجناء. وتم تعيين غالبية ضباط "هشاي" سواء، الذين عملوا في الجناح السياسي، وجمع المعلومات، أو الجناح العربي-ضباطا في وحدات الاستخبارات التي تحولت فيما بعد، إلى الجيش الإسرائيلي.

والسؤال الذي كان يراود الهجناء، مطلع عام ١٩٤٨: هل سيشارك الجيش العربي-الأردني الذي يعتبر أخطر الجيوش- في القتال؟؟ لقد تواجدت بعض وحدات هذا الجيش فعليا في البلاد، ورغم أنها كانت خاضعة للقيادة البريطانية، إلا أنها كانت تشكل تهديدا على الاستيطان اليهودي.

ويتضح من خلال المعلومات التي توفرت لـ "هشاي" آنذاك: أن الملك عبد الله يمارس من خلال كلوب باشا-القائد البريطاني للجيش العربي- ضغوطا على المندوب السامي وقيادة القوات البريطانية مطالبا بمنح الجيش العربي دورا أكبر في الدفاع عن الجماهير الفلسطينية في البلاد. وكان الملك يرمي من ذلك إلى تحقيق

تطلعاته السياسية، وإحباط مؤامرت مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني. وقد رفض البريطانيون هذا المطلب، إلا في بعض الحالات التي تلاءمت فيها مصالحهم مع المطلب، بل وطلبوا إخلاء الجيش العربي من البلاد قبل إخلاء القوات البريطانية، مما جعل الملك عبد الله يشعر بمرارة شديدة جراء ذلك، ويعارض المطلب.

وفي السابع من تشرين الأول ١٩٤٧- أي قبل اللقاء الأول الذي عقد بين جولدا مائير والملك عبد الله- أفادت مصادر "هشاي" أنها أصغت إلى محادثة خاصة، أجراها الملك عبد الله وأعلن خلالها: أن الجيش العربي لن يغادر البلاد مع مغادرة القوات البريطانية، وقال: أن مملكة شرق الأردن لها حقوق خاصة في الضفة الغربية للنهر، وأن من المستحيل إلغاء هذه الحقوق.

ورغم ذلك، لم يكن الملك عبد الله مصدر القوة الوحيد في المنطقة، فقد أعدت الدول العربية الأخرى- بواسطة الجامعة العربية- للملك عبد الله وجيشه دورا مختلفا عن الدور الذي تطلع إلى لعبه.

وفي الثامن والعشرين من كانون الأول أفادت تقارير "هشاي" استنادا إلى تقرير أسبوعي للجامعة العربية- وكما يبدو، أنها حصلت عليه من مصادر بريطانية- أن هناك خلافات آخذة في التزايد بين مملكة شرق الأردن، وباقي الدول العربية. وأفاد التقرير: أن الأمر رهن بالعمليات السريعة التي سيتخذها الملك عبد الله، حال انسحاب القوات البريطانية.

وأفاد التقرير أيضا، بأن المفتي لا يؤيد فكرة حدوث "حمام دموي"، لأنه يتوقع أن يعاني العرب بصورة خاصة، من هذا الحمام. بيد أنه يؤيد شكل الحياة الاقتصادية في الاستيطان اليهودي، عبر تشويش الحركة، والإبقاء على الوضع المتوتر.

وجاء في تقرير آخر، في الأول من كانون الثاني ١٩٤٨ قدمته "هشاي" القدس، إلى ماسون، أن الجامعة العربية اتخذت قرارا ينص على إبقاء الجيش العربي

في البلاد في أعقاب انسحاب القوات البريطانية، على أن يستخدم كوسيلة في أيدي الجامعة العربية، والتي ستتحمل نفقاته.

ووفقا لخطة الجامعة العربية، كان من المفروض أن يقوم الجيش العربي باحتلال فلسطين كلها، على ألا يدخل بالقوة إلى المناطق التي يسكنها اليهود، وأن يبذل جهده لدفعهم باتجاه طاولة المفاوضات مع الجامعة العربية، التي ستكون على استعداد لمنحهم حكما ذاتيا محليا. وقد اعتبرت ساسون النبا بمثابة مؤامرة بريطانية، بيد أنه اتضح فيما بعد، أن النبا كان صحيحا.

ويقول مناحم بربرش-أحد أعضاء "هشاي" تل أبيب- أنه حصل من متعاون عربي على معلومات دقيقة حول قوة الجيش العربي، ومخططاته، وسارع بها إلى (ايسار باري) رئيس "هشاي"، والذي توجه بدوره إلى منزل بن جوريون.

وفي العاشر من أيار ١٩٤٨، اجتمعت جولدا مائير للمرة الثانية مع الملك عبد الله، وطلبت منه أن يتمسك بالوعد الذي قطعه لها على نفسه خلال لقاؤهما الأول-وكررت وعدها له، بأن تؤيد الدولة اليهودية التي ستقوم، ضم الدولة الفلسطينية التي ستقوم إلى مملكته. بيد أن الملك عبد الله قال لها: أنه لم يعد مستقلا بهذا الصدد، واقترح ضم الاستيطان اليهودي إلى مملكته بحيث تتبسط هذه المملكة على كامل فلسطين، لكن جولدا مائير رفضت هذه الفكرة، وبات واضحا منذ ذلك الحين، أن الجيش العربي سيستخدم خلال الحرب، ضد الاستيطان اليهودي. وقد أكدت هذه المحادثات، التقارير التي أوردتها "هشاي" حول التغيير الذي طرأ على مواقف الملك عبد الله ومخططاته.

لقد تواصلت تقارير "هشاي" حول الجيش العربي حتى التاسع والعشرين من أيار بالاعتماد على المصادر البريطانية، ثم توقفت حال انسحابهم.

ترى هل نجحت "هشاي" في تقديم تقارير حول احتمال اقتحام الجيوش العربية لفلسطين؟ الحقيقة هي أن "هشاي" لم تنجح في هذه المهمة. نظرا لأنها لم تكن

تعمل خارج حدود فلسطين، وعندما اقترحت عليها اللجنة الخاصة عمل ذلك في كانون الثاني ١٩٤٨، لم تتمكن من إعداد الجهاز اللازم في الوقت المناسب.

أما الجهاز الذي تم بناؤه في الخارج لتقديم معلومات، فقد اهتم بالجانب السياسي من المعلومات، ولم يول المعلومة العسكرية الكثير من الاهتمام، خصوصا وأن الدول العربية لم تبلور خططها العسكرية إلا في نيسان ١٩٤٨. وقد أدى تمكن الهجناه من احتلال المدن العربية، التي كانت الجيوش العربية تعتبرها في خططها كنقطة انطلاق قبل الخامس عشر من أيار، إلى تغيير المخططات التي أعدتها هذه الجيوش تغييرا جذريا. وانتقلت نقطة التركيز العربية من الشمال إلى الجنوب، وكذلك حدث تغيير على قيادة الجيش العربي، فتم تغيير القائد الأعلى للجيوش ثلاث مرات، بل يمكننا القول: أن الجيوش العربية عملت دون قيادة موحدة.

أما على صعيد عدد القوات، والأسلحة، وأساليب وفنون القتال العربية فلم تتوفر للهجناه أي معلومات حولها، ويمكن القول، أن الجيش الإسرائيلي تعلم وأدرك هذه الفنون عبر الصدامات مع الجيوش العربية خلال الحرب نفسها.

الفصل الثاني عشر

بناء جهاز المخابرات الإسرائيلي وحل "هشاي"

شباط حتى آب ١٩٤٨

في الخامس عشر من شباط ١٩٤٨، تم تحويل جميع عمال "هشاي" إلى الجيش، وذلك رغم أنه لم تجر أي تغييرات حقيقية على صعيد التنظيم حتى حزيران ١٩٤٨، وخلال هذا الشهر انتقل مكتب "هشاي" من شارع بن يهودا إلى البيت الأخضر في يافا، التي استسلمت في تلك الآونة، وأعلنت منطقة عسكرية مغلقة. والبيت الأخضر، هو مجموعة منازل عربية مهجورة قام الجيش باحتلالها، وهكذا تركزت جميع مكاتب "هشاي" في تل أبيب، وتحولت فيما بعد، إلى مركز دائم لأجهزة المخابرات الإسرائيلية.

وفي نفس تلك الفترة، بدأت الاستعدادات تجري لبناء جهاز مخابرات جديد، وتم عقد دورات لإعداد المتطوعين والعاملين في هذا المجال، وبدا واضحا، أن المخابرات التي يجري إعدادها ستكون مخابرات عسكرية، نظرا لأن الاستيطان اليهودي بكامله، كان غارقا آنذاك في الحرب، وقد أطلق على الجهاز الجديد الذي تم تشكيله اسم "خدمات المعلومات" ورمز له بالحرفين العبريين "ش.م"، وهما أول حرفين من الاسم أنف الذكر، وصنفت شعبها على النحو التالي: ش.م-١ وش.م-٢، ش.م-٣، الخ، وقد أشرف على تشكيل الجهاز (إيسار باري) بتوجيه مباشر من قيادة الهجناه، وفي إطار تشكيل الجهاز الجديد، تم ضم أشخاص يعملون في شعب مهنية مختلفة إلى "هشاي"، بمن فيهم أشخاص من الخارج، وانضم إليه حاييم هرتسوغ الذي استقال من وظيفته في الوكالة اليهودية في القدس. وجرشون دورون، رئيس الشعبة الثانية في "هشاي" حيفا، ومساعدته اليشيت بن جوريون، ويوسف بورات، وهو

خبير أمن ميداني، في الجيش البريطاني، وابراهيم كدورن ضابط أمن حيفا السابق، وأمنون يونه، رئيسة وحدة العمليات الخاصة في أوروبا، وبنيامين جبلي ضابط أمن القدس، حتى نهاية أيار، وليفي ابراهامي ضابط في "هشاي" في الجليل وغيرهم.

وعندما تم الإعلان، في الحادي والثلاثين من أيار ١٩٤٨، عن تشكيل الجيش الإسرائيلي كانت "هشاي" قد أصبحت بمثابة خدمة عسكرية في كل شيء، وبمرور الزمن حصل هؤلاء الأشخاص على رتب عسكرية، وفقا لما هو معمول به في الوحدات الأخرى.

وفي مذكراته، كتب بن جوريون في السابع من حزيران ١٩٤٨، حول تشكيل جهاز الاستخبارات "يجب تشكيل استخبارات عسكرية من قبل هيئة الأركان العامة، تحت قيادة (ايسار باري) وحاييم هرتسوغ، وسيكون جهاز الاستخبارات الجديد، مسؤولا عن الأمن والرقابة العسكرية، والتجسس المضاد، وتشكيل جهاز مخابرات داخلي تحت قيادة "ايسر هرنيل" و "يوسف يرزاعيلي" عضو القيادة القطرية للهجناء، ويجب أن يتأسس روبن شلوح، جهاز المخابرات السياسي الخارجي، وسيخضع حتى نهاية الحرب، لوزارة الدفاع، وقد يخضع بعد ذلك لوزارة الخارجية.

وقد جاءت اقتراحات ايسار باري لبنية جهاز الاستخبارات العسكري على

النحو التالي:

- ش.م - ١: العمليات او الاستخبارات الميدانية.
- ش.م - ٢: التنصت.
- ش.م - ٣: الأمن الميداني، والتجسس المضاد.
- ش.م - ٤: الرقابة العسكرية.
- ش.م - ٥: جمع المعلومات من المصادر العلنية - الأبحاث.
- ش.م - ٦: طوبوغرافيا.
- ش.م - ٧: الأرشفة المركزي، ومكتبة الاستخبارات.

• ش.م - ٨: خدمات فنية، مختبرات.

• ش.م - ١٨: شعبة العمليات الخاصة، شعبة عمليات.

وإذا ما قارنا بين هذه البنية وبنية "هشاي" الأصلية، نرى أن هناك تشابها كبيرا جدا بينهما، مع تغييرات طفيفة، مثل إضافة شعبة للعمليات الخاصة إلى البنية، وهذه الشعبة عملت تحت قيادة شاؤول ابيجور، لإلحاق الأضرار بالأسلحة التي تشتريها الدول العربية في أوروبا.

ومن الجدير بالذكر، أن خطة باري لم تنفذ، واقترح بن جوريون تشكيل ثلاثة أجهزة بدلا من ذلك، تتقاسم المهام المذكورة.

وفي صبيحة الثلاثين من حزيران ١٩٤٨ - أي بعد ستة أسابيع من إقامة الدولة - عقدت جلسة في هيئة أركان "هشاي" في تل أبيب، برئاسة ايسار باري، وحضور قائد "هشاي" القدس بنيامين جبلي، وقائد "هشاي" الشمال ابراهام كدرون، وقائد "هشاي" تل أبيب ايسار هلفرين، وقد كشف ايسار باري النقاب للحاضرين خلال الجلسة: أن بن جوريون طلب إعادة النظر في بنية "هشاي"، وبناء على الخطة الموضوعية، سيتم منذ هذه اللحظة، تفعيل المخابرات الإسرائيلية في ثلاث أذرع:

• استخبارات عسكرية يقودها ايسار باري.

• شعبة سياسية في وزارة الخارجية، والتي ستكون شعبة سرية، وستعمل من أجل الحصول على معلومات سياسية في الخارج وسيترأسها بوريس جوريثيل.

• شعبة الأمن الداخلي، يقودها ايسار هلفرين، والذي غير اسمه فيما بعد إلى "ايسر هريئيل".

وفي نفس اليوم، الثلاثين من حزيران، تم توزيع أمر من قبل هيئة الأركان، ينص على حل "هشاي" وتشكيل الاستخبارات العسكرية.

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه قيادة "هشاي" تعكف على إعداد البنية الجديدة للجهاز الأمني، واصلت مكاتب "هشاي" عملها كالمعتاد، وخصوصا في حيفا

والقدس، وبقي البريطانيون في حيفا حتى نهاية حزيران ١٩٤٨، وواصلت "هشاي" حيفا مراقبتهم عن كثب.

أما في القدس، فقد كان الوضع مختلفا إلى حد ما، فقد قررت الأمم المتحدة، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨، وضع المدينة تحت إدارة دولية، بيد أن البريطانيين عملوا على تخريب هذا القرار ولم يقدموا أي مساعدات لطاقم اللجنة الذي وصل إلى البلاد، من أجل تمهيد الأرضية لتسلم مسؤولية السلطة في المدينة، وفي الوقت الذي لم يعترف العرب أبدا بهذا القرار، عمل اليهود بحذر بالغ، وفي أعقاب قيام الدولة في الرابع عشر من أيار، حرصت الوكالة اليهودية وحكومة إسرائيل، على عدم اتخاذ أي خطوة تبدي إسرائيل وكأنها لم تخضع لقرارات الأمم المتحدة، خشية أن يؤدي ذلك إلى تقويض شرعية الدولة الوليدة.

بيد أن المشكلة كانت تكمن في منظمتي الإتسل وليحي، واللتين تعاملتا مع القدس كوحدة جغرافية منفردة، وواصلتا نقل الأسلحة والقوات إليها، وواصلتا العمل فيها حتى في أعقاب اتفاق الأول من حزيران الخاص بنزع سلاح الإتسل، وإخضاع مقاتليها للجيش الإسرائيلي في جميع أنحاء إسرائيل، وقد حلت نقطة التحول على صعيد المسؤولية العسكرية عن المدينة، عندما تم اغتيال الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة، على أيدي منظمة ليحي في القدس، في السابع عشر من أيلول ١٩٤٨، فقد أرسل الجيش الإسرائيلي قوات تعزيز إلى القدس، ووجه إنذارا إلى منظمة المنشقين لنزع أسلحتهم، وقد سلمت منظمة الإتسل أسلحتها، وانضمت إلى الجيش، في حين سلم قسم من ليحي فقط أسلحته واعتقل الجيش قسما آخر.

ويقول (شلهيت فريار) أحد قادة "هشاي" السابقين، وقادة الشعب التي تم تشكيلها، تلقت "هشاي" طيلة فترة طويلة، نسخا من التقارير التي كانت ترسلها وزارة خارجية إحدى الدول الأوروبية إلى جميع ممثليها في الشرق الأوسط، ويرجع ذلك، إلى أن "هشاي" كانت قد اشتبهت بقيام آخر قناصل هذه الدولة بعمليات تهريب إبان

عبوره من القدس اليهودية إلى العربية، وقام بتفتيشه، فعثر في سيارته على بضائع مهربة، كان قد استغل الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها للقيام بتهريبها، وكى لا يتم كشفه أمام المسؤولين عنه، وافق القنصل على تسليم "هشاي" تقريراً أسبوعياً، حول البريد الدبلوماسي لدولته. حيث تقوم "هشاي" بتصوير هذا البريد واستخدامه.

وشهدت "هشاي" في تلك الأونة قضية ماساوية وهي قضية محاكمة (ماتير طوبيانسكي) قائد سرية، وأحد قدامى الهجناه في القدس، وميجور في الجيش البريطاني إيان المخبرات العالمية الثانية، وقد اتهمه بنيامين جبلي رئيس "هشاي" القدس، بالتجسس لصالح البريطانيين، وقال: أن طوبيانسكي قام إيان عمله كمهندس في شركة الكهرباء في فترة الحرب داخل القدس المحاصرة - بتسليم البريطانيين مخططات وضع عليها علامات حول النقاط التي أقيمت فيها الصناعات العسكرية للهجناه في القدس، وقد شاهد عمال يهود المخططات على طاولة القائد البريطاني وأحضروه لجبلي، وفي السادس عشر من حزيران تم استدعاء طوبيانسكي إلى تل أبيب تحت ذريعة ماء، وهناك شكل له جبلي محاكمة ميدانية، وأصدر عليه حكماً بالإعدام، ونفذه بعد أن أعلم بن جوريون.

تم بحمد الله وعونه

الكتب الصادرة عن دار الجليل

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
١-	عمود النار ، الأسطورة التي قامت عليها اسرائيل	غازي السعدي	
٢-	الأستيطان ، التطبيق العملي للصهيونية طبعة جديدة (مزيده ومنقحة)	عبد الرحمن ابو عرفة	
٣-	حرب الجليل ، الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية ، تموز ١٩٨١	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٤-	الكتاب السنوي ١٩٨١ ، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة .	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي ، نواف الزرو ، غسان كمال	
٥-	الكتاب السنوي ١٩٨٢ ، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي ، نواف الزرو ، غسان كمال	
٦-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (١) شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٧-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٢)	مايكل جانسن	محمود برهوم
٨-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٣) وثيقة جرم وادانة	غازي السعدي	
٩-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٤) اهداف لم تتحقق	غازي السعدي	
١٠-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٥) معتقل انصار - وصراع الارادات	سليم الجنيدى	
١١-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٦) الحرب المضللة	زئيف شيف و ايهود يعاري	غازي السعدي
١٢-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٧) فضائع الحرب اللبنانية	زكي درويش	
١٣-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٨) هزيمة المنتصرين وانتصار القضية	اللجنة ضد الحرب في لبنان	
١٤-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٩) الأسرى اليهود وصفقات المبادلة	غازي السعدي	
١٥-	رسائل من قلب الحصار من ابو عمار الى الجميع		
١٦-	يوميات من سجون الاحتلال - زنزانه رقم (٧)	فاضل يونس	

- ١٧- المثلث الإيراني : العلاقات السرية الاسرائيلية - الصحفي شموئيل سيجف
غازي السعدي
- ١٨- هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟
الوف هرايين
غازي السعدي
- ١٩- عملية الدهبوا كما يرويها منفذوها
المحامي درويش ناصر
- ٢٠- مراكز القوى في اسرائيل ١٩٦٣ - ١٩٨٣
دكتور نظام بركات
- ٢١- مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ -
منير الهور وطارق الموسى
١٩٨٥
- ٢٢- غوش ايمونيم - الوجه الحقيقي للصهيونية
داني رونشتاين
غازي السعدي
- ٢٣- عش العصفور - قصة للأطفال
منير الهور
- ٢٤- رؤى مستقبلية عربية في الثمانينات
د . احمد صدقي الدجاني
- ٢٥- أيام دامية في المسجد الأقصى المبارك
الدكتور احمد العلمي
- ٢٦- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير
يوسف قراعين
- ٢٧- الأحد الأسود: تصور امريكي صهيوني للعمل
حسن اسماعيل مشعل
الفدائي الفلسطيني
- ٢٨- خارطة فلسطين - وهي خارطة تمثل سهول
وهضاب وجبال ووديان ومدن وقرى فلسطين
(ملونة)
- ٢٩- بروتوكولات حكماء صهيون - المجلد الاول
عجاج نويهض
- ٣٠- بروتوكولات حكماء صهيون - المجلد الثاني
عجاج نويهض
- ٣١- الاردن وفلسطين - وجهة نظر عربية
د . سعيد التل
- ٣٢- الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام
د . فؤاد حمدي بسيسو
- ٣٣- الاستعمار وفلسطين
رفيق شاكر النتشة
- ٣٤- الحرب من اجل السلام
عيزر وايزمن
غازي السعدي
- ٣٥- الموساد ، جهاز المخابرات الاسرائيلي السري
دنهس اينبرغ ، ايلي لاندوا
اوري دان
- ٣٦- التوازن العسكري في الشرق الاوسط
مركز الدراسات الاستراتيجية
نبيه الجزائري
- ٣٧- بطاقات فنية (لوجات فنية تعبر عن الانتماء
الفلسطيني)
د . كامل قعبر
- ٣٨- بطاقات فنية (مجموعة)
د . كامل قعبر
- ٣٩- الكتاب الأسود
عن يوم الأرض ٣٠ آذار ١٩٧٦
- ٤٠- في سربية الصحراء
سميح القاسم

- ٤١- الخيار النووي الاسرائيلي شاي فيلدمان غازي السعدي
- ٤٢- انتهاك حقوق الانسان في الأراضي المحتلة سليمان ابو غوش
- ٤٣- شهادات مشفوعة بالقسم نقاط فوق الحروف
- مناقشة لردود الفعل تجاه مبادرتي الأمير فهد خالد الحسن ويريجنيف
- ٤٤- قراءة سياسية في مبادرة ريفان خالد الحسن
- ٤٥- فلسطينيات خالد الحسن
- ٤٦- الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك خالد الحسن
- ٤٧- من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (١) يعقوب الياب غازي السعدي
- جرائم الأرغون وليحي ١٩٣٧ - ١٩٤٨
- ٤٨- من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٢) مجازر وممارسات ١٩٣٦ - ١٩٨٣ غازي السعدي
- ٤٩- من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٣) د . حمدان بدر دور الهاغاناه في انشاء اسرائيل
- ٥٠- ملصق يوم الأرض سليمان منصور
- ٥١- ملصق جمل المحامل سليمان منصور
- ٥٢- ملصق قبة الصخرة - صورة تبرز معالمنا التاريخية والدينية في القدس
- ٥٣- فلسطين تاريخاً ونضالاً نجيب الأحمد
- ٥٤- فلسطينيات في سجن النساء الاسرائيلي طيور المحامي وليد الفاهوم نفي ترتسا
- ٥٥- المؤسسة العسكرية الصهيونية في دائرة الضوء بشير البرغوثي اسرائيل عسكر وسلاح (١)
- ٥٦- اتفاقيات السلم المصرية - الاسرائيلية في نظر القانون الدولي محمد الرفاعي
- ٥٧- الجذور - وثيقة الأوقاف الاسلامية فتحي فوراني
- ٥٨- فلسطين .. الأرض والوطن (١) قرية الدوايمة موسى عبدالسلام هديب غازي السعدي
- ٥٩- خط الدفاع في الضفة الغربية أريه شليف
- وجهة نظر إسرائيلية
- ٦٠- تشريفة بني مازن د . عبداللطيف عقل
- ٦١- القمع والتنكيل في سجن الفارعة لجنة الحقوقيين الدوليين القانون من أجل الانسان
- ٦٢- صورة العربي في الأدب اليهودي (١) الدكتورة ريزا دومب عاطف عطاري
- ٦٣- الشخصية العربية (٢) في الأدب العبري الحديث غانم مزعل
- ١٩٤٨ - ١٩٨٥

- ٦٤- فلسطين أرض وتاريخ د . محمد النحال
- ٦٥- القدس ماضيها ، حاضرها ، مستقبلها فايز فهد جابر
- ٦٦- القضية الفلسطينية في القانون الدولي .. والوضع د . جابر الراوي
الراهن
- ٦٧- شوكة في عيونكم مثير كهانا غازي السعدي
- ٦٨- حرب الاستنزاف د . محمد حمزة
- ٦٩- القرار - ألفان وإثنا عشر يوما في سجون الاحتلال رشاد أحمد الصغير
- ٧٠- المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية بشير شريف البرغوثي
المجاورة
- ٧١- أزمة الاستخبارات الاسرائيلية تسفي لنير قسم الدراسات
- ٧٢- اسرائيل عام ٢٠٠٠ (تصورات اسرائيلية)
- ٧٣- دعوى نزع الملكية الاستيطان اليهودي . والعرب أريه . ل . افنيري بشير البرغوثي
- في الفترة ١٨٧٨ - ١٩٤٨
- ٧٤- ندوة مشاكل التعليم الجامعي في الوطن المحتل
- والروح الجماعية
- ٧٥- سميح القاسم - قصائد -
شخص غير مرغوب فيه
- ٧٦- القضية الفلسطينية أكرم زعيتر
- ٧٧- فلسطين الأم وابنها البار - عبدالقادر الحسيني عيسى خليل محسن
- ٧٨- عرب التركمان - أبناء مرج ابن عامر علياء الخطيب
- ٧٩- المرأة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي ميسون العطاونة الوحيدي
- ٨٠- نادية برادلي - الفدائية المغربية الشقراء غسان كمال
- ٨١- الاعلام الاسرائيلي غازي السعدي ومثير الهور
- ٨٢- تقرير الأرض المحتلة المقدم الى الدورة (١٨)
- للمجلس الوطني الفلسطيني قسم الدراسات والأبحاث
- ٨٣- الوجه الحقيقي للموساد د . وجيه الحاج سالم
وانور خلف
- ٨٤- العمق الاستراتيجي في الحروب الحديثة بدر عقيلي
- ٨٥- شخصيات صهيونية (١) مذكرات الجنرال رفائيل ايتان غازي السعدي
- ٨٦- شخصيات صهيونية (٢) وتهجير يهود العراق شلومو هيلل غازي السعدي
- ٨٧- شخصيات صهيونية (٣) ثيودور هيرتسل قسم الدراسات
عراب الحركة الصهيونية
- ٨٨- شخصيات صهيونية (٤) شارون غازي السعدي
- بلدوزر الارهاب الصهيوني
- ٨٩- شخصيات صهيونية (٥) آباء الحركة الصهيونية عبدالكريم النقيب
- ٩٠- شخصيات صهيونية (٦) غازي السعدي
- موشيه ديان .. أنا وكامب ديفيد

غازي السعدي	شخصيات صهيونية (٧)	٩١-
	بن غوريون والعرب	
الأميرة دينا	شخصيات صهيونية (٨)	٩٢-
عبد الحميد	رسائل بن غوريون	
دار الجليل	شخصيات صهيونية (٩)	٩٣-
	حياتي .. غولدا مائير	
دار الجليل	شخصيات صهيونية (١٠)	٩٤-
ليني برينر	حركة التصحيح الصهيونية من عهد جايتسكي	
	الى عهد شامير	
	شخصيات صهيونية ١/١١	٩٥-
دار الجليل	مذكرات اسحق رابين - القسم الأول	
	شخصيات صهيونية ٢/١١	٩٦-
دار الجليل	مذكرات اسحق رابين - القسم الثاني	
	شخصيات صهيونية ١٢	٩٧-
دار الجليل	مذكرات ناحوم غولدمان	
دار الجليل	شخصيات صهيونية ١٣	٩٨-
	مذكرات اسحق شامير	
زياد عودة	من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩ - ١٩٤٨	٩٩-
	الكتاب الأول	
زياد عودة	من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩ - ١٩٤٨	١٠٠-
	الكتاب الثاني	
سليم الجنيدي	الحركة العمالية العربية في فلسطين	١٠١-
دار الجليل	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (١)	١٠٢-
	سلاح الجو الاسرائيلي	
دار الجليل	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٢)	١٠٣-
	سلاح الاستخبارات الاسرائيلي	
دار الجليل	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٣)	١٠٤-
	سلاح الهندسة	
دار الجليل	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٤)	١٠٥-
	سلاح المشاة	
دار الجليل	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٥)	١٠٦-
	سلاح المظليين	
د . عدنان أبو عمشة	دراسات في تعليم الكبار	١٠٧-
غازي السعدي	وجه قبيح في المرأة	١٠٨-
بروفيسور ادير كوهن	تاريخ ما أهمله التاريخ	١٠٩-
عبد الهادي جرار	الاعلام الفلسطيني	١١٠-
د . حسين أبو شنب		

دار الجليل	موشه زاك	١١١- النزاع العربي - الاسرائيلي
		بين فكي كماشة الدول العظمى
	فاضل يونس	١١٢- تحت السياط
	اكرم النجار	١١٣- الغضب
	د . يوسف هيكل	١١٤- جلسات في رغدان
بدر عقيلي	ايسر هرتيل	١١٥- منجل في النجمة السداسية
		(التجسس السوفياتي في اسرائيل)
	خالد الحسن	١١٦- اشكالية الديمقراطية والبديل
		الاسلامي في الوطن العربي
	د . عبدالقادر يوسف	١١٧- تعليم الفلسطينيين ماضيا وحاضرا ومستقبلا
	دار الجليل	١١٨- صرخة في وجه العالم
		(اليوم الانتفاضة)
دار الجليل	المقدم احتياط تسفي عوفر	١١٩- الاستخبارات والأمن القومي
	والرائد آفي كوبر	
	غازي السعدي	١٢٠- الاحزاب والحكم في اسرائيل
	د . يوسف هيكل	١٢١- ربيع الحياة
	صباح السيد عزازي	١٢٢- قبس من تراث المدينة والقرية الفلسطينية
	اكرم النجار	١٢٣- اشتعلات حمدان - مجموعة قصصية
احمد بركات		١٢٤- الحافلة رقم ٣٠٠ (فضيحة الشين بيت)
	اكرم النجار	١٢٥- آه يابلدي - رواية
احمد بركات العجرمي	افرايم ومناحم تلمي	١٢٦- معجم المصطلحات الصهيونية
	قدري أبو بكر	١٢٧- من القمع الى السلطة الثورية
	د . يوسف هيكل	١٢٨- أيام الصبا
		صورة من الحياة وصفحات من التاريخ
	فؤاد ابراهيم عباس وعمر شاهين	١٢٩- معجم الأمثال الشعبية الفلسطينية
بدر عقيلي		١٣٠- صناعة قرارات الأمن الوطني في اسرائيل
بشير شريف البرغوثي		١٣١- قمع شعب
		شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم
	اكرم النجار	١٣٢- جليلة .. وهج في جذور الانتفاضة - رواية
دار الجليل		١٣٣- اسلحة وإرهاب
		وجهات نظر اسرائيلية في ثلاثة ابحاث
بدر عقيلي	موشيه رافر	١٣٤- حدود (أرض اسرائيل)
	سليم عبدالعال القزق	١٣٥- هذه قضيتك يا ولدي
بدر عقيلي		١٣٦- حرب سيناء ١٩٥٦ - تصورات اسرائيلية
دار الجليل	شمونيل سيجف	١٣٧- المثلث الايراني - الكتاب الثاني - دراما العلاقات
		الايرانية - الاسرائيلية - الامريكية
	المحامي درويش ناصر	١٣٨- الفاشية الاسرائيلية

دار الجليل	اريميل لفيتا	١٣٩- النظرية العسكرية الاسرائيلية - دفاع وهجوم
العميد محمد يوسف العملة		١٤٠- الأمن القومي العربي
		ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي
بدر عقيلي	المحرر زئيف كلاين	١٤١- سياسة اسرائيل الأمنية
	محمد أزوقة	١٤٢- دقيقتان فوق تل اييب
	د . عمران ابو صبيح	١٤٣- الهجرة اليهودية حقائق وارقام
دار الجليل	زئيف شيف وايهود يعاري	١٤٤- انتفاضة
دار الجليل	يوسي ميلمان ودان رافيف	١٤٥- جواسيس المخابرات الاسرائيلية
		تاريخ .. وجغرافيا
دار الجليل	يعقوب شريت	١٤٦- دولة ' اسرائيل - زائلة
	محمد خالد الأزعر	١٤٧- الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية
	اكرم التجار	١٤٨- بقايا من خبز وكتاب
	غازي السعدي	١٤٩- اسرائيل في حرب الخليج
	احمد عزالدين بركات	١٥٠- المثلث المحتوم
		الولايات المتحدة - اسرائيل والفلسطينيون
دار الجليل	بروفيسور أليشع إيفرات	١٥١- الاستيطان الاسرائيلي جغرافيا وسياسيا
	زياد ابو صالح ورشاد المدني	١٥٢- حرب السكاكين في نظر الاسرائيليين
	نجوى قعوار فرح	١٥٣- انتفاضة العصابات
	فائز أبو فردة	١٥٤- موسوعة عشائر وعائلات فلسطين (١)
		القدس مدنها وقراها
احمد بركات العجرمي	عمنوتيل فالد	١٥٥- انهيار نظرية الأمن الاسرائيلية
دار الجليل	حشافيا أرييه	١٥٦- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٦)
		سلاح الدروع
دار الجليل	برنارد ر ، هندرسون	١٥٧- بولارد
		قصة جاسوس
	عيسى خليل محسن	١٥٨- أبو عجاج العنبوسي
		الدكتور الثائر
	محمد نورالدين شحادة	١٥٩- قناع القناع
	د . عادل احمد جرار	١٦٠- الأسلحة الكيماوية والبيولوجية
		- وتأثيراتها البيئية -
	عبدالله عواد	١٦١- دولة مجدو
	عبدالله عواد	١٦٢- الشَّبَح
دار الجليل	بني موريس	١٦٣- طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين
		- وثيقة اسرائيلية -
	ابراهيم عبدالكريم	١٦٤- الاستشراق وابحاث الصراع لدى اسرائيل
	د . عمران ابو صبيح	١٦٥- دليل المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة (١٩٦٧ - ١٩٩١)

١٦٦ - حرب في الخليج (اتحاد على اسرائيل)	تقرير طاقم مركز الأبحاث الاستراتيجية الاسرائيلي : يافه	بدر عقيلي
١٦٧ - فلسطين في سيرة البطل عبدالعليم الجيلاني	د. حسن صالح عثمان	
١٦٨ - ثلاثون قضية استخبارية وأمنية في اسرائيل	يوسف أرجمان د. عبدالرزاق حسين	دار الجليل
١٦٩ - الادب العربي في جزر البليار	شمعون بيرس	دار الجليل
١٧٠ - الشرق الاوسط الجديد	غازي السعدي	
١٧١ - الاعياد والمناسبات والطقوس لدى اليهود	وليام يوروس وروبرت ويندرم	دار الجليل
١٧٢ - اسلحة الدمار الشامل	بدر عقيلي	
١٧٣ - المفصل في تعلم اللغة العبرية بمعلم وبدون معلم	امين ابو عيسى بنيامين نتنياهو	دار الجليل
١٧٤ - القاموس العلمي / عبري - عربي	يشعياهو ليفوفيتشر	محمد عودة الدويري
١٧٥ - مكان تحت الشمس	صلاح خلف	سلمان الناطور
١٧٦ - احاديث في العلم والقيم	ده محمد ربيع	دار الجليل
١٧٧ - فلسطين بلا هوية	عبد الرزاق حسين	دار الجليل
١٧٨ - الحوار الفلسطيني - الامريكي	يوسف النجار	دار الجليل
١٧٩ - دوائر القمر	اورلي ازولاي	بدر عقيلي
١٨٠ - قرية جزو	جاك كنو	محمد عودة الدويري
١٨١ - الانقلاب السيامي في اسرائيل الاسرار والخفايا	شلومو نكديمون	بدر عقيلي
١٨٢ - مشكلة الاراضي في النزاع القومي بين اليهود والعرب منذ وعد بلفور	سالم أحمد قواطين	
١٨٣ - الموساد في العراق انهيار الامال الاسرائيلية والكردية	د. أمنون كابليون	بدر عقيلي
١٨٤ - دولة فلسطين الوصع القانوني	عماد نداف	
١٨٥ - اسحق رابين اغتيال سياسي	عاموس عوز	دار الجليل
١٨٦ - نايف حواتمة يتحدث		
١٨٧ - سوغخي قصة للشبيبة عن الحب والمغامرات		

بنيامين تموز	دار الجليل	١٨٨ - البستان
البروفيسور موشيه ماعوز	لينا وهيب	١٨٩ - سورية واسرائيل
		من الحرب الى صناعة السلام
	دار الجليل	١٩٠ - اتفاقيات أوسلو
		الاتفاقيات الاسرائيلية الفلسطينية
		حول الضفة الغربية وقطاع غزة
يوفال اليتسور	محمد النويري	١٩١ - الحرب الاقتصادية
	بدر عقيلي	(١٠٠) سنة من المواجهة الاقتصادية
		بين اليهود والعرب
	دار الجليل	١٩٢ - اثولوجيا الوجه الآخر
		قصص عبرية مختارة
أوري سبير	بدر عقيلي	١٩٣ - المسيرة
		خفايا أوسلو... من الألف الى الياء
نايف حواتمة		١٩٤ - أوسلو
		والسلام الآخر المتوازن
بن كسييت وايلان كفير	بدر عقيلي	١٩٥ - ايهود براك... الجندي الأول
	ونور البواطلة	رئيس الوزراء الاسرائيلي المحتمل
دار الجليل	دار الجليل	١٩٦ - هشاي
		مخابرات منظمة الهجناه

طبع في شركة الشرق الأوسط للطباعة - هاتف ٤٨٩٤٩٤١ - ص.ب ١٥٢٨٦

مخابرات منظمة الهجناه

يلقى الضوء على بدايات النظرية الاستخبارية، وتطورها بفعل الأحداث التي واكبت الاستيطان اليهودي، منذ عام ١٩١٨ وحتى تشكيل جهاز «هشاي» الذي تعامل مع معطيات جديدة رسمتها مستجدات العمل الصهيوني.

و«هشاي» هو جهاز المخابرات الذي تم تشكيله في إطار «الهجناه» نهاية ١٩٣٥، وتمثلت مهمته في الدفاع عن الاستيطان اليهودي، من خلال الحيلولة دون تسريب أسرار المنظمة من قبل الوشاة والجواسيس، بيد أن هذا الجهاز سرعان ما وسع أعماله ومهامه، لينطلق إلى جمع المعلومات المتعلقة بالقيادة.

الاستيطان اليهودي اتخذ موقفاً عدائياً من المخابرات اليهودية، لأن هذا العنوان يرتبط بالمعاناة التي لحقت باليهود في بلادهم الأصلية التي هاجروا منها، حيث كانت أجهزة المخابرات تلاحقهم جراء نشاطاتهم المشبوهة.

ارتبط اسم «هشاي» في ذهن الاستيطان اليهودي منذ البداية بالعمليات التجسس وجمع المعلومات، وظل عاملاً في إطار الهجناه حتى عام ١٩٤٨، حيث أعاد مؤسس الدولة العبرية بن غوريون تنظيم أجهزة المخابرات المختلفة.

بقي أن نقول، أن كتاب «هشاي»، الذي يرصد نشأة وتطور المخابرات اليهودية، ضمن فترة محددة من الزمن، يصلح لأن يكون مادة وثائقية يمكن الاستفادة منها، على الرغم من الهالة التي يرسمها حول الجهاز، وهو النمط الذي ظل سائداً، حتى يومنا هذا، إذ تعتمد وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلى إظهار أجهزة مخابراتها، وكأنها تحول بين المرء وقلبه، وقد ثبت عدم صحة هذا الإدعاء، في مواقع كثيرة، كانت، قاتلة في معظمها.

